التعارض والترجيح
بين الأدلة النحوية والصرفية دراسة تطبيقية
في "غاية الأمل في شرح الجمل لابن بزيزة، ت(٦٦٢هـ)"

إعداد الدكتورة

أسماء مجاهد عبد الحميد محمد

المدرس في قسم اللغويات

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات بني سويف.

التعارض والترجيح بين الأدلة النحوية والصرفية
دراسة تطبيقية في "غاية الأمل في شرح الجمل لابن بزيزة، ت(٦٦٢هـ)"

أسماء مجاهد عبد الحميد محمد

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، بنات، بني سويف، جامعة الأزهر، مصر.

الايميل: assamsalem.2177@azhar.edu.eg

الملخص:

يدور هذا البحث حول أصل من الأصول النحوية، وهو التعارض بين الأدلة النحوية والصرفية، والأسس التي اعتمد عليها النحاة في الترجيح بين الأدلة المتعارِضة، وبيان العلاقة بين أصول النحو وأصول الفقه، وإبراز بعض صور التعارض في كتاب "غاية الأمل في شرح الجمل لابن بزيزة، ت(٦٦٢هـ)"، وتطبيق أسس الترجيح عليها.

وقد اشتمل البحث على مقدمة بينت فيها الغرض من البحث، والمنهج المتبع فيه، وتمهيد ذكرت فيه نبذة مختصرة عن المصنف (الزجاجي)، والشارح (ابن بزيزة)، والعلاقة بين أصول النحو وأصول الفقه، وتعريف التعارض والترجيح والدليل لغة واصطلاحًا، ويليه فصلان لبيان بعض صور التعارض بين الأدلة، وتطبيق أسس الترجيح عليها، وأنهيت البحث بخاتمة بينت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث، ويلي الخاتمة ثبت للمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: التعارض والترجيح ـ الدليل النحوي ـ الجدل ـ ابن بزيزة- غاية الأمل.

Contradiction and preference between grammatical and morphological examples A practical study on "Ghaiyat al-Amal fi Sharh al-Jomal Ibn Bazaiza T (662 AH).

Asmaa mugahed Abd elhamed mohammed.

Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies, Girls, Beni Suef, Al-Azhar University, Egypt.

Email: assamsalem.2177@azhar.edu.eg

Abstract :

This research clarifies one of the grammatical basics, which is the Contradiction between the grammatical and morphological examples, and the basics on which grammarians relied on their selection between Contradiction examples, and showing the relationship between the basics of grammar and the basics of jurisprudence and highlighting some forms of contradiction in the book "Ghaiyat al-Amal fi Sharh al-Jomal "by Ibn Baziza T (662 AH) and applying the basics of preference to them.

The research has included an introduction in which I clarified the purpose of the research, the method used in it, and a preface in which a brief summary of the volume (Al-Zujaji) and the commentator (Ibn Baziza) that was mentioned, and the relationship between the principles of grammar and the principles of jurisprudence, and the definition of contradiction, preference , and evidence linguistically and idiomatically, followed by two chapters to explain some Pictures of the conflict between the evidence, and the application of the basics of preference on it, and I have finished the research with a conclusion in which I showed the most important results that I

reached through the research and the conclusion that is followed by the sources and references.

Keywords: contradiction and preference - grammatical evidence - argument - Ibn Baziza - Ghaiyat al-Amal.

المقدمة

الحمد لله الذي لا يُؤَدَّى شُكر نعمة من نعمه إلا بنعمة منه، والصلاة والسلام على خير البرية، وإمام البشرية، وأفصح من نطق بالعربية، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليمًا كثيرًا، وبعد:

فمما لا شكَّ فيه أن موضوع التعارض والترجيح من أهم الموضوعات في علم النحو؛ لأنه لا يمكن الوصول إلى الحكم النحوي والصرفي إلا بعد دراسة الأدلة النحوية والصرفية لكل مسألة وبيان أوجه التعارض بين الأدلة وكيفية الترجيح بينها؛ لأن الأدلة متفاوتة في المرتبة وفي القوة، فلا بُدَّ للباحث أن يكون على علم بدرجة كل دليل وقوته، وما يجب عليه اتباعه عند تعارض الأدلة بناء على الأسس والضوابط التي وضعها النحاة؛ لذا أردت من خلال هذا البحث الموسوم بـ"التعارض والترجيح بين الأدلة النحوية والصرفية، دراسة تطبيقية في غاية الأمل في شرح الجمل لابن بزيزة، ت(٦٦٢هـ)" بيان هذا الأصل من الأصول النحوية، وبيان العلاقة بين أصول النحو وأصول الفقه، ومعنى التعارض، والترجيح، والأدلة، وتطبيق ذلك على بعض مسائل الخلاف بين النحاة في كتاب "غاية الأمل في شرح الجمل".

ومن أسباب اختياري لموضوع هذا البحث ما يلي:

١ـ أن مبحث التعارض والترجيح من المباحث الجديرة بالدراسة.

٢ـ أن هذا الموضوع بهذه الكيفية لم يتعرض للدراسة من قبل.

٣- قلة الدراسات التي قامت حول كتاب غاية الأمل في شرح الجمل لابن بزيزة، فآثرت دراسة هذا الأصل من الأصول النحوية في هذا الكتاب؛ ليكون مساهمة مني في إبراز قيمة مادة الكتاب العلمية.

٤- رغبتي في معرفة الأسس التي وضعها النحاة للترجيح بين الأدلة المتعارِضة، وتطبيقها على بعض مسائل الخلاف بينهم.

٥- أن الدراسة في الأصول النحوية لها أهمية كبيرة؛ لأنها تُنَمِّي فكر الباحث العلمية والعقلية؛ إذ بها يَعْرِف الأصول والفروع التي على أساسها تُعْرَف القواعد والأحكام، مما يعطيه القدرة على التحليل، والترجيح، والاستنباط.

الهدف من البحث:

بيان صور التعارض في الأدلة النحوية والصرفية، والأسس التي اعتمد عليها النحاة في الترجيح بين الأدلة؛ لبناء الحكم النحوي والصرفي على أساس قوي، بالإضافة إلى إبراز قيمة مادة كتاب "غاية الأمل في شرح الجمل" العلمية، بدراسة صور التعارض والترجيح فيه دراسة تطبيقية.

الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث:

ثمة رسائل وبحوث سابقة قامت حول ظاهرة التعارض والترجيح، وأخرى قامت حول ابن بزيزة، وكتابه "غاية الأمل في شرح الجمل"، ولكن من جوانب مختلفة، ومنها:

١- الترجيح ضوابطه ومسائله من خلال كتاب الإنصاف للأنباري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الآداب واللغة العربية، إعداد/ صباح غنانية، وزارة التعليم والبحث العلمي، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

٢ـ ظاهرة التعارض والترجيح في أصول النحو العربي، حبيبة محمد نعمان جبر الرفاعي، إشراف الأستاذ الدكتور/ محمود حسني مغالسة، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية بكلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٣ـ تعارض المانع والمقتضي في ضوء التراث النحوي والصرفي، إعداد دكتور/ عادل محمود محمد سرور، بحث في مجلة قطاع كلية اللغة العربية والشعب المناظرة لها.

٤ ـ من صور ارتكاب أخف الضررين في النحو العربي، دكتور/ عبد المؤمن محمود أحمد الليثي، جامعة الأزهر، حولية كلية اللغة العربية، بنين، جرجا، ع٢٥، ج١١.

٥ـ آراء علماء الأندلس في كتاب "شرح الجمل لابن بزيزة، ت (٦٦٢هـ)" جمعًا ودراسة، رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية (الدكتوراة) في اللغويات، إعداد/عبير عبد القوي محمد عبد الغني، إشراف أ د/ فايز ذكي محمد دياب، أ د/ مأمون مؤنس إبراهيم، ١٤٤١هـ –٢٠٢٠م.

٦ـ اختيارات واعتراضات ابن بزيزة في كتابه غاية الأمل في شرح الجمل، إعداد/ سعد أحمد سعد جحا، إشراف/ خالد عبد الحميد أبو جندية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر.

ما يُمَيّز هذا البحث عن غيره من البحوث السابقة عليه:

ـ أن بعض البحوث السابقة اختص بدراسة صورة واحدة من صور التعارض، ولم يتعرض لباقي الصور، كما في بحثَيّ "تعارض المانع

والمقتضي في ضوء التراث النحوي والصرفي"، و"من صور ارتكاب أخف الضررين في النحو العربي".

ـ أن بحث "ظاهرة التعارض والترجيح في أصول النحو العربي" كان دراسة عامة نظرية عن التعارض والترجيح.

ـ أن بحثِي يختلف عن بحث "الترجيح ضوابطه ومسائله من خلال كتاب الإنصاف للأنباري" بأن عَنَى ببيان التعارض بين الأدلة في كل مسألة، والأساس المعتمد عليه في الترجيح، في حين أن هذا البحث لم يبين نوع التعارض الوارد في الأدلة، ولا الأساس المعتمد عليه في الترجيح، بالإضافة إلى اختلاف المسائل في البحثين.

ـ أن بحثَيّ "آراء علماء الأندلس"، و"اختيارات واعتراضات ابن بزيزة" بعيدان كل البعد عن هذا البحث؛ لذا عقدت العزم على دراسة التعارض والترجيح بين الأدلة النحوية والصرفية، دراسة تطبيقية في "غاية الأمل في شرح الجمل لابن بزيزة، ت(٦٦٢هـ)".

وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي، فقمت قبل دراسة المسائل بعمل تمهيد موجز أُبَيّنُ فيه صورة التعارض والترجيح، ثم دراسة المسألة دراسة تحليلية مفصلة، مراعية ضوابط البحث والأمانة العلمية، مبينة في كل مسألة التعارض بين الأدلة والأساس الذي اعتمدت عليه في الترجيح، وفقًا للضوابط التي وضعها النحاة، وقمت بترتيب المسائل حسب صور التعارض فيها، مراعية في ترتيب صور التعارض ترتيب السيوطي لها في الاقتراح.

وقد اشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، وفصلين، ففي المقدمة ذكرت أهمية البحث، وسبب اختياره، والهدف منه، والدراسات السابقة عليه، وما

يميز هذا البحث عن غيره من البحوث السابقة، والمنهج المتبع فيه، والخطوات التي سرت عليها في البحث.

أما التمهيد، فذكرت فيه نبذة مختصرة عن المصنف (الزجاجي)، والشارح (ابن بزيزة)، والعلاقة بين أصول النحو وأصول الفقه، ومعنى التعارض، والترجيح، والأدلة، ويليه فصلان؛ لدراسة بعض صور التعارض والترجيح بين الأدلة النحوية والصرفية، ثم أنهيت البحث بخاتمة بينت فيها أهم النتائج، ويلي الخاتمة ثبت للمصادر والمراجع.

أسأل الله تعالى أن يكون هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يحظى بالرضا والقبول.

التمهيد: التعريف بالمصنف (الزجاجي)، والشارح (ابن بزيزة)، والعلاقة بين أصول النحو وأصول الفقه، ومعنى التعارض، والترجيح، والأدلة، وقد قسمته إلى مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بالمصنف(الزجاجي)، والشارح (ابن بزيزة)، ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: نبذة مختصرة عن المصنف (الزجاجي).

المطلب الثاني: نبذة مختصرة عن الشارح (ابن بزيزة).

المبحث الثاني: العلاقة بين أصول النحو وأصول الفقه، والتعريف بالتعارض والترجيح والأدلة، ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: العلاقة بين أصول النحو وأصول الفقه.

المطلب الثاني: التعريف بالتعارض، والترجيح، والأدلة.

المبحث الأول

المطلب الأول

التعريف بالزجاجي

اسمه ونسبه وكنيته ولقبه: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي[١].

مولده، ونشأته، ورحلاته: ولد بنهاوند من أهل الصيمرة، انتقل إلى بغداد ونشأ بها، ثم انتقل إلى الشام، فأقام بحلب ثم انتقل إلى دمشق، وسكن فيها وانتفع الناس به وتخرجوا عليه، ثم انتقل بعد ذلك إلى طبرية بفلسطين، وظل بها إلى أن توفي[٢].

شيوخه[٣]: تتلمذ الزجاجي على يد شيوخ أجلاء من علماء عصره من البصريين والكوفيين؛ نظرًا لكثرة تنقله ورحلاته، ومنهم: أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج، ت(١١٦هـ)[٤]، وأبو علي الحسن بن علي العنزي، ت(٢٩٠هـ)[٥]، وأبو الحسن ابن كيسان، ت(٢٩٩هـ)[٦]، وأبو

---

(١) ينظر: انباه الرواة ١٦٠/٢، وفيات الأعيان ١٣٦/٣، بغية الوعاة ٧٧/٢.

(٢) ينظر: انباه الرواة ١٦٠/٢، وفيات الأعيان ١٣٦/٣.

(٣) ينظر: تاريخ دمشق ٢٠٢/٣٤، وفيات الأعيان ١٣٦/٣، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص١٨٠، بغية الوعاة ٧٧/٢.

(٤) ينظر: نزهة الألبا في طبقات الأدبا ص١٨٦-١٨٧.

(٥) ينظر: انباه الرواة ٣٥٢/١-٣٥٣.

(٦) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ص١٥٣، الأعلام ٣٠٨/٥.

موسى الحامض، ت(٣٠٥هـ)[١]، وأبو جعفر ابن رستم الطبري، ت(٣١٠هـ)[٢]، ومحمد بن العباس اليزيدي، ت(٣١٠هـ) [٣]، وأبو الحسن علي بن سليمان الأخفش، ت(٣١٥هـ) [٤]، وإبراهيم بن السري الزجاج، ت(٣١٦هـ) قرأ عليه ونسب إليه[٥]، وأبو بكر ابن دريد، ت(٣٢١هـ) [٦]، وأبو جعفر الكاتب البغداديّ، ت(٣٢٢هـ) [٧]، وأبو عبد الله نفطويه، ت(٣٢٣هـ) [٨] وأبو بكر ابن الأنباري، (٣٢٨هـ) [٩].

وكان من طبقة أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي، إلا أن أبا علي كان يقول: لو سمع أبو القاسم الزجاجي كلامنا في النحو، لاستحيا أن يتكلم فيه[١٠].

تلاميذه[١١]: تلمذ له كثير من طلاب العلم والمعرفة، ومنهم: أحمد بن محمد بن أحمد بن سلمة الغساني المعروف بابن شرام النحويّ،

---

(١) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ص١٥٢-١٥٣.

(٢) ينظر: : انباه الرواة ١٦٣/١.

(٣) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ص٨٦، الأعلام ١٨٢/٦.

(٤) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ص١١٥-١١٦.

(٥) ينظر: بغية الوعاة ٤١١/١-٤١٣.

(٦) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ١٨٣-١٨٤.

(٧) ينظر: انباه الرواة ٨٠/١-٨١.

(٨) ينظر: بغية الوعاة ٤٢٨/١-٤٣٠.

(٩) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ١٥٣-١٥٤.

(١٠) ينظر: نزهة الألبا في طبقات الأدبا ص٢٢٧.

(١١) ينظر: تاريخ دمشق ٢٠٢/٣٤، وفيات الأعيان ١٣٦/٣، بغية الوعاة ٧٧/٢.

ت(٣٨٧هـ)[١]، وعبد الرحمن بن عمر بن نصر، ت(٤١٠هـ) [٢]، وأبو الحسن أحمد بن محمد بن سلامة الستيتي، ت(٤١٧هـ)[٣]، وأبو الحسن ابن علي السقلي[٤]، وأبو محمد ابن أبي نصر[٥]، وأحمد بن علي الحبال الحلبي[٦]، وإسحاق بن أحمد أبو يعقوب الطائي[٧].

مؤلفاته: ترك الزجاجي ثروة ضخمة من المؤلفات العربية التي تدل على علو مكانته العلمية وتنوع ثقافته، ومنها: الأمالي، والإيضاح، والجمل، والزاهر، و"شرح أسماء الله الحسنى، وشرح خطبة أدب الكتاب لابن قتيبة، وشرح كتاب الألف واللام للمازني فِي النَّحْو، والكافي في النحو، واللامات، والمخترع فِي القوافي[٨]، وكانت طريقته في النحو متوسطة، وتصانيفه يقصد بها الإفادة[٩].

---

(١) ينظر: انباه الرواة على أنباه النحاة ١/١٣٩-١٤٠.

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء١٧/٢٦٢.

(٣) ينظر: ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم ص١٥٤-١٥٥.

(٤) ينظر: تاريخ دمشق ٣٤/٢٠٢.

(٥) السابق

(٦) ينظر: تاريخ دمشق ٥/٦٥-٦٦.

(٧) ينظر: تاريخ دمشق ٨/٩٨-٩٩.

(٨) ينظر: نزهة الألبا في طبقات الأدبا ص٢٢٧، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص١٨١، سلم الوصول إلى طبقات الفحول٢/٢٥١، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير ٢/١١٥٠.

(٩) ينظر: انباه الرواة ٢/١٦٠.

وقد انتفع بكتابه "الجمل" خلق لا يحصون، فقيل: إنه جاور مدة بمكّة وصنّفه فيها، وكان إذا فرغ من الباب طاف أسبوعًا، ودعا الله بالمغفرة، وأن ينفع الله بكتابه وقراءته؛ لهذا انتفع به الطلبة[١].

وفاته: توفي في دمشق في رجب سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة، وقيل: بطبرية سنة أربعين وثلاثمائة، وقيل: في ذي الحجة سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة[٢].

الجمل وأهم شروحه[٣]: شروح الجمل أكثر من أن تحصى؛ لذا قال بعض المغاربة: "لكتابه عندنا مائة وعشرون شرحًا"[٤]، فقد التف حولها العلماء، فمنهم من شرح كتابه، ومنهم من شرح أبياته، ومنهم من اعترض على كتابه، ولكثرة شروح الجمل سأكتفي بذكر بعضها، فمنها المحقق والمطبوع، ومنها ما لم يحقق بعد، فأما المحقق، فمنه:

- شرح أبي القاسم الحسين بن الوليد المعروف بابن العريف، ت(٣٩٠هـ)، حققه الطالب الإيراني/ مرتضى محمد تقي، وحصل به على درجة الدكتوراة من كلية دار العلوم سنة ١٩٨٣م.

---

(١) ينظر: انباه الرواة ١٦١/٢، وفيات الأعيان ١٣٦/٣، شذرات الذهب ٢٢٠/٤.

(٢) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ص١١٩، ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم ص٧٠، وفيات الأعيان ١٣٦/٣، بغية الوعاة ٧٧/٢.

(٣) ينظر: كشف الظنون ٦٠٣/١-٦٠٤.

(٤) شذرات الذهب ٢٢٠/٤.

ـ شرح طاهر بن أحمد المعروف بابن بابشاذ، ت(٤٦٩هـ)، حققه الطالب/ حسين علي لفته السعدي ، لنيل درجة الدكتوراة، بكلية الآداب – جامعة بغداد.

ـ شرح الجمل لأبي الحسن ابن خروف، ت(٦٠٩هـ)، تحقيق ودراسة: د/ سلوى محمد عرب.

ـ شرح الجمل لأبي الحسن ابن عصفور، ت(٦٦٩هـ)، حققه وقدم له: فوّاز الشعّار، إشراف د/ إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية –بيروت.

ـ شرح الجمل لأبي الحسن ابن الضائع، ت(٦٨٠هـ)، تحقيق: د. يحيى علوان حسون، الطبعة الأولى ٢٠١٦م، دار بغداد، دار الأمل الجديدة.

ـ البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع الإشبيلي، ت(٦٨٨هـ)، تحقيق ودراسة: د. عياد بن عيد الثبيتي، السفر الأول، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦ م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

ـ شرح كتاب الجمل لأبي عبد الله ابن الفخار، المتوفى (٧٥٤هـ)، رسالة دكتوراة، إعداد الطالب / حماد بن محمد حامد، إشراف: د/ محمود محمد الطناجي، ١٤٠٩ –١٤١٠هـ.

ـ شرح الجمل، لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، ت(٧٦١هـ)، تحقيق: د. علي محسن عيسى، الطبعة الأولى ١٤٠٥– ١٩٨٥.

ومن غير المطبوع: شرح مشكل الجمل لخلف بن فتح القيسي اليابري، ت(٤٣٤هـ) [١]، شرح الجمل لإسحاق بن الحسن القرطبي، المعروف بابن الزيات، كان حيا سنة(٤٤٠هـ) [٢]، شرح الجمل لمحمد بن جعفر بن أحمد بن خلف المُرْسِي البَلَنْسِيّ، ت(٥٨٩هـ) [٣]، شرح علي بن قاسم بن الدقاق الإشبيلي، ت(٦٠٥هـ) [٤]. وغيرها من الشروح والحواشي على الجمل.

ومن شروح شواهد الجمل: وشي الحُلل في شرح أبيات الجمل لأحمد بن يوسف بن يعقوب الفهري اللبلي الأندلسي أبي جعفر ،(٦٩١هـ)، حققه الطالب السوداني: أحمد الطيب الفاتح، وحصل به على درجة الدكتوراة من جامعة إدنبرة بالمملكة المتحدة.

ومن كتب الاعتراض على الجمل: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لابن السيد البطليوسي، ت(٥٢١هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي.

---

(١) ينظر: بغية الوعاة ٥٥٦/١ .

(٢) ينظر: الأعلام ٢٣٣/٨

(٣) ينظر: بغية الوعاة ٦٨/١-٦٩ .

(٤) السابق ١٨٤/٢ .

المطلب الثاني

التعريف بابن بزيزة

اسمه ونسبه ولقبه وكنيته: عبد العزيز بن إبراهيم بن أحمد القرشي التميمي التونسي، عرف بابن بزيزة، ويكنى بأبي محمد، وقيل: بأبي فارس[١].

مولده، ونشأته: ولد بتونس يوم الاثنين الرابع عشر من محرم عام ستة وستمائة[٢].

شيوخه[٣]: تتلمذ على يد شيوخ أجلاء، ومنهم: أبو محمَّد عبد السلام البرجيني كان حيًّا سنة ٦٠٦ هـ[٤]، وأبو الحسن علي بن أحمد الحرّالي التجيبي الصوفي المرسي الأصل المراكشي المولد، ت(٦٣٨هـ)[٥]، وأبو عبد الله محمد بن عبد الجبار الرعيني السوسي ت(٦٦٢هـ)[٦]، والقاضي أبو القاسم ابن البراء التنوخي، ت(٦٧٧هـ)[٧].

---

(١) ينظر: نيل الابتهاج بتطريز الديباج ص٢٦٨، تراجم المؤلفين التونسيين ٩٥/١.

(٢) ينظر: نيل الابتهاج بتطريز الديباج ص٢٦٨.

(٣) ينظر: نيل الابتهاج بتطريز الديباج ص٢٦٨، تراجم المؤلفين التونسيين ٩٥/١.

(٤) ينظر: شجرة النور الذكية ٢٤٢/١.

(٥) ينظر: تراجم المؤلفين التونسيين ٩٥/١، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة ص ١٢٣٤.

(٦) ينظر: شجرة النور الذكية ٢٧٢/١.

(٧) السابق ٢٧٣/١.

تلاميذه: لم تذكر المصادر التي ترجمت لابن بزيزة إلا اثنين من تلاميذه، وهما: أبو القاسم ابن أبي بكر اليمني المعروف بابن زيتون، ت(٦٩١هـ)[١]، ومحمد بن صالح بن أحمد بن رحيمة الكنّاني الشاطبي نزيل بجاية[٢].

مؤلفاته: صنف ابن بزيزة ـ بالإضافة إلى كتاب غاية الأمل ـ العديد من الكتب في مجالات مختلفة، ومن كتبه التي نسبها إليه أصحاب كتب التراجم: الإسعاد في شرح الإرشاد، والأنوار في فضل القرآن والدعاء والاستغفار، وإيضاح السبيل إلى مناهج التأويل ـ مختصر لكتاب منهاج المعارف ـ، وتفسير القرآن جمع بين تفسير ابن عطية والزمخشري، وشرح الأحكام الصغرى لعبد الحق الاشبيلي، وشرح الأسماء الحسنى، وشرح التلقين، وشرح العقيدة البرهانية، وشرح المفصل للزمخشري، وكتاب منهاج المعارف إلى روح العوارف، بين فيه تأويل أكثر المشكلات[٣].

مكانته العلمية: كان حبرًا صوفيًّا وعالمًا فقيهًا جليلًا، من أئمة المذهب المعتمد عليهم، اعتمد عليه خليل في التشهير، وكان حافظًا للفقه والحديث

---

(١) ينظر: الإمام المازري ص٤٣.

(٢) ينظر: تراجم المؤلفين التونسيين ٩٥/١، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة ص ١٢٣٤.

(٣) ينظر: نيل الابتهاج بتطريز الديباج ص٢٦٨، شجرة النور الذكية ٢٧٣/١، تراجم المؤلفين التونسيين ٩٥/١-٩٧، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة ص ١٢٣٤.

والشعر والأدب، مشاركًا مصنفًا، وشرح التلقين والأحكام والإرشاد، وكان من أهل الدين والعلم[1].

وفاته: مات رابع ربيع الأول عام اثنين وستين وستمائة[2].

(1) ينظر: نيل الابتهاج بتطريز الديباج ص٢٦٨، شجرة النور الذكية ٢٧٣/١، تراجم المؤلفين التونسيين ٩٥/١.

(2) ينظر: نيل الابتهاج بتطريز الديباج ص٢٦٨، شجرة النور الذكية ٢٧٣/١، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة ص ١٢٣٤.

المبحث الثاني

المطلب الأول

العلاقة بين أصول النحو وأصول الفقه

قبل بيان العلاقة بين أصول النحو وأصول الفقه، يجدر بنا أن نُعَرِّف أصول النحو، ونشأته، ومراحل التأليف فيه.

أصول النحو: عرفها الأنباري بـ: "أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله"(١).

وعرفها السيوطي بـ: "أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل"(٢).

أما عن نشأة علم أصول النحو، فقد نشأ مع نشأة النحو، ويدل على ذلك كتاب سيبويه، فهو أول كتاب نحوي وصل إلينا، ونجده زاخرًا بالأصول النحوية من السماع، والإجماع، والقياس، والعلة، وغيرها من الأصول النحوية التي اعتمد عليها في إثبات الأحكام والقواعد.

فالحديث عن الأصول النحوية قديم قدم النحو نفسه، ولكن التأليف فيه جاء متأخرًا، فقد بدأت بواكير التأليف فيه على يد ابن السراج؛ حيث أشار في أصوله إلى العلة وغيرها من أصول النحو، ثم جاء بعده الزجاجي، فألف كتابه "الإيضاح في علل النحو" الذي فصل الحديث فيه عن العلل، ثم

---

(١) لمع الأدلة ص٨٠.

(٢) الاقتراح ص٢١.

تطور هذا العلم على يد ابن جني؛ فتحدث عن كثير من مباحث هذا العلم، كالسماع، والقياس، والعلة، والإجماع[١].

أما التأليف في أصول الفقه، فقد كان على يد الشافعي، ت(٢٠٤هـ)[٢]، فالتأليف في أصول الفقه أسبق من التأليف في أصول النحو، ويدل على ذلك أيضًا أن ابن جني صرح في مقدمة كتابه الخصائص بأنه ألف في أصول النحو وصار فيها على مذهب أصول الفقه، فقال: "لم نر أحدًا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه، فأما كتاب أصول أبي بكر، فلم يلمم فيه بما نحن عليه، إلا حرفًا أو حرفين في أولهن"[٣].

إلا أنه لم يعن بترتيب الأبواب والأصول النحوية، وإنما جاءت في أبحاث متفرقة، كما أنه لا يُعدّ كتابًا مستقلًا بالأصول النحوية، وإنما اشتمل على غيره من العلوم العربية، شأنه في ذلك شأن كل العلوم في بداية التأليف؛ حيث يبدأ التأليفُ مختلطًا ثم بعد ذلك ينتظم عقده.

ثم جاء بعده الأنباري فأدرك العلاقة بين النحو والفقه، فبين سبب تأليفه لكتاب الإنصاف، قائلًا: "فإن جماعة من الفقهاء المتأدّبين، والأدباء المتفقّهين، المشتغلين عليّ بعلم العربية، بالمدرسة النِّظامية ... سألوني أن ألخص لهم كتابًا لطيفًا، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي

(١) الخصائص ١/ ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١١٠، ١١٥، ١١٦، ١١٩، ١٩/٢.
(٢) ينظر: أصول الفقه، لأبي زهرة ص١٣-١٤.
(٣) الخصائص ٢/١.

البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة؛ ليكون أول كتاب صُنّف في علم العربية على هذا الترتيب"[١].

كما أشار إلى المناسبة بين أصول النحو وأصول الفقه، فقال: "فإن بينهما من المناسبة ما لا يخفى؛ لأن النحوَ معقولٌ من منقول، كما أن الفقهَ معقولٌ من منقول"[٢].

فألف فيه رسالتين جمعهما في كتاب واحد، وهما: "الإغراب عن جدل الإعراب"، والثانية: "لمع الأدلة"؛ ولذا كان له دورٌ كبيرٌ في تأصيل هذا الفن، وإرساء قواعده، وقد بلغ هذا العلم مرحلةَ الاستواء والنضج على يد السيوطي، الذي ألف فيه كتابًا جمع فيه ما تشتت من كلام المتقدمين، وسماه: "الاقتراح في علم أصول النحو"، ورتبه "على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم"[٣].

فاتضح مما سبق أن النحاة ألفوا في أصول النحو على غرار أصول الفقه، فلا بُدَّ من وجود تشابه كبير بين العلمين، ويدل على ذلك التشابه بينهما في الأدلة، والمصطلحات، فإذا نظرنا إلى أدلة النحو، نجدها منحصرة في: السماع، والإجماع، والقياس، واستصحاب الحال ـ على الخلاف في الاعتداد به كدليل من أدلة النحوـ، وإذا نظرنا إلى أدلة الفقه، نجدها أيضا منحصرة في: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، وإذا كان

---

(١) الإنصاف ١/٢٥.

(٢) نزهة الألبا ص٧٦.

(٣) الاقتراح ص١٦.

الحكم الشرعي ينقسم إلى: واجب، ومحرم، ومندوب، ومكروه، ومباح[١]، فإن الحكم النحوي ينقسم إلى: واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء[٢].

ويعد التعارض والترجيح عند النحاة إحدى صور التشابه بين العلمين، فكما حرص الفقهاء على دفع التعارض الظاهر بين الأدلة الشرعية وحاولوا التوفيق بينها، كذلك فعل النحاة في التعارض بين الأدلة النحوية والصرفية المتعارِضة.

صور تشابه التعارض والترجيح عند الأصوليين من الفقهاء، والنحاة:

ـ من صور الترجيح في أصول الفقه الترجيح باعتبار الإسناد، والترجيح باعتبار المتن[٣]، وهو ما صار عليه النحاة إذا تعارض نقلان[٤].

ـ في أصول الفقه يقدم ما عضده دليل آخر على ما لم يعضده دليل آخر[٥]، وهو ما يطبقه النحاة إذا تعارض قياسان، فيرجح ما وافق دليلًا آخر من نقل أو قياس[٦].

ـ في أصول الفقه الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف[٧]، وهو ما عرف عند النحاة بتعارض القبيحين[٨]، إلى غير ذلك من الصور.

---

(١) ينظر: أصول الفقه الإسلامي، لوهبه الزحيلي ص٤٤-٤٥.

(٢) ينظر: الاقتراح ص٣٠ .

(٣) ينظر: إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول ص١١٢٧.

(٤) ينظر: جدل الإعراب ص١٣٦.

(٥) ينظر: إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول ص١١٣٨.

(٦) ينظر: جدل الإعراب ص١٣٨.

(٧) ينظر: موسوعة القواعد الفقهية ٢٥٣/٦.

(٨) ينظر: الاقتراح ص ١٥٠.

فاتضح مما سبق مدى ارتباط أصول النحو بأصول الفقه، ومدى التشابه بينهما.

المطلب الثاني

معنى التعارض والترجيح والأدلة

أولًا: التعارض لغة: تدور مادة (ع ر ض) حول عدة معانٍ، سأكتفي منها بذكر المعنيين المرتبطين بالمعنى الاصطلاحي، وهما:

الأول: المقابلة: عارَضَ الشيءَ بالشيء مُعارضةً: قابله، وعارَضْتُ كِتَابِي بِكِتَابِهِ، أي: قابلته، الثاني: المنع: عَرَضَ الشيءُ يَعْرِضُ واعترَضَ: انتصب ومنع وصار عارضًا، كالخشبة المنتصبة في النهر والطريق ونحوها تمنع السالكين سلوكها، وَيُقَالُ: اعتَرَضَ الشيءُ دُونَ الشيءِ، أَي: حَالَ دُونَهُ[1].

وجمع الكفوي بين المعنيين، فقال في تعريف المعارضة لغة: "عبارة عن المقابلة على سبيل الممانعة والمدافعة، يقال: لفلان ابن يعارضه، أي: يقابله بالدفع والمنع، ومنه سمي الموانع عوارض"[2].

التعارض اصطلاحا: لم أجد للتعارض تعريفًا عند النحاة، وعرف الأنباري المعارضة بـ: "أن يعارض المستدل بعلة مبتدأة"[3].

ولأن بين أصول النحو وأصول الفقه من المناسبة ما لا يُخْفى؛ "لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول"[4]، سأذكر تعريفَ

---

(1) ينظر: لسان العرب مادة (ع ر ض) ١٦٨/٧-١٦٧.

(2) الكليات ص٨٥٠.

(3) لمع الأدلة ص ١٣٥.

(4) نزهة الألبا ص٧٦.

التعارض عند علماء أصول الفقه، لنصل إلى التعريف المناسب له في النحو، فمن تعريفه عندهم:

عرف السرخسي التعارض بـ: الممانعة على سبيل المقابلة، وركنها: تقابل الحجتين المتساويتين على وجه يوجب كل واحد منهما ضد ما توجبه الأخرى، كالحل والحرمة والنفي والإثبات[١].

وعرفه الشيخ محمد الخضري بـ: "أن يقتضي كل من الدليلين عدم ما يقتضيه الآخر"[٢].

وقيل: "هو كون الدليلين بحيث يقتضي أحدهما ثبوت أمر والآخر انتفاءه في محل واحد في زمان واحد، بشرط تساويهما في القوة، أو زيادة أحدهما بوصف هو تابع"[٣].

وإذا نظرنا إلى التعريفات السابقة للأصوليين لمعنى التعارض، وجدناها مرتبطة بالتعريف اللغوي لها، ومنها يمكن تعريف التعارض عند النحاة، فأرى أن يكون تعريف التعارض: المقابلة بين الأدلة بحيث يقتضي أحدها خلاف ما يقتضيه الآخر.

وعند تعارض الأدلة يُدْفَع التعارض بأحد وجهين: أحدهما: أن يُبْطل الدليل المُعَارَض، الثاني: أن يرجح دليله على الدليل المُعَارَض بوجه من

---

(١) الأصول ١٢/٢.

(٢) أصول الفقه ص٣٥٨.

(٣) التعريفات الفقهية ص٥٨.

وجوه الترجيحات، فإن لم يتحقق الإبطال ولا الترجيح كانت الدائرة على المستدل[١].

ومعنى هذا أن المُعَارِض عليه أن يبطل الدليل المقابل أولًا، فإن لم يتمكن من إبطاله لجأ إلى الترجيح، فإن لم يستطع ترجيح دليله على الدليل المُقابَل بطلت المعارَضة.

ثانيا: الترجيح

الترجيح لغة: تدور مادة (ر ج ح) حول معنى الميل والتغليب، فالرَّاجِحُ: الوازِنُ، ورَجَحَ الشيء بيده: رَزَنه ونَظر مَا ثِقْلُه، وأَرْجَحَ الميزان، أي: أَثقله حتى مال، ورَجَح الميزان يَرْجَحُ ويَرْجِحُ ويَرْجُحُ رُجْحانًا: مَالَ، والرَّجَاحة: الحِلم، يصفون الحلم بالثقل، كما يصفون ضده بالخفة والعجل[٢].

اصطلاحا: إظهار قوة لأحد الدليلين المتعارضين لو انفردت عنه لا تكون حجة معارضة[٣].

وعرفه ابن الحاجب بـ: اقتران الأمارة بما تقوى به على معارضها[٤].

وقيل: بيان الرجحان، أي: القوة التي لأحد المتعارضين على الآخر[٥].

---

(١) ينظر: الإغراب عن جدل الإعراب ص٥٣.

(٢) ينظر: لسان العرب ٤٤٥/٢.

(٣) ينظر: كشف الأسرار ٧٨/٤.

(٤) شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي ص٣٩٣.

(٥) ينظر: شرح التلويح على التوضيح ٢١٦/٢.

وقيل: تقوية أحد الطرفين على الآخر، فيُعْلَم الأقوى، فيُعْمَل به ويُطْرَح الآخر[1].

وإذا ربطنا بين المعنى اللغوي للترجيح الذي يدور حول معنى الميل والتغليب وبين المعنى الاصطلاحي له عند الأصوليين، يتبين لنا أن الترجيح يكون بين شيئين يكون لأحدهما مزية على الآخر.

وبناء عليه يمكن تعريف الترجيح بـ: تفضيل أحد الدليلين المتعارضين على الآخر؛ لمزية فيه، وعلى أساس هذه المزية يكون الترجيح، كأن يتعارض قياسان، وأحدهما يؤيده السماع دون الآخر، فالدليل الذي يؤيده السماع له مزية على الدليل الآخر، فيُرَجَّح على الآخر، وهذا ما سيتضح عند عرض المسائل.

والترجيح يختلف باختلاف نوع الدليل من حيث كونه سماعيًّا أو قياسيًّا، وبناء على اختلاف نوع الدليل تختلف طريقة دفع الدليل المُعارَض، وسيتضح عند دراسة المسائل كيفية الترجيح بين الأدلة المتعارِضة.

ثالثا: الأدلة

الدليل لغة: ما يُسْتَدلُّ به، والدَّلِيل: الدَّالُّ، ودَلَلْت بهذا الطريق: عَرَّفْتُهُ، وقد دَلَّه على الطريق يَدُلُّه دَلالة ودِلالة ودُلولة، وَالْفَتْحُ أَعلى، وقيل: هو المُرشِدُ، وما به الإرشادُ[2].

([1]) ينظر: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ص١١١٣.

([2]) ينظر: لسان العرب ٢٤٨/١١-٢٤٩، تاج العروس ٥٠١/٢٨.

اصطلاحا: "معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في العادة اضطرارًا"[١].

وأدلة النحو عند ابن جني ثلاثة: السماع، والإجماع، والقياس[٢]، فأسقط استصحاب الحال، وقال الأنباري: إنها ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال[٣]، فزاد الاستصحاب، ولم يذكر الإجماع، وقد جمع السيوطي بين القولين، فقال: إنها أربعة[٤].

صور التعارض بين الأدلة:

جمع السيوطي[٥] صور التعارض التي ذكرها ابن جني، والأنباري، وعقد لها بابًا في كتابه "الاقتراح في أصول النحو"، سماه: التعارض والترجيح، وهي:

١ـ تعارُض نقلين. ٢ـ تقوية لغة على أختها (تعارض بين لغتين).

٣ـ تعارض اللغة الضعيفة مع الشاذة. ٤ـ تعارض قياسين.

٥ـ تعارض القياس والسماع.

٦ـ تعارض كثرة الاستعمال مع قوة القياس.

٧ـ تعارض مجرد الاحتمال للأصل والظاهر.

---

(١) لمع الأدلة ص٨١ .

(٢) ينظر: الإصباح في شرح الاقتراح ص٢٦.

(٣) لمع الأدلة ص٨١.

(٤) الاقتراح ص٢٢.

(٥) السابق ص١٤٤-١٥٦.

٨ـ تعارض الأصل والغالب. ٩ـ تعارض أصلين.

١٠ـ تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر.

١١ـ تعارض قبيحين. ١٢ـ تعارض المجمع عليه والمختلف فيه.

١٣ـ تعارض المانع والمقتضي. ١٤ـ تعارض القولين لعالم واحد.

١٥ـ تعارض مذهبي البصرة والكوفة.

هذه هي صور التعارض بين الأدلة التي ذكرها السيوطي في كتابه، والمعروفة بـ"أدلة الجدل النحوي"[١].

(١) ينظر: الأصول، تمام حسان ص١٨٢.

الفصل الأول: التعارض والترجيح بين الأدلة النحوية، ويشتمل على المباحث الآتية:

المبحث الأول: تعارض نقلين، وفيه مسألتان:

الأولى: الخلاف في معنى الفاء في قول الشاعر:

قفا نَبكِ من ذكرى حبيبٍ ومَنْزِلِ :. بِسَقْطِ اللِّوى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

الثانية: إلغاء العامل المتقدم في باب (ظنَّ) وأخواتها.

المبحث الثاني: تعارض لغتين، وفيه مسألة:

خبر(لا) النافية للجنس بين الإثبات والحذف.

المبحث الثالث: تعارض قياسين، وفيه مسألة:

الخلاف في جمع "حمزة، وطلحة" بالواو والنون.

المبحث الرابع: تعارض السماع والقياس، وفيه مسألة:

الخلاف في جواز ترخيم المضاف.

المبحث الخامس: تعارض قبيحين، وفيه مسألتان:

الأولى: أولى العاملين بالعمل في باب التنازع.

الثانية: أولى الوجهين في تنوين المنادى المبني في حال الضرورة.

المبحث السادس: تعارض المانع والمقتضي، وفيه مسألة:

الفعل المضارع عند اتصاله بنون النسوة بين الإعراب والبناء.

المبحث السابع: تعارض قولين لعالم واحد، وفيه مسألة:

الخلاف في (أفعل) الوصف إذا سمي به ثم نكر.

المبحث الأول: تعارض نقلين

إذا كان الدليل سماعيًّا كان الاعتراض عليه في شيئين: الإسناد والمتن، وقد بين ذلك الأنباري في جدله، فقال: "اعلم أن الاعتراض على الإسناد بالنقل يكون في شيئين: الإسناد، والمتن، فأما الاعتراض على الإسناد، فمن وجهين: أحدهما أن تطالبه بإثبات الإسناد ... والجواب عن المطالبة بالإسناد أن يسنده أو يحيله على كتاب معتمد عند أهل اللغة، والثاني: أن يطعن في إسناده بأن يكون الراوي غير موثوق بروايته، والجواب أن يبين له طريقا آخر"(١).

وإذا نظرنا إلى الاعتراض على الإسناد، نجد النحاة كانوا حريصين على التثبت من عدالة الراوي؛ لأن "النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت"(٢)؛ ولذا اشترطوا أن يكون ناقل اللغة عدلًا، رَجُلًا كان أو امرأة، حرًّا كان أو عبدًا، كما يُشْتَرَط في نقل الحديث؛ لأن بها معرفة تفسيره وتأويله فاشْتُرِطَ في نقلها ما اشتُرِط في نقله(٣)، وإذا كان النحاة يحتاطون في عدالة الراوي كان أحرى أن يرفضوا الاستشهاد بالأبيات مجهولة القائل.

والاعتراض على المتن من خمسة أوجه، وهي: أن تختلف الرواية، وأن يستدل بما لا يقول به، وأن يشاركه في الدليل، والتأويل، والمعارضة(٤).

---

(١) الإغراب عن جدل الإعراب ص٤٦-٤٧.

(٢) المزهر ص٨٢.

(٣) ينظر: لمع الأدلة ص٨٥.

(٤) ينظر: الإغراب عن جدل الإعراب ص٤٧-٥٣ باختصار.

وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

الأول: أن تختلف الرواية، بأن يكون أحد النقلين على وفق القياس والآخر على خلافه[١]، فترجح الرواية التي وافقت القياس على الأخرى.

الثاني: أن يستدل بما لا يقول به، كأن يستدل البصري على أن واو (رُبَّ)[٢] لا تعمل، وإنما العمل لـ(رُبَّ) المقدرة بأنه قد جاء الجر بإضمارها من غير عوض منها، فيرد الكوفي بأن إعمال حرف الجر مع الحذف من غير عوض لا تقول به، فكيف يجوز لك الاستدلال به؟[٣]، فاعتراض الكوفي على البصري من جهة أنه استدل بما لا يجوز عنده.

الثالث: أن يشاركه في الدليل، كأن يقول البصري: الدليل على أن المصدر أصل للفعل[٤]: أنه يسمى مصدرًا، والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الإبل، فلو لم يصدر عنه الفعل لما سُمِّي مصدرًا، فيقول له الكوفي: هذا حجة لنا في أن الفعلَ أصلٌ للمصدر، فإنه إنما يُسَمَّى مصدرًا؛ لأنه مصدور عن الفعل، كما يقال: مركب فاره ومشرب عذب، أي: مركوب ومشروب[٥].

الرابع: التأويل، وهو الغالب في معظم الخلافات النحوية بين البصريين والكوفيين؛ إذ يلجأ البصريون إلى تأويل أدلة الكوفيين على وجه تتفق به مع

---

(١) ينظر: الاقتراح ص١٤٥.

(٢) الخلاف في عمل واو (رُبَّ) في: الإنصاف ٣٢٢/١ م(٥٥).

(٣) ينظر: الإغراب عن جدل الإعراب ص٤٧-٤٩.

(٤) الخلاف في أصل المشتقات في: الإنصاف ٢٠٦/١ م(٢٨).

(٥) ينظر: الإغراب عن جدل الإعراب ص٤٨-٤٩.

ما ذهبوا إليه؛ وذلك لأن البصريين كما يقول إبراهيم أنيس: "أهل منطق وفلسفة لغوية، يستنبطون ويؤولون ويخرجون ويعللون"[١].

أما الكوفيون، فلا يلجأون إلى التأويل إلا إذا اضطروا إليه[٢]؛ لأنهم اعتزوا بالنصوص الواردة عن العرب، فلم يفرطوا في أي شاهد حتى ولو كان شاهدًا وحيدًا[٣].

الخامس: المعارضة، وهي التي يلجأ فيها إلى الترجيح.

والتعارض في هذا المبحث بين الروايتين، وستتضح كيفية الترجيح بينهما في المسألتين الآتيتين:

المسألة الأولى: الخلاف في معنى الفاء في قول الشاعر:

قِفَا نَبكِ من ذكرى حَبيبٍ ومَنْزِلِ :. بِسَقْطِ اللِّوى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ[٤]

(بين) من المعاني النسبية التي لا تقوم إلا باثنين فصاعدًا، وأصل وضع الفاء أن تدل على الترتيب[٥] بلا مهلة؛ فالبينية غير متحققة معها،

---

(١) من أسرار اللغة ص٢٤.

(٢) ينظر: مدرسة الكوفة ص٢٨٧.

(٣) ينظر: من أسرار اللغة ص٢٤.

(٤) البيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه ص٢٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٢، الجنى الداني ص٦٣، التصريح ١٥٧/٢، وبلا نسبة في: الصاحبي ص٨١، شرح الجمل لابن خروف ٣٢١/١، مغني اللبيب ٤٧٩/٢، همع الهوامع ٢٣٢/٥.

(٥) وإن كان في إفادتها الترتيب خلاف، فالجمهور يقولون بإفادتها الترتيب مطلقا، والفراء يوافقهم إلا في الفعلين اللذين كان أحدهما سببًا للآخر ويؤلان لمعنى واحد، والجرمي =

وإنما تتحقق بالعطف بالواو التي تدل على أن العامل وقع أثرُه على المعطوف والمعطوف عليه معًا دفعة واحدة؛ ولذا وقع الخلاف في بيت امرئ القيس؛ حيث عطف على ما أضيفت إليه (بين) بالفاء، الأمر الذي دعا النحاة إلى تخريجه على وجه يتفق به مع قواعدهم، وقد حكى هذا ابن بزيزة، فقال: "وأما قوله: "بين الدخول فحومل"، فرواه الأصمعي بالواو، وهو أَوْجَه من حيث كانت (بين) لا تقع إلا بين شيئين، فلا يعطف على مخفوضها إلا بالواو، وتأوله بعضهم على أنه وقع الاكتفاء من حيث كان مشتملًا على مواضع، فأخذت (بين) ما تستحقه؛ لأنه جمعٌ في المعنى، كقولك: المال بين القوم، أو بين الزيدين، وكقوله:

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيْلٍ :. بينَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاءِ[1]

فلذلك عطف بالفاء في قوله: فحومل"[2].

علق ابن بزيزة على جزء البيت الذي ذكره الزجاجي في الشاهد السابق بأن الأصمعي رواه برواية غير التي ذكرها الزجاجي، وهي الموافقة للقياس؛ لأن (بين) من المعاني النسبية التي لا تقوم إلا باثنين فصاعدًا، والواو لمطلق الجمع؛ فلذلك اختصت بها، بخلاف غيرها من حروف العطف؛ ولذا

=

منعه في البقاع والأمطار. ينظر رأي الفراء في: معاني القرآن ٣٧١/١-٣٧٢، والخلاف في: شرح الجمل لابن عصفور ١٨٢/١، التصريح١٦١/٢.

(١) البيت من الخفيف، لعدي بن الرعلاء الغساني في: الأزهية ص٨٢، المقاصد النحوية ص١٢٧٢، التصريح ٦٦٥/١-٦٦٦، وبلا نسبة في: شرح الجمل لابن خروف ٣٢٢/١، التذييل ٢٦٨/١١، المقاصد الشافية ٨٥/٥.

(٢) غاية الأمل ١٠٦/١.

أَوَّلَ النحاةُ البيت على وجه يصح العطف فيه بالفاء، والتعارض هنا تعارض نقلين بين رواية الأصمعي والرواية التي ذكرها الزجاجي، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

ذهب جمهور النحاة: إلى أن الفاء لا تأتي بمعنى الواو؛ ولذا قالوا: إنَّ الرواية المشهورة بالواو، وهي رواية الأصمعي[١]، وهي القياس، "فليس في جعل الشاعر الفاء بمعنى الواو فائدة، ولا حاجة إليه"[٢].

وخرجوا رواية الفاء على أحد وجهين: أحدهما: أنه على حذف مضاف، وأن التقدير: بين أهل الدخول فحومل، وهو قول يعقوب بن السكيت[٣]، الثاني: أنه على اعتبار التعدد حكمًا؛ لأن الدخول مكان يجوز أن يشتمل على أمكنة متعددة، كما تقول: قعدت بين الكوفة، تريد: بين دورها وأماكنها، وأن التقدير: بين أماكن الدخول فأماكن حومل، فهو بمنزلة: اختصم الزيدون فالعمرون، إذا كان كل فريق منهما خصمًا لصاحبه، وهو قول خطاب الماردي، وهذا عنده أصح من أن يجعل شاذًّا إذا ثبتت الرواية[٤]، فالعطف هنا كالعطف في قول الشاعر:

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيْلٍ :. بينَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاءِ

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٣/٢، مغني اللبيب ٤٨٢/٢.

(٢) الصاحبي ص٨١.

(٣) ينظر: التصريح ١٥٨/٢.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ٨٣/٥-٨٤، التصريح ١٥٨/٢.

وهذا التوجيه هو ما ذكره ابن بزيزة، وعليه جمهور النحاة[١].

وقال بعض البغداديين: الفاء نائبة عن إلى، على تقدير ما بين الدخول إلى حومل، فحذف (ما) دون (بين).

وهو ما نُسِب إلى هشام بن معاوية الضرير[٢]، ويرى ابن هشام أن هذا غريب[٣].

وذهب بعض النحاة[٤]: إلى أن الفاء في هذا البيت بمعنى الواو، فيُرَاد بها مجرد التشريك في الحكم دون ترتيب.

وهو ما نسبه ابن فارس إلى قطرب والأخفش[٥]، وأيده ابن مالك، والمرادي[٦]، وقال به الجرمي[٧] في الأماكن والأمطار خاصة، كقولهم: "عفا مكان كذا فمكان كذا"، وإن كان عفاؤهما في وقت واحد، ونزل المطر بمكان كذا فمكان كذا، وإن كان نزوله في وقت واحد، والدخول وحومل موضعان،

---

(١) ينظر: التعليقة ٢٥٤/٣، شرح الجمل لابن الفخار ١٥٩-١٦٠، أوضح المسالك٣٥٩/٣.

(٢) ينظر: شرح الرضي٣٨٦/٤، المدارس النحوية ص١٩٠-١٩١.

(٣) مغني اللبيب ٤٨٢/٢-٤٨٣.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار ص١٥٩، مغني اللبيب ٤٨١/٢.

(٥) الصاحبي ص٨١-٨٢.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ص١٢٠٧، الجنى الداني ص٦٤.

(٧) ينظر: الجنى الداني ص٦٣، مغني اللبيب ٤٧٨/٢، همع الهوامع ٢٣٢/٥، المدارس النحوية ص١١٤.

و"لولا أن الفاء بمعنى الواو لفسد المعنى؛ لأنه لا يريد أن يُصيِّره بَيْنَ الدَّخول أولًا ثُمَّ بَيْنَ حَوْمَل، وهذا كثيرٌ فِي الشعر"(١).

التعارض والترجيح في المسألة:

التعارض هنا بين رواية الفاء في قول الشاعر:

قفا نَبكِ من ذكرى حبيبٍ ومَنْزِلِ :. بِسَقْطِ اللِّوى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

ورواية الواو، وهنا ترجح رواية الواو؛ لأنها الموافقة للقياس، ولكن هذا لا يعني رفض رواية الفاء؛ لثبوتها، فتُقْبَل ولا يُقَاس عليها، وقد قال الشاطبي: "فإذا ثبتت رواية (الفاء) فنجيزها حيث ثبتت، لا نتعدى ذلك، ولا نقيس على المسموع فيه حكم كل شاذ"(٢).

المسألة الثانية: إلغاء العامل المتقدم في باب (ظنَّ) وأخواتها

الإلغاء: إبطال عمل الفعل القلبي الناصب للمبتدأ والخبر من غير مانع، فيعودان مرفوعين على الابتداء والخبر، مثل: "خالدٌ كريمٌ ظننت"، ويجوز الإلغاء في أفعال القلوب إذا لم تتقدم على مفعوليها، فإن توسطت بينهما فإلغاؤها وإعمالها سِيّان، تقول:"خليلٌ ظننتُ مجتهدٌ" و"خليلًا ظننت مجتهدًا"، وإن تأخرت عنهما جاز أن تعمل وإلغاؤها أحسن، تقول: "الشمسَ طالعةً خِلْتُ"، و"المطرُ نازلٌ حَسِبتُ" (٣)، وإن تقدَّمت على مفعوليها، ففيها خلاف بين النحاة ذكره ابن بزيزة، فقال: "فإن تقدمت لفظًا ومعنى لم يجز

(١) الصاحبي ص٨٢.

(٢) المقاصد الشافية ٨٣/٥.

(٣) ينظر: جامع الدروس العربية ص٣٩٩.

إلغاؤها عند البصريين، ونص عليه سيبويه[١]، وقد أجازه بعض الكوفيين، وحكى شاذًّا، وعليه قول الشاعر:

..... :. وَإِخَالُ إِنِّي لَاحِقٌ مُسْتَتْبِعُ[٢]

وذلك يدل على الإلغاء؛ إذ لو أعمل الفعل لفتح إنَّ، وكذلك قول الشاعر:

كذاك أُدِّبتُ حتَّى صارَ من خُلُقِي :. أنِّي رأيتُ مِلاكُ الشيمةِ الأدبُ[٣]

ولا قاطع فيه لوجهين: أحدهما: أنه رُوِيَ بالنصب، فرواية مقابلة برواية، الثاني: احتمال التعليق على إرادة اللام، وقد ذكر سيبويه تعليق الفعل مع حذف اللام، وإنما امتنع الإلغاء مع التقديم؛ لاجتماع غرضين متناقضين،

(١) لم يصرح سيبويه بالإلغاء عند التقدم، وإنما جعل ذلك مرجعه إلى مقصد المتكلم من الشك واليقين، فإذا قصد الشك أعمل، وإن قصد اليقين أهمل؛ قال "فإذا ابتدأ كلامَه على ما في نيَّته من الشك أَعْملَ الفعلَ قَدَّم أوْ أَخَّر، كما قال: "زيدًا رأيتُ"، و"رأَيتُ زيدًا" الكتاب ١/١٢٠.

(٢) عجز بيت من الكامل، لأبي ذؤيب الهذلي، وصدره: "فَغَبَرْتُ بَعْدَهُمْ بِعَيْشٍ نَاصِبٍ". وهو في: ديوان الهذليين٢/١، وبلا نسبة في: التذييل ٦٧/٦، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ٤٤٨، التصريح ١/ ٣٧٦، همع الهوامع ٢٢٩/٢.

(٣) البيت من البسيط، منسوب لشاعر فزاري دون تعيين اسمه في: المقاصد الشافية ٤٧٥/٢، المقاصد النحوية ص٨٦٦، وبلا نسبة في: شرح ابن الناظم ص١٤٨، التذييل ٥٨/٦، توضيح المقاصد ص٥٦١، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص٤٤٩، تعليق الفرائد ١٦٠/٤، شرح شذور الذهب للجوجري ٦٥٥/٢.

التقديم وهو دليل الاعتبار، والإلغاء وهو دليل الإهمال، فوجب الإعمال؛ لوقوعها في أقوى مراتبها"[١].

نص ابن بزيزة على خلاف البصريين والكوفيين في إلغاء العامل المتقدم في باب ظن وأخواتها، وذكر استشهاد الكوفيين بالشعر على جواز إلغاء العامل المتقدم، ورده من وجهين، والتعارض هنا بين روايتي الرفع والنصب في البيت الثاني، وسيتضح الراجح بعد عرض المسألة، وتفصيل الخلاف على النحو الآتي:

ذهب البصريون[٢]: إلى أنه إذا تقدمت ظن أو إحدى أخواتها لا يجوز إلغاؤها، فلا نقول: "ظننت زيد قائم"، بل يجب الإعمال، فنقول: "ظننت زيدًا قائمًا"، فإن ورد عن العرب إلغاؤها متقدمة أُوِّل على إضمار ضمير الشأن، أو على تقدير لام الابتداء.

واحتجوا بـ: "أن تقدمها يدل على قوة العناية بها، وإلغاؤها يدل على اطراحها، فتنافيا"[٣]؛ ولأن "المقتضي إذا تقدم وقع في أعلى مراتبه، فقوي بذلك. بدليل امتناع: "ضربت لزيدٍ"، وجواز:"لزيدٍ ضربت"[٤]. وهو ما رَدَّ به ابن بزيزة مذهب الكوفيين.

---

(١) غاية الأمل في شرح الجمل ١/١٧٠.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد ص٥٦٠، همع الهوامع ٢/٢٢٩.

(٣) المغني لابن فلاح ٣/١١٠٢.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٦٢، المغني لابن فلاح ٣/١١٠٢.

ويرى الكوفيون[١] والأخفش[٢] أنه يجوز إلغاء ظن وأخواتها مع تقدمها، وإنما جاز ذلك مع ضعفه؛ لأن أفعال القلوب ضعيفة؛ إذ ليس تأثيرها بظاهر، ولأن معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة[٣]، "بالإضافة إلى استقلال الجملة الابتدائية بالفائدة دون العمل"[٤].

ولم يستبعده ابن الحاجب؛ "لأن المعنى في صحة الإلغاء قائم تقدَّمت أو تأخَّرت، وهو أن متعلقها له إعراب مستقل قبل دخولها على أصله، وجعلت هي تفيد معناها خاصة، وهذا حاصل تقدَّمت أو تأخَّرت"[٥].

وتبعهم أبو بكر الزبيدي[٦] وابن الطراوة إلا أن الإعمال عنده أحسن[٧] ، ومن المحدثين عبد الله الفوزان، والشيخ محيي الدين عبد الحميد[٨].

واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بالقياس والسماع، أما القياس؛ فلأن الأصل فيها ألا تعمل؛ لكونها داخلةً على المبتدأ والخبر، وكل عامل في الجملة ينبغي ألا يعمل فيها، ولكنها شُبِّهَت بباب (أعطيت) في أنها أفعال كما أنها أفعال، وتطلب اسمين كطلبها، فتنصبهما كذلك، فإذا ثبت أنَّ

---

(١) ينظر: التصريح ٣٧٥/١، همع الهوامع ٢٢٩/٢، عدة السالك ٦٦/٢.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد ص٥٦٠، شرح شذور الذهب للجوجري ٦٥٤/٢، التصريح ٣٧٥/١، همع الهوامع ٢٢٩/٢.

(٣) ينظر: شرح الرضي ١٥٦/٤، تعليق الفرائد١٦١/٤.

(٤) المنهاج في شرح الجمل ٢٦٤/١.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٦٢/٢.

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل ٥٠/٢.

(٧) ينظر: المقاصد الشافية ٤٧٦/٢، همع الهوامع ٢٢٩/٢.

(٨) ينظر: دليل السالك٢٩٧/١، عدة السالك ٦٧/٢.

الأصل فيها ألا تعمل تبيَّنَ لِمَ انفردت بالإلغاء؟ لأنَّ في ذلك رجوعًا إلى الأصل(١).

وأما السماع، فمنه قول الشاعر:

فَغَبرْتُ بَعْدَهُمْ بِعَيْشٍ نَاصِبٍ :. وَإِخَالُ إِنِّي لَاحِقٌ مُسْتَتْبعُ

فلو أعمل (إخال) لفتح إنَّ؛ لأن (أنَّ) تقع عاملة ومعمولة بخلاف (إنَّ)، فلا تقع إلا عاملة(٢)، وهنا جاءت بالكسر، فدل على الإلغاء.

وقول الآخر:

كذاك أُدِّبتُ حتَّى صارَ من خُلُقِي :. أنِّي رأيتُ مِلاكُ الشيمةِ الأدبُ

وخرج البصريون أدلة الكوفيين على إحدى الوجوه الآتية:

أما البيت الأول، فالأصل فيه: "وإخال إني للاحق"، فعَلَّقت اللام "إخال" ثم حُذِفَت، وبقي الكسر بعد حذفها كما كان مع وجودها، فهو مما نُسِخَ لفظه، وبقي حكمه(٣).

وأما البيت الثاني، فإما أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة أو من التوسط؛ "لأن التوسط المبيح للإلغاء ليس هو التوسط بين المعمولين فقط، بل توسط العامل في الكلام مقتض أيضًا للإلغاء، نعم الإلغاء للتوسط بين المعمولين أقوى من الإلغاء مع التقدم عليهما"(٤)، والعامل هنا، وهو "رأيت"

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٦/١.
(٢) ينظر: همع الهوامع ١٧٠/٢.
(٣) ينظر: مغني اللبيب ٢٥٥/٣.
(٤) التصريح ٣٧٦/١.

قد سبق بـ"أني" ، وقد نص ابن مالك[١] على أن العامل المتقدَّم على مفعوليه متى تقدم عليه ما يتعلق به ثاني المفعولين أو بالكلام يسهل الإلغاء.

وقال ابن عقيل: "هو من باب التعليق وليس من باب الإلغاء في شيء"[٢].

ورده ابن بزيزة بأنه قد رُوِيَ بالنصب، فرواية مقابلة برواية.

ويحتمل في البيتين أن يكونا من الإعمال على أن المفعولَ الأول محذوفٌ، وهو ضمير الشأن، والأصل: "وإخاله"، و"أني رأيته"، فحذف ضمير الشأن منهما، كما حذف في قولهم: "إن بك زيد مأخوذ"، والأصل: إنه[٣]، وما بعدهما في موضع المفعول الثاني.

التعارض والترجيح في المسألة:

في هذه المسألة تعارض نقلان؛ لأن البيت الثاني رُوِيَ بالنصب كما رُوِيَ بالرفع، فرواية مقابلة برواية، بل الأخذ برواية النصب أولى؛ لأنها الموافقة للقياس.

وأرى أن ما ذهب إليه البصريون هو الأحرى بالقبول؛ وذلك للأسباب الآتية:

---

(١) شرح الكافية الشافية ص٥٥٨.

(٢) شرح ابن عقيل ٤٩/٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٨٦/٢، التصريح ٣٧٦/١.

١ـ أن سيبويه قال: "كلَّما أردتَ الإلغاء، فالتأخيرُ أقوى"[١]، ومعنى هذا أن هذه الأفعال إذا تقدمت كان إعمالها أقوى، وإذا تأخرت كان الإلغاء أقوى، وإذا توسطت جاز الأمران على حد سواء.

٢ـ أن الإلغاء مع تقدم الفعل القلبي قبيح؛ لأن عامل الرفع معنوي عند النحاة، وعامل النصب لفظي، فعند اجتماعهما، يغلب اللفظي المعنوي[٢].

٣ـ إذا كان الكوفيون والأخفش يرجحون العمل لظن وأخواتها عند تقدمها، فيجب القول بعملها؛ لأن المجمع عليه أولى من المختلف فيه.

٤ـ أن ما استدل به الكوفيون على إلغائها متقدمة لم يكثر إلى الحد الذي يوجب القياس عليه، فوجب ألا يؤخذ به.

المبحث الثاني: تعارض لغتين

عقد ابن جني بابًا في الخصائص، بعنوان "باب اختلاف اللغات وكلها حجة"، وقال: "ليس لك أن تردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخيّر إحداهما فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبلُ لها وأشدُّ أنسًا بها، فأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا... هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين، فأمَّا أن تَقِلَّ إحداهما جدًّا وتكثر الأخرى جدًّا، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياسًا"[٣].

---

(١) الكتاب ١/١١٩.

(٢) ينظر: شرح الرضي ٤/١٥٦.

(٣) الخصائص ٢/١٠.

فقد بيّنَ ابن جني في نصه السابق حكمَ اللغتين عند تعارضهما، وتطبيق ذلك على المسألة الآتية:

خبر(لا) النافية للجنس بين الإثبات والحذف

خبر (لا) النافية للجنس من حيث الذكر والحذف على ثلاثة أقسام: "ممتنع وجائز وواجب، فالممتنع حذفه في موضع لا دليل فيه من لفظ ولا معنى، كقولك مبتدئًا مقتصرًا: لا رجلَ، فمثل هذا لا يعد كلامًا عند أحد من العرب؛ لأن المخاطبَ لا يستفيد منه شيئًا، وأما الجائزُ والواجبُ، فحذف ما دل عليه دليل، كقولك: لا رجلَ، لمن قال: هل في الدار من رجل؟ وكقولك للشاكي: لا بأسَ، تحذف (فيها) من الأول، و(عليك) من الآخر، فمثل هذا يجوز فيه الحذف والإثبات عند الحجازيين، ولا يلفظ به التميميون ولا الطائيون، بل الحذف عندهم واجب بشرط ظهور المعنى"[1]، وقد اختلف النحاة في الخبر الذي يجب حذفه عند التميميين، هل يجب حذفه عندهم بشرط ألا يكون ظرفًا أو مجرورًا أو يجب حذفه مطلقًا؟

قال ابن بزيزة: "واختلف في خبرها إن لم يكن ظرفًا أو مجرورًا، هل هو لازم الحذف أم لا؟ فبنو تميم لا يثبتونه أصلًا، وأهل الحجاز يحذفونه كثيرًا، وقد يثبتونه، وعليه قول حاتم:

ورَدَّ جازِرهم حَرْفا مُصَرَّمةً :. ولا كريمَ من الوِلدان مَصْبُوحُ[2]

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك ٥٦/٢.

(2) البيت من البسيط، لحاتم بن عبد الله الطائي برواية(إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها) في: ملحق ديوانه ص ٢٩٤، شرح التسهيل لابن مالك ٥٧/٢، شرح ابن الناظم ص١٤٠، ولأبي ذؤيب الهذلي في: ملحق شرح أشعار الهذليين ص ١٣٠٧، ولرجل =

فإن قلت: كيف أظهره وهو تميمي؟ قلت: فيه وجهان: أحدهما: أن يكون نزل عن طائيته إلى اللغة الحجازية، والثاني: أن يكون صفةً على الموضع"[1].

وقال في موضع آخر: "وفي الباب مسألتان: الأولى: هل تحذف بنو تميم الخبر مطلقًا، أو إنما يحذفونه في مواضع الدليل عليه؟ الثانية: هل يلتزم حذفه مطلقًا، أو ما لم يكن ظرفًا أو مجرورًا؟ فالذي نقله الثقات المتقدمين من النحويين أنهم يحذفونه مطلقًا، ورأى الأستاذ أبو علي الشلوبين[2] ومن بعده أن ذلك إنما يجوز في مواضع الدليل، كقول القائل: هل من رجل أفضل منك؟ فيقول النافي: لا رجل، فكلام المستفهم يبين الخبر المنفي في كلام النافي، وهذا حسنٌ من طريق المعنى، إلا أن النقل عنهم لا يؤيده.

وكذلك أيضًا من مذهبهم الحذف مطلقًا، وقيد الجزولي[3] وغيره من المتأخرين هذا النقل، وزعم أنهم في الظرف والمجرور كغيرهم من العرب،

=

جاهلي من بني النبيت في: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ٤٢٣، المقاصد النحويّة ص٨١٩؛ وبلا نسبة في: رصف المباني ص ٢٦٦، ٢٦٧.

(١) غاية الأمل ٥٦٨/٢-٥٦٩.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ١٠٠٦/٣.

(٣) المقدمة الجزولية ص٢٢٠-٢٢١.

وزعم الشلوبين[١] أن هذا التقييد قياسٌ منه، وخطأه في ذلك؛ إذ ليس في موضع قياس، وقد نقله غير الجزولي، فإنكاره لا معنى له"[٢].

في النص الأول ذكر ابن بزيزة لغتي الحجاز والتميميين في خبر (لا) إن لم يكن ظرفًا أو مجرورًا من حيث الإثبات والحذف.

وفي النص الثاني أورد سؤالين: الأول: هل يحذف بنو تميم الخبر مطلقًا أو يحذفونه في مواضع الدليل عليه فقط؟ فالذي نقله النحاة أنهم يحذفونه مطلقًا، ولكن أبا علي الشلوبين قال: إنهم يحذفونه في مواضع الدليل، وهو وإن كان حسنًا من جهة المعنى إلا أنه يخالف المنقول عن التميميين، والسؤال الثاني: هل يحذف بشرط ألا يكون ظرفًا أو مجرورًا أو يحذف مطلقًا؟ فالجزولي وغيره من المتأخرين نسبوا إليهم الحذف بشرط ألا يكون ظرفًا أو مجرورًا، وأبو علي الشلوبين خطأ الجزولي في ذلك، وخطأ ابن بزيزة أبا علي الشلوبين؛ لأن ما نقله الجزولي نقله غيره من النحاة، وتفصيل القول في المسألة على النحو الآتي:

أما السؤال الأول، فساقط؛ لأن العرب والنحاة[٣] مجمعون على أن الخبر إن كان غير معلوم فلا بُدَّ من ذكره، نحو: لا أحدَ أغيرُ من الله[٤]؛ ولذا قال الشلوبين عن حذف الخبر عند بني تميم: "وينبغي أن يكون هذا

---

(١) شرح المقدمة الجزولية ١٠٠٦/٣.

(٢) غاية الأمل ٥٧٣/٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ص٥٣٦، شرح ابن الناظم ص١٤٠، ارتشاف الضرب ص١٢٩٨، توضيح المقاصد ص٥٥٤، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص٤٢٢.

(٤) ينظر: مسند أحمد ١١٣/٦ رقم(٣٦١٦)، صحيح البخاري ص١١٤١ رقم(٤٦٣٤) كتاب التفسير.

فيما هو جواب لقول قائل: هل من رجل أفضل منك؟ ففي هذا ينبغي أن يكون خلاف أهل الحجاز وبني تميم الذي ذكر، وأما إذا لم يكن جوابًا لقول قائل ذلك لفظًا ولكنه جواب له تقديرًا خاصة لا لفظًا، فلا ينبغي أن يحذف الخبر أصلًا؛ لأنه لا دليل عليه، فكيف يصح أن يكون بنو تميم يحذفون ما لا دليل عليه أصلًا، بل لا ينبغي أن يكون بنو تميم هنا إلا كأهل الحجاز، ولا بُدَّ من إثبات الخبر؛ لأنه لا دليل عليه"[١].

وأما السؤال الثاني، فمتعلق بالنص الأول لابن بزيزة، وهو الخلاف في حذف الخبر إن لم يكن ظرفًا أو مجرورًا، وتفصيل القول فيه على النحو الآتي:

ذهب بنو تميم والطائيون[٢]: إلى وجوب حذف الخبر إذا علم، "ويقولون هو من الأصول المرفوضة، ويتأوّلون ما ورد من ذلك، فيقولون في قولهم: "لا رجل أفضلُ منك": إنَّ "أفضل" نعتٌ لـ "رجل" على الموضع"[٣]. واختلف النقل عنهم، فنقل الزمخشري، وابن الأثير[٤] عنهم حذف الخبر مطلقًا إذا علم سواء أكان ظرفًا أم مجرورًا أم غيرهما، والجزولي، وابن عصفور[٥] نسبا إليهم الحذف بشرط ألا يكون ظرفًا أو مجرورًا، وهو ما أيده ابن بزيزة .

---

(١) شرح المقدمة الجزولية ٣/١٠٠٥-١٠٠٦.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/٥٦، شرح ابن الناظم ص١٤٠.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٦٥.

(٤) ينظر: المفصل ص٥٥، البديع ١/٥٧٦.

(٥) ينظر: المقدمة الجزولية ص٢٢٠-٢٢١، شرح الجمل ٢/٤١٠.

وذهب الحجازيون: إلى جواز حذفه وإثباته[١]، وجاء على لغتهم قول الشاعر:

وَرَدَّ جازِرهم حَرْفا مُصَرَّمةً :. ولا كريمَ من الوِلدان مَصْبُوحُ

وهذا البيت نسبه أكثر النحاة إلى حاتم الطائي[٢]، ونسبه الجرمي[٣] إلى أبي ذؤيب الهذلي، ونسبه بعض النحاة[٤] إلى رجل جاهلي، وقيل: إنه مما ركب فيه صدر بيت على عجز آخر في الأبيات الآتية:

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حرفًا مُصّرّمَة :. في الرأس منهَا وفي الأَصْلَاءِ تمليحُ

وقال رائدُهُم سيَّانَ ما لَهُمُ :. مثلان مثل لمنْ يرعى وتسريحُ

إذا اللقاحُ غدتْ مُلْقًى أصِرَّتُهَا :. ولَا كريمَ منَ الولدَانِ مَصْبُوحُ

وعلى فرض أن قائل هذا البيت طائي، فكيف ينطق بلغة الحجازيين؟ ولذا خرجه الزمخشري[٥] على أحد أمرين:

أحدهما: أن يكون نزل عن طائيته إلى اللغة الحجازية، فـ"مصبوح" خبر "لا"، وهو ما ذهب إليه سيبويه؛ حيث قال عقب ذكره لهذا البيت: "لما صار خبرًا جرى على الموضع؛ لأنه ليس بوصف ولا محمول على لا، فجرى

---

(١) ينظر: المفصل ص٥٥، شرح ابن الناظم ص١٤٠.

(٢) كالزمخشري، وابن مالك، وابن الناظم. ينظر: المفصل ص٥٤، شرح التسهيل ٥٧/٢، شرح ابن الناظم ص١٤٠.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٦٥/١، المقاصد النحوية ص٨١٩.

(٤) كابن هشام، ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص٤٢٣.

(٥) المفصل ص٥٤.

مجرى: لا أحدَ فيها إلا زيد"[١]. واختاره الجَرْميُّ[٢]، ورجحه ابن مالك؛ لعدم الحاجة إلى مقدر[٣].

الثاني: أن يكون صفةً على الموضع، وهو ما عليه التميميون[٤]، واختاره ابن الطراوة[٥]، وزعم أن المراد: ليس في الوجود كريم مصبوح، فالمنفي هو "في الوجود" لا المصبوح؛ إذ الصفة لا تُنْفَى.

وجوز الفارسي فيه الوجهين (الخبر والصفة)[٦].

وردَّ الشيخ محيي الدين عبد الحميد الوجه الأول وعلل له بأن "الذي يقرره العلماء أن العربي لا يستطيع أن يتكلم بغير لغته التي درب عليها لسانه، فإن نحن راعينا ذلك وجب أن نصير إلى الوجه الآخر، وهو أن نُقَدِّرَ قوله: "مصبوح" نعتًا لقوله "لا كريم"، أي: نعتًا على محل لا مع اسمها وهو الرفع حتى يكون كلامه جاريًا على لغة قومه"[٧].

ورُدَّ الوجه الثاني بأن مقصد الشاعر: أن كريم الولدان من هؤلاء القوم لا يصبح وإن كان يبقي عليه ويشفق لصغره[٨].

---

(١) الكتاب ٣٠٠/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٦٦/١.

(٣) شرح التسهيل ٥٧/٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٦٦/١.

(٥) الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ص٨٥.

(٦) الإيضاح ص١٩٤.

(٧) منحة الجليل ٢٧/٢.

(٨) ينظر: التذييل ٢٤٠/٥.

التعارض والترجيح في المسألة:

تعارضت في هذه المسألة لغة الحجازيين، وهي جواز إثبات وحذف خبر(لا) إذا علم، مع لغة التميميين، وهي حذف خبر (لا) مطلقًا، أو إذا لم يكن ظرفًا أو مجرورًا على خلاف في النقل عنهم، وهنا يجوز الأخذ بكلتا اللغتين، دون أن ترجح إحداهما على الأخرى، فليس لنا أن نرد إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من الأخرى؛ ولأن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ لكنه مخطئ لأجود اللغتين، كما قال ابن جني[1].

وأرى أن الأجود من اللغتين هو لغة التميميين؛ لأمرين:

١ـ أنها الأقوى في القياس؛ لأنها محمولة على (إنَّ)، "وخبر (إنَّ) النكرة يكثر حذفه، ولأن (لا) وما دخلت عليه جواب استفهام عام، والأجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيرًا، ولذلك يكتفون بـ (لا)، وبـ(نعم) في الجواب، ويحذفون الجملة رأسًا بعدهما"[2].

٢ـ أن الحجازيين والتميميين متفقون على الحذف، ومختلفون في جواز الإثبات، والمتفق عليه أولى من المختلف فيه.

---

(١) الخصائص ١٢/٢.

(٢) التذييل ٢٤٠/٥-٢٤١.

المبحث الثالث: تعارض قياسين

إذا تعارض قياسان أخذ بأرجحهما وهو ما وافق دليلًا آخر من نقل أو قياس[١]، وهو ما سيتضح في المسألة الآتية:

الخلاف في جمع "حمزة، وطلحة" بالواو والنون

يسمَّى جمع المذكر السالم بالجمع الذي على حد المثنى؛ لشبهه له في كونه أعرب بحرفين، وختم بنون تُحْذَف للإضافة، وسلم فيه بناء الواحد[٢]، كما يُسَمَّى بالجمع على هجاءين، ويشترط فيه: أن يكون علمًا لمذكر، عاقلًا، خاليًا من تاء التأنيث الزائدة، ومن التركيب[٣]، والخلاف هنا في شرط خلوه من تاء التأنيث.

قال ابن بزيزة في شروط جمع المذكر السالم: "وهل يشترط خلوه من تاء التأنيث أم لا؟ فيه خلاف، فاشترطه الجمهور ولم يشترطه البغداديون، وأجازوا جمع طلحة وحمزة بالواو والنون، وهو غير مسموع، وقد يستغنى عن أن يعد التذكير شرطًا، فإن الكلام ليس في غيره، فإن كان مؤنثًا بالألف المقصورة أو الممدودة وانضافت إليه الشروط المذكورة جمع بالواو والنون، قال سيبويه: "إذا سميت بورقاء، قلت في جمعه: ورقاءون"[٤]، وقد ردَّ بعض النحويين مذهب البغداديين من جهة القياس، وذلك أنك إذا جمعته، فإما أن تحذف التاء أو تثبتها، فإن أثبتها جمعت بين متناقضين: التاء وهي تدل

---

(١) ينظر: لمع الأدلة ص١٣٨، الاقتراح ص١٤٦.

(٢) ينظر: شرح كتاب الحدود ص١١٤.

(٣) ينظر: النحو الوافي ١/١٤٠.

(٤) الكتاب ٣/٣٩٥.

على التأنيث، والواو والنون وهي لا تكون إلا في جمع المذكر، وإن حذفتها لزم أمران: مخالفة باب التثنية لباب الجمع وليس بقياس، ويلزم أيضًا اللبس"[1].

فقد ذكر ابن بزيزة خلاف البصريين والبغداديين في جمع (حمزة، وطلحة) بالواو والنون، ورَدَّ مذهب البغداديين بعدم ورود السماع، كما ذكر رد النحاة لمذهب البغداديين من جهة القياس، والتعارض في هذه المسألة تعارض بين قياسين، قياس الجمهور، وقياس البغداديين، والراجح فيهما على الآخر سيتضح بعد عرض الخلاف في المسألة، وتفصيل الخلاف على النحو الآتي:

ذهب البصريون[2]: إلى أنه إذا جُمِع الاسم المؤنَّث بالتاء الموضوع للمذكَّر، نحو رجل سُمِّي طلحة، فإن جمعه يكون بالألف والتاء، كحاله قبل التَّسمية، ولا يجوز أن يجمع بالواو والنون، وهو ما رجحه ابن بزيزة.

واستدل البصريون على صحة ما ذهبوا إليه بالسماع والقياس:

أما السماع؛ فلأنهم حين جمعوا طلحة اسم رجل، قالوا: طلحات، وعلى هذا قول الشاعر:

رحم الله أَعْظُمًا دَفَنُوها :. بِسِجِسْتَان طَلْحَةَ الطّلَحَات[3]

---

(1) غاية الأمل في شرح الجمل ١/٥٢-٥٣.

(2) ينظر: الإنصاف م(٤)١/٥٢، التبيين م(٢٦) ص١٢٠، شرح الجمل لابن عصفور ١/٨٣، ائتلاف النصرة ص٣٠.

(3) البيت من الخفيف، لعبيد الله بن قيس الرقيات في: ديوانه ص٢٠ برواية (نضر الله أعظمًا)، وبلا نسبة في: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/٢٨٥، ائتلاف النصرة ص٣٠.

وأما القياس؛ فلأنه لو جمع بهما فإما أن تُثْبَت التاء أو تُحْذَف، فإن ثبتت التاء لزم اجتماع المتضادين؛ لأن التاء تدل على التأنيث، والواو تدل على التذكير، فتضادا، وإن حذفت كان هدمًا لقاعدة هذا الجمع؛ لأن قاعدته ألا يتغير فيه بناء الواحد، فأما حذف هذه التاء في الجمع المؤنث السالم، فجاز؛ لأن تاء الجمع عوض منها[1]. وبهذا القياس رَدَّ ابن بزيزة مذهب البغداديين.

وذهب الكوفيون[2]، والبغداديون[3]: إلى أن الاسم الذي آخره تاء التأنيث إذا سمَّيْتَ به رجلًا يجوز أن يجمع بالواو والنون، وذلك نحو: طَلْحَة طَلْحُون، وإليه ذهب أبو الحسن ابن كَيْسَان، إلا أنه يفتح اللام، فيقول: الطَّلَحُون –بالفتح– قياسًا على أَرَضُون.

واحتج الكوفيون بالسماع والقياس:

أما السماع، فقولهم في جمع علانية ـ اسم رجل ـ: علانون، وفي جمع ربعة: رَبْعُون[4].

---

(1) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٨٣/١، التذييل ٣١٣/١، شرح ألفية ابن معط للرعيني ٣٩٥/١.

(2) ينظر: الإنصاف٥٢/١، التبيين ص١٢٠، شرح الجمل لابن عصفور٨٣/١، شرح ألفية ابن معط للرعيني٣٩٥/١، ائتلاف النصرة ص٣٠.

(3) ينظر: المسائل العسكريات ص١١٢، شرح الجمل لابن عصفور ٨٣/١.

(4) ينظر: التذييل ٣١٢/١، همع الهوامع ١٥٢/١.

وأما القياس، فبالقياس على جمعه جمع تكسير، وإن أدَّى إلى حذف التاء من غير عوض[١]، نحو قوله:

وعُقبَةُ الأَعقابِ في الشَّهْرِ الأَصَمّ[٢]

جَمَعَ عقبة على الأعقاب، فحذف التاء عند جمعه جمع تكسير بدون عوض.

ورَدَّ البصريون السماع بالشذوذ؛ ولذا قال ابن بزيزة بعدم ورود سماع فيه، كما ردُّوا القياس بأن جمع التكسير يعقب تأنيثه التَّاء المحذوفة ولا تأنيث فِي جمع السلامة يعقبها، على أن جمعه تكسيرًا غير مُسَلَّم به؛ لأنه لم يرد منه سوى هذا البيت، فلا يُقَاس عليه، كما يمكن تأويله بجعل الأعقاب جمع عقبَة بمعنى الاعتقاب، لا العَلَم[٣].

وأيد الحازمي مذهب البغداديين ودلَّل على صحته بعدة أدلة، أولها: أن العبرة بالمعنى لا باللفظ، فمعناه مذكر، فحينئذٍ يُنظر إلى المعنى ولو خالف اللفظ من جهة التذكير والتأنيث؛ ولذلك انتُقد مذهب البصريين بأنهم راعوا اللفظ –طلحة ونحوه– في هذا الباب، وراعوا المعنى في باب العدد، فقالوا: هناك ثلاثة طلحات باعتبار المعنى، الثاني: أن هذه التاء على نية الانفصال، فتسقط إذا جُمع بألف وتاء، فلا عبرة بها؛ لأنها ليست أصلية، فيقال: طلحات بدون تاء، ويجوز أن يكون اللفظ له جمعان متغايران،

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٨٣/١، التذييل ٣١٢/١، همع الهوامع ١٥٢/١.

(٢) البيت من الرجز بلا نسبة في: المسائل العسكريات ص١١٣، الإنصاف ٥٢/١، التذييل ٣١٢/١، همع الهوامع ١٥٢/١.

(٣) ينظر: همع١٥٢/١.

الثالث: أنهم أجمعوا – أي: البصريون والكوفيون– على صحة جمع ما سُمِّي به من الألفاظ المؤنثة المختومة بألف ممدودة أو مقصورة بالواو والنون، فلو سمِّي رجل بحبلى أو صحراء، فإنه يُجْمع على "حُبْلَون"، و"صحراوون"، ولا شك أن المختوم بالألف المقصورة أو الممدودة أشدُّ تمكنًا في باب التأنيث من المختوم بالتاء، فإذا جاز جمع الأشدِّ فمن باب أولى أن يجوز ما هو أدنى[1].

وردَّ البصريون قياسهم على جمع المقصور والممدود بالواو والنون إذا سمِّي بهما: بأن الألف أو الهمزة قد تنزلتا منزلة الجزء، فجُمِعَ الاسم مع بقائهما بخلاف التاء؛ لأنها زائدة على الكلمة، فلم يسغ إبقاؤها ولا حذفُها دون تعويض، فاختص ما فيه الألف أو الهمزة بالجمع بالواو والنون دون ما فيه التاء[2].

وأما ابن كسيان، فاحتج على جواز فتح العين من نحو: "طلحة" بأن التاء تسقط في الطَّلْحَات، فإذا سقطت التاء وبقيَ الاسم بغير تاء جاز جمعه بالواو والنون، كـ"أرْض وأَرَضُون" وكما حركت العين من "أَرَضُون" ـ بالفتح ـ حملًا على أَرَضَات، فكذلك حركت العين من"الطَّلَحُون" حملًا على الطَّلَحَات؛ لأنهم يجمعون ما كان على "فَعْلة" من الأسماء دون الصفات على "فَعَلَاتٍ"[3].

---

(1) فتح رب البرية ١/١٤٨-١٤٩.

(2) ينظر: المقاصد الشافية ١/١٧٨.

(3) ينظر: الإنصاف ١/٥٢-٥٣.

وردَّ النحاةُ قياسَ ابن كيسان بأن: "أرضون" وبابه الواو فيه ليست علامة للتَّذكير، بل هي عوض من المحذوف، وهو تاءُ التأنيث، أو عوض عن لام الكلمة؛ جَبْرًا للوهن الحاصل بالحذف، والواوُ والنُّون في نحو: "طلحون" علامة مَحضةٌ، فلا تَثبت فيما علامته التَّاء آخرها(١).

التعارض والترجيح في المسألة:

في هذه المسألة تعارض قياس البصريين مع قياس البغداديين، والراجح هنا هو قياس البصريين؛ لأن السماع يؤيده، وأما السماعُ الذي استشهد به الكوفيون في: "علانون" جمع علانية، و"ربعون" جمع ربعة، فقد حكم عليه النحاةُ بالشذوذ؛ ولذا قال ابن بزيزة بعدم ورود سماع فيه، بالإضافة إلى قوة قياس البصريين؛ لأن الجمعَ بالواو والنون يؤدي إلى التناقض إذا ثبتت التاءُ؛ لما فيه من الجمع بين علامتي تأنيث وتذكير، وحذفها يلزم فيه مخالفة باب الجمع لباب التثنية؛ لأنه لم يسلم فيه بناء الواحد، كما يؤدي أيضًا إلى اللبس.

لذا فإني أرجح مذهبَ البصريين؛ لأن السماعَ والقياسَ يؤيدانه، وأما الكوفيون، فقد اعتمدوا على القياس، وما استشهدوا به من السماع فهو من القلة بحيث لا يقاس عليه.

(١) ينظر: التبيين ص١٢٥.

المبحث الرابع: تعارض السماع والقياس

إذا تعارض السماعُ والقياسُ، نُطِق بالمسموع على ما جاء عليه، ولم يُقَس عليه غيره[١]، وسيتضح ذلك في المسألة الآتية:

الخلاف في جواز ترخيم المضاف

الترخيم في اللّغة: التسهيل والتّليين[٢]، واصطلاحًا: "حذف يلحق أواخر بعض الأسماء المناداة؛ تخفيفًا، وهو من خواصّ الأسماء، وخصّوا به النداء؛ لكثرته في كلامهم؛ لأنّ الحذفَ يتطرّق كثيرًا إلى ما يتكرّر في كلامهم، حتّى استغنوا بالحرف عن الكلمة"[٣]، فالترخيم حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط، والمحذوف إما أن يكون كالثابت في التقدير وهو الكثير، أو يجعل ما بقي كأنه اسمٌ برأسه، فيعامل بما تعامل به سائر الأسماء[٤]، وقد اشترط النحاة لترخيم الاسم شروطًا يجب توافرها؛ ولأن المضاف لم يستوف كل شروط الترخيم، كان سببًا لاختلاف النحاة فيه.

قال ابن بزيزة: "وقد أجاز الكوفيون ترخيم المضاف، والحق أنه لا يجوز؛ لأنه إما أن يقع الحذف في الاسم المضاف وليس بآخر، أو في المضاف إليه، وليس بمنادى، وقد أنشد الكوفيون عليه:

---

(١) ينظر: الخصائص ١١٧/١، الاقتراح ص١٤٧.

(٢) ينظر: لسان العرب ٢٣٤/١٢ مادة(ر خ م).

(٣) البديع ص٤١٣.

(٤) ينظر: المفصل ص٦٩.

خُذُوا حِذْرَكم يا آلَ عِكْرِمَ واذْكُروا :. أواصِرنَا والرَّحْمُ بالغَيْب تُذْكَرُ[١]

ولا حجة عندي فيه لوجهين: الأول: أن يكون اقتطاعًا في ضرورة الشعر، الثاني: أن يكون كما ذكره سيبويه:

ديارَ ميّةَ إذْ مَيٌّ تُساعِدُنا :. ولا يَرى مِثْلَها عُرْبٌ ولا عَجَمُ[٢]

زعم سيبويه[٣] عن يونس أنه كان يسميها مرة ميًّا ومرة ميّة، فجعل كل واحد من الاسمين اسمًا لها في النداء وغيره، وإنما اختص الترخيم بما يغير في النداء؛ لأن التغييرَ يؤنس بالتغيير"[٤].

ذكر ابن بزيزة مذهب الكوفيين في جواز ترخيم المضاف، ورد مذهبهم، وذكر دليلهم من الشعر، وخرجه على أحد وجهين، والتعارض هنا بين السماع والقياس، فدليل البصريين قياسي ودليل الكوفيين سماعي، فأيهما يرجح على الآخر؟ هذا ما سيتضح من خلال عرض المسألة، وتفصيل الخلاف على النحو الآتي:

ذهب سيبويه إلى أن المضافَ لا يجوز ترخيمه؛ حيث قال: "واعلم أن الترخيم لا يكون في مضاف إليه ولا في وصف؛ لأنهما غيرُ مناديين، ولا

---

(١) البيت من الطويل، لزهير بن أبي سلمى في: ديوانه ص٥٧ برواية (خذوا حظكم)، الإنصاف ٢٩٦/١ م(٤٨)، شرح المفصل لابن يعيش ٣٧٥/١، وبلا نسبة في: التبيين ص٤٠١، شرح الرضي ٤٧١/١، أمالي ابن الشجري ٣١٥/٢، شرح الأشموني ٣٢٨/٣.

(٢) البيت من البسيط، لذي الرمة في: ديوانه ص٢٣، الكتاب ٢٤٧/٢، أمالي ابن الشجري ٣١٧/٢، شرح التسهيل ١٦٠/٢، وبلا نسبة في: ارشاد السالك ص٧٠٧.

(٣) الكتاب ٢٤٧/١.

(٤) غاية الأمل ٤٤٩/٢.

يرخم مضافٌ ولا اسم منون في النداء؛ من قبل أنه جرى على الأصل وسلِم من الحذف؛ حيث أُجري مجراه في غير النداء إذا حملتَه على ما ينصب"[1]، وهو ما عليه جمهور البصريين[2]، وإليه ذهب الفارسي، وابن جني، والرضي، وابن القواس، والصبان[3].

وإنما منع البصريون ترخيم المضاف؛ لأن شروط الترخيم لم تتحقق فيه، ومنها: أن يكون الاسم منادى؛ لأنهم لا يُرَخِّمون في غير النداء إلا في ضرورة الشعر، وأن يكون مفردًا؛ لأن النداء يؤثر فيه البناء، ويغيره عما كان عليه قبل النداء من الإعراب، فلما غيّره النداء عما كان عليه من الإعراب قبل النداء جاز فيه الترخيم؛ لأنه تغيير، والتغيير يُؤْنِس بالتغيير؛ فأما ما كان مضافًا فإن النداء لم يؤثر فيه البناء ولم يغيره عما كان عليه قبل النداء؛ لأنه معرب بعد النداء كما هو معرب قبل النداء، وإذا كان الترخيم إنما سَوَّغَهُ تغيير النداء، والنداء لم يغير المضاف، وجب ألا يدخله الترخيم[4].

---

(1) الكتاب ٢/٢٤٠.

(2) ينظر: شرح الرضي ١/٤٧٤، شرح الأشموني٣/٣٢٨.

(3) ينظر: التعليقة١/٣٨٢، اللمع ص٨٥، شرح الرضي١/٤٧٤، شرح ألفية ابن معط لابن القواس٢/١٠٦٧، حاشية الصبان٣/٢٦٠.

(4) ينظر: الإنصاف ١/٢٩٧-٢٩٨، ومن شروطه أيضا: أن يكون علمًا، إلّا أن يكون مؤنّثًا بالتّاء؛ فلا يفتقر إلى التّعريف، وأن يكون الاسم على أكثر من ثلاثة أحرف؛ ليبقى بعد الحذف على مثال الأصول، وألا يكون مندوبًا؛ لأجل زيادته؛ فيكون ذلك نقضًا للغرض منها. البديع١/٤١٣-٤١٤.

ولأن المضاف والمضاف إليه جريا مجرى الكلمة الواحدة من وجه ومجرى الكلمتين من وجه؛ "لأن المضاف إليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجًا تامًّا بحيث يصح حذفه بأسره أو حذف آخره، بدليل أن إعراب المضاف باقٍ، والإعراب لا يكون إلا في آخر الكلمة، ولم يكن أيضًا منفصلًا عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف للترخيم، بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لأجل المضاف إليه، فهو متصلٌ بالمضاف بالنظر إلى سقوط التنوين من المضاف، منفصلٌ عنه؛ لبقاء الإعراب على المضاف كما كان، فلم يصح ترخيمُ أحدهما"(١).

وبناء عليه "لو رخم المضاف لرخم ما ليس بآخر الكلمة على الأول، ولو رخم المضاف إليه لرخم ما ليس بمنادى على الثاني"(٢).

ومما يدل على أن المضاف إليه لا يجوز ترخيمه، أن المضاف إليه لا يتعدى إليه حُكْمُ النّداءِ، ولذلك لا يُبنى بل هو باقٍ على الإعرابِ، ولو تَعدى إليه لبُني(٣).

وذهب الكوفيون: إلى جواز ترخيم المضاف، ويوقعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه، نحو: " يا آل عام" في: يا آل عامر، و"يا آل مال"

(١) شرح الرضي ١/٤٧٤.

(٢) شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/١٠٦٧.

(٣) ينظر: التبيين ص٤٠٢.

في: يا آل مالك، وما أشبه ذلك؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد، فجاز ترخيمه كالمفرد[1].

واستدلوا على ذلك بشواهد من الشعر، منها قول الشاعر:

خُذُوا حِذْرَكم يا آلَ عِكْرِمَ واذْكُروا :. أواصِرنَا والرَّحْمُ بالغَيْب يُذْكَرُ

ومنها قول الآخر:

أبَا عُرْوَ لا تُبْعِدْ فكُل ابنِ حُرَّةٍ :. سَيَدْعُوه داعِي مِيتَةٍ فيُجِيبُ[2]

وهذه الشواهد محمولةٌ عند البصريين على الضرورة، والترخيمُ يجوز للضرورة في غير النداء، وإذا كان الترخيمُ يجوز في غير النداء للضرورة، فلأن يجوز ترخيم المضاف لضرورة الشعر في النداء كان ذلك من طريق الأولى[3].

وخرج ابن بزيزة البيت الأول على الضرورة، أو يكون كما ذكر سيبويه:

ديارَ ميّةَ إذْ مَيٌّ تُساعِدُنا :. ولا يَرى مِثْلَها عُرْبٌ ولا عَجَمُ

فكان يسميها مرة ميًّا ومرة ميّة، فجعل كلا الاسمين اسمًا لها، وهنا يحتمل أنه كان يسمّيه مرة عكرمًا، ومرة عكرمة، وإذا كان كلا الاسمين اسمًا

---

(1) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣١٥/٢، الإنصاف ٢٩٦/١، التبيين ص٤٠٠، شرح المفصل لابن يعيش ٣٧٥/١، اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ص٦٥٠.

(2) البيت من الطويل، مجهول القائل، وهو في: الإنصاف ٢٩٧/١، شرح المفصل لابن يعيش ٣٧٥/١، شرح التسهيل لابن مالك ٤٣٢/٣، المقاصد النحوية ص١٧٦٢.

(3) ينظر: الإنصاف ٢٩٩/١-٣٠٣، شرح المفصل لابن يعيش ٣٧٦/١.

له، فيحتمل أن يكون أراد (عكرمًا) فلا ترخيم فيه، ويرى ابن مالك أن هذا الوجه تكلفٌ لا حاجة إليه[1].

التعارض والترجيح في المسألة:

في هذه المسألة تعارض قياس البصريين مع الأدلة السماعية التي استشهد بها الكوفيون، وهنا يرجح القياس، وما ورد مسموعًا عن العرب يقتصر فيه على السماع ولا يُقَاس عليه؛ لأنه مخالفٌ لقواعدَ الترخيم.

وأرى أن ما ذهب إليه الكوفيون إما أن يُحْمَلَ على الضرورة؛ لأن كلَّ شواهدهم من الشعر، فتحمل على الضرورة، وخاصة أن الترخيم يجوز في غير النداء للضرورة، فمن باب أولى جوازه في المنادى المضاف للضرورة، وإما أن يحكم بجواز ترخيم المضاف بشرط كون المضاف إليه مختومًا بالتاء؛ لأن ما وقفت عليه من شواهد للكوفيين كان بحذف التاء من المضاف إليه، ومعلوم أن المنادى إذا كان بالتاء رخم مطلقًا، أي سواء كان علمًا، نحو: "فاطمة" أو غير علم، كـ"جارية"، زائدًا على ثلاثة أحرف، كما سبق، أو غير زائد، كـ"شاة"، وقد قال أبو حيان: إن حذفَ التاء من المضاف إليه مسموعٌ[2].

---

(1) شرح التسهيل ٣/٤٣٠.

(2) ارتشاف الضرب ص٢٢٢٧.

المبحث الخامس: تعارض قبيحين

إذا تعارض قبيحان ولا بُدَّ من ارتكاب أحدهما، نأت بأقربهما وأقلهما فحشًا[١]، وبيان ذلك في المسألتين الآتيتين:

المسألة الأولى: أولى العاملين بالعمل في باب التنازع

التنازع في اصطلاح النحويين: "أن يتقدم عاملان فأكثر، ويتأخر عنهما اسم يجوز لكل واحد منهما أن يعمل فيه؛ لتعلقهما به، وطلبهما له من جهة المعنى"[٢]، ولا خلاف بين النحاة في إعمال أي العاملين، وإنما الخلاف في الأولى منهما بالعمل، وقد ذكر ابن بزيزة هذا الخلاف، فقال: "وإنما اختلف النحويون في المختار، والمذاهب ثلاثة: فالكوفيون يختارون إعمال الأول؛ لفضل تقدمه وسبقه، ولما يلزم من الإضمار قبل الذكر عند إعمال الثاني في بعض المسائل، والبصريون يختارون مراعاة الأخير إعماله تعشقًا بالجوار، واعتباطًا به، بدليل قولهم: هذا جحر ضب خرب، فأجروا خربًا صفة للضب، وهو في المعنى للجحر، وهذا إذا فعلوه تعشقًا للجوار فيما ينقض المعنى، ففيما لا ينقضه أحرى، واحتجوا بقولهم: حميزة، وطليحة، ففتحوا التاء للتأنيث، ولم يكسروا الياء للتصغير، واحتجوا بقول امرئ القيس:

..... :. كبيرُ أناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ[٣]

---

(١) ينظر: الخصائص ٢١٢/١، الاقتراح ص١٥٠.

(٢) المقاصد الشافية ١٦٧/٣.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره: "كأن ثبيرًا في عَرانين وَبلِهِ" لامرئ القيس في: ديوانه ص٨٧، المقاصد الشافية١٨٩/٣، وبلا نسبة في: الخصائص ١٩٢/١، شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٩/٣، شرح الرضي ٩٢/٤.

أجروا المزمل صفة للبجاد، وهو في المعنى صفة للكبير، وهو المسمى عندهم الخفض على الجوار ...، واختار طائفة من المتأخرين منهم الأستاذ أبو ذر[1] شيخ شيوخنا مذهب الكوفيين؛ حيث يلزم البصريين الإضمار قبل الذكر ...، وما أنشده الطائفتان من التحسينات في إعمال الأول والثاني لا تعويل عليه، وقد جاء في الكتاب والسنة والكلام الفصيح الإعمالُ كثيرًا، وأكثره على ما قاله البصريون"[2].

ذكر ابن بزيزة خلاف النحاة في أولى العاملين بالعمل عند التنازع، وذكر أن للنحاة ثلاثة مذاهب، ولكنه لم يذكر إلا مذهبين، وهما مذهبا الكوفيين والبصريين، وذكر حجة الفريقين، ثم بين أن أكثر الاستعمال على ما قاله البصريون، والتعارض هنا بين قبيحين، سيتضحان بعد عرض المسألة.

يرى سيبويه: أن العامل الثاني أولى بالعمل عند التنازع؛ لقربه من المعمول، فقال: "هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به، وما كان نحو ذلك، وهو قولك: "ضربت وضربني زيدٌ، وضربني وضربت زيدًا"، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين ... وإنما كان الذي يليه أَوْلى؛ لقرب جواره، وأنه لا ينقض معنًى، وأن المخاطبَ قد عرِفَ أن الأولَ قد وقع بـ (زيد)، كما كان خشنت بصدره وصدر زيدٍ وجه الكلام؛

(1) ينظر: همع الهوامع ١٤١/٥.

(2) غاية الأمل ٣٤٤/١-٣٤٥ باختصار.

حيث كان الجر في الأول، وكانت الباءُ أقربَ إلى الاسم من الفعل ولا تنقض معنى"[١].

وكما نص سيبويه على أن إعمال الثاني أولى، كذلك نص على أن إعمالَ الأول قبيحٌ، قال: "ولو أعملت الأول، لقلت: "مررت ومرَّ بي زيدٍ"، وإنما قبُح هذا أنهم قد جعلوا الأقرب أولى ما لم ينقض معنًى"[٢].

وقد تبع سيبويه جمهور البصريين[٣]، واحتجوا لمذهبهم بأدلة من السماع والقياس:

أما السماعُ، فقد جاء كثيرًا، قال الله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾[٤]، فأعمل الفعل الثانيَ(أُفرِغْ)، ولو أعمل الأول، لقال: أُفرِغْه عليه[٥].

ومنه في الحديث: "وَنَخْلَعُ ونَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ"[٦]، فأعمل الثانيَ، ولو أعمل الأولَ لأظهر الضمير[٧].

---

(١) الكتاب ١/٧٣-٧٤.

(٢) السابق ١/٧٦.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/١٦٧، ائتلاف النصرة ص ١١٤.

(٤) سورة الكهف من آية(٩٦).

(٥) ينظر: الإنصاف ١/٨٩ م(١٣)، شرح الجمل لابن عصفور٢/٨٢، شرح التسهيل ٢/١٦٧-١٦٨، ائتلاف النصرة ص ١١٤.

(٦) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي ٢/٢٩٨ رقم(٣١٤٢) باب دعاء القنوت، شرح السنة للبغوي ٣/١٣١ رقم(٦٤١) باب الدعاء في القنوت.

(٧) ينظر: الإنصاف ١/٨٩، ائتلاف النصرة ص١١٤.

وقال الشاعر:

وكمْتًا مُدَمّاةً كأنّ مُتونَها ... جَرَى فوقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[1]

فنصب (لون) مع إمكان رفعه، فدل على أن العامل الثاني[2].

ورجح ابن بزيزة مذهب البصريين؛ لأن السماع ورد بإعمال الثاني كثيرًا.

وأما القياسُ، فقد قالوا: "هذا جُحرُ ضبٍّ خرِبٍ"، فجروا (خرب)؛ لمجاورته (ضبٍّ)، وهو في الحقيقة صفة للجُحر؛ لأن الضبَّ لا يوصف بالخراب، فإذا كانوا قد راعوا المجاورة مع فساد المعنى، فلأن يراعوها مع صحة المعنى كان ذلك من طريق الأولى[3]. وهو ما دلَّل به ابن بزيزة على مذهب البصريين.

كما ذكروا أن العربَ تقول: "خَشَّنْت بصَدْره وصَدْرِ زَيْدٍ"، "فيجرون المعطوف، ويحملونه على المجرور، مع أن حرف الجر أضعف من الفعل، ولو كان الأَوَّل أَولى لنصبوا المعطوف لا غير؛ لقوته بالتقدم وبكونه فعلًا"[4]، ففضلوا الجرَ بالباء الزائدة؛ لقربها على النصب بالفعل؛ لبعده[5].

---

(1) البيت من الطويل، لطفيل الغنوي في: ديوانه ص٣٢، الكتاب ٧٧/١، المقتضب ٧٥/٤، التبصرة والتذكرة ١٤٩/١، الإنصاف ٩٠/١، التبيين ص١٦٣، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٦٥٤/١، ائتلاف النصرة ص١١٤.

(2) ينظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٦٥٤/١-٦٥٥، ائتلاف النصرة ص ١١٤.

(3) ينظر: الإنصاف ٩٢/١-٩٣، شرح الجمل لابن عصفور ٨١/٢، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٦٥٤/١.

(4) التبيين ص١٦٤.

(5) ينظر: الإنصاف ٩٢/١، التبيين ص١٦٤، شرح التسهيل ١٦٩/٢، التذييل ٨١/٧.

ويرى الكوفيون[١]: أن إعمالَ الفعل الأول أولى؛ لتقدمه، واستحسنه المبرد؛ حيث قال: "ولو أعملت الأول كان جائزًا حسنًا"[٢].

واحتج الكوفيون لما ذهبوا إليه بالسماع والقياس، أما السماع، فمنه قول الشاعر:

إذا هيَ لم تَسْتَكْ بِعُود أراكَةٍ :. تُنُخِّل فاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إسْحَلِ[٣]

فرفع (عودًا) بـ (تُنُخِّل) لا بـ (استاكت) [٤].

وأما القياس؛ فلأن إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذِّكْر، والإضمارُ قبل الذِّكْر غير جائز في كلام العرب[٥]، ولأن المعروفَ من كلام العربِ أنه متى اجتمع طالبان وتأخر عنهما مطلوبٌ لهما من جهة المعنى، فالتأثيرُ للمتقدم منهما، دليل ذلك القسم والشرط إذا اجتمعا، فإن العرب تبني الجواب على المتقدم منهما، وتحذف جواب الثاني؛ لدلالة جواب المتقدم عليه[٦].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١٦٧/٢، ائتلاف النصرة ص١١٣.

(٢) المقتضب ٧٤/٤.

(٣) البيت من الطويل، نسب لعمر بن أبي ربيعة وهو في شرح ديوانه في الشعر المنسوب إليه غير الموجود في ديوانه ص٤٩٠، والصواب أنه لطفيل الغنوي في: ديوانه ص٨٩، ولعمر في: الكتاب ٧٨/١، التبيين ص١٦٦، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٦٥٥/١، الصفوة الصفية ج١ ق٢/ ٦٠٣، وبلا نسبة في: التذييل ٨٨/٧.

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٦٥٥/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١٦٧/٢.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٨٠/٢.

ورد البصريون أدلة الكوفيين بـ: أن قول الشاعر لا حجةَ فيه؛ لأنه اضطرَّ إلى زيادة الهاء التي هي الضمير، فأعمل الأول[1]، وأما القياس، فإن تقديمَ الضمير – إذا كان على شريطة التفسير – مجمعٌ على جوازه في باب (نِعْمَ)، وفي باب (رُبَّ)، وفي باب البدل، وفي باب الابتداء ونواسخه، فلجوازه في باب مسائل التنازع أسوةٌ بتلك المواضع قياسًا لو لم يثبت به سماع، فكيف وقد سمع في الكلام الفصيح[2]، وأما عن قولهم: "إذا اجتمع طالبان، فالتأثير للمتقدم"، فإن هذا غير مسلَّم على الإطلاق، بل لا يخلو أن يكونا غير عاملين، أو كان أحدهما عاملًا والآخر ليس كذلك، فربما يكون الأمر على ما ذكروا، وأما إذا اجتمع طالبان عاملان، فإن المعمول للمتأخر منهما، نحو: "إن لم يقم زيد قام عمرو" فـ (يقم) تقدمه عاملان: (إن) و(لم)، والذي يعمل فيه إنما هو المتأخر وهو (لم) بدليل أن أداة الشرط إذا جزمت فعل الشرط فإنه يَقبُح استعمال الجواب غير مجزوم في اللفظ، بل لا يوجد ذلك إلا في ضرورة الشعر، فلو كان "يقوم" مجزومًا بـ"إن"، لوجب ألا يكون الجوابُ فعلًا ماضيًا[3].

ويرى فريق ثالث: أن العاملين يتساويان في العمل، فليس أحدهما أولى بالعمل من الآخر ما لم يوجد مرجح لأحدهما، ففي (بل)، نحو: "ضربت بل أكرمت عمرًا"، يجب إعمال الثاني، وفي (لا) العكس، نحو: "ضربت لا

(1) ينظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٦٥٦/١.

(2) ينظر: شرح التسهيل ١٦٩/٢-١٧٠.

(3) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٨١/٢.

أكرمت زيدًا"[١]. وربما يكون هذا هو المذهب الثالث الذي أشار إليه ابن بزيزة ولم يذكره.

ونُقِل عن الكسائي أنه يجيز إعمال الفعل الثاني على ألا يضمر في الفعل الأول فاعلًا؛ لأنه لا يرى الإضمار قبل الذِّكْر[٢]، "وتقول على مذهبه: "ضربني وضربت زيدًا"، وفي التثنية: "ضربني وضربت الزيدَينِ" وفي الجمع: "ضربني وضربت الزيدِينَ"، فتوحد الفعل الأول في كل حال لخلوِّه من الضمير"[٣].

وهذا بعيدٌ؛ "لأنه يلزم منه أن يكون الفعلُ بلا فاعل، وهذا بعيدٌ في الاستعمال والقياس"[٤].

ونُقِل عن الفراء أنه "تارة يجيز أن يتوجه العاملان إلى الظاهر الواحد إذا اتفقا في العمل، نحو: "قام وقعد زيد" فيرفع (زيدا) بهما، وتارة يبرز الضمير بعد المظهر، فيقول: "قام وقعد زيد هو" فـ (هو) فاعل الفعل الأول، وذكر بعد (زيد) لا قبله؛ لتقدم ما يعود إليه لفظًا"[٥].

ويرى الدكتور مهدي المخزومي: أن التنازع لا يكون إلا حين يختلف اقتضاء العاملين، كأن يقتضي الأول فاعلًا والثاني مفعولًا مثلًا، وأن كل ما

---

(١) ينظر: حاشية الصبان ١٤٨/٢.

(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة ١٤٩/١، التبيين ص١٦١، شرح المفصل لابن يعيش ٢٠٦/١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢٠٦/١.

(٤) التبيين ص١٦٩.

(٥) الصفوة الصفية ج١ ق٢ ص٦٠١، ٦٠٢.

استشهد به النحاة في باب التنازع من الشعر، والشعر إذا لم يؤيد بأمثلة من النثر الصحيح لا يصح أن يكون أساسًا لأصل من الأصول العامة؛ ولذا حمل كل الشواهد على الضرورة، وأما الأمثلة التي جاءت في النثر فهي مما كان الاقتضاء فيه واحدًا، أي: ليست عنده من التنازع؛ ولذا أبدى إعجابه برأي الفراء، الذي أساسه: أن الفعلين المتقدمين إذا كان اقتضاؤهما واحدًا كان الاسم بعدهما لهما جميعًا[1].

التعارض والترجيح في المسألة:

في هذه المسألة تعارض قبيحان؛ لأنه يترتب على مذهب البصريين ارتكاب محظور، وهو الإضمار قبل الذكر، ويترتب على مذهب الكوفيين ارتكاب محظور آخر، وهو حذف الفاعل على مذهب الكسائي، والفصل بين الفعل العامل والمعمول، والعطف على العامل قبل ذِكْر معموله على مذهب عامة الكوفيين، وهنا يرجح ما هو أقل قبحًا.

ولذا فإني أرى أن الراجح هو مذهب البصريين؛ لأنه أقلُّ قبحًا وأخفُّ ضررًا من مذهب الكوفيين؛ لأن إعمال الأول يؤدي إلى اجتماع ثلاثة أشياء منفرة، وهي: توالي حروف الجر، نحو: "نبئت كما نبئت عنه عن زيدٍ بخيرٍ"، والفصل بين الفعل العامل والمعمول، والعطف على العامل قبل ذِكْر معموله، وكثرة الضمير[2]، وإعمال الثاني يؤدي إلى محذور واحد، وهو الإضمار قبل الذِّكْر، في نحو: ضربوني وضربت قومك.

---

(1) في النحو العربي نقد وتوجيه ص١٦٤-١٦٧.

(2) ينظر: شرح التسهيل ١٦٨/٢.

ولأن الإضمار قبل الذكر غير مطرد في كل المسائل، أما الفصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية، فحاصل في جميع المسائل، فما يؤدي في بعض المسائل أولى مما يؤدي في جميع المسائل[١].

ولأن إعمال الأول قليل، ومع قلته لا يكاد يوجد في غير الشعر، بخلاف إعمال الثاني فإنه كثير الاستعمال في النثر والنظم، وتضمنه القرآن الكريم في مواضع كثيرة، ولا شك أن موافقة الأكثر أولى من موافقة الأقل[٢].

وأما مذهب الكسائي، فغير مقبول؛ لأنه لا يوجد فعل بلا فاعل، وأما مذهب الفراء، فلا تنازع فيه إذا أخذنا برأي الدكتور مهدي المخزومي.

المسألة الثانية: أولى الوجهين في تنوين المنادى المبني في حال الضرورة

يجوز تنوين المنادى المبني في الضرورة بالإجماع، ولكن اختلفوا هل الأولى بقاء ضمه أو نصبه؟ ذكر ابن بزيزة هذا الخلاف، فقال: "ثم أنشد بعد:

سَلامُ الله يَا مَطَرٌ عَلَيها :. وَلَيسَ عَلَيك يَا مَطَرُ السَّلَامُ[٣]

والبيت للأحوص يهجو به سلفه زوج أخت امرأته؛ لهجائه لها، وشاهده فيه: رفع العلم اضطرارًا، وهو اختيار الخليل وسيبويه، وحكي عن عيسى أنه

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٨٢/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١٦٧/٢.

(٣) البيت من الوافر، في: شعر الأحوص ص١٨٣، المقتضب ٢١٤/٤، النكت للأعلم ١٥٧/٢، المقاصد الشافية ٢٨١/٥، وبلا نسبة في: شرح الكافية لابن فلاح ٥٠٤/٢، أوضح المسالك ٢٨/٤، التصريح٣١/١، شرح ابن طولون على الألفية ١١٦/٢.

كان ينصبه تشبيهًا بالنكرة؛ لطوله بالتنوين، فرجع به إلى أصل المنادى الذي هو النصب، قال سيبويه: "ولم نسمع عربيًّا يقوله، وله وجهٌ من القياس"(١)، وشبهه سيبويه بما لا ينصرف لما اضطر إلى صرفه نون، كقوله: ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلَاۚ﴾(٢)، فلما نون صرفوه وأبقوه على رفعه؛ لأن الرفع فيه كأنه أصل، وانظر هل هو بعد التنوين رفع أو بناء؟ وكأنهم نسوا النصب الأصلي فيه، وكلا الوجهين من كلام العرب، ورجَّح بعض الشيوخ مذهب الخليل ـ رحمه الله ـ والأرجح عندي مذهب عيسى؛ لأن في مذهب الخليل مخالفتين، فمذهب عيسى أقلُّ خروجًا عن الأصل"(٣).

ذكر ابن بزيزة خلاف النحاة في الراجح من الرفع والنصب عند تنوين المنادى المبني في حال الضرورة، فذهب سيبويه إلى أن الراجح فيه الرفع؛ لأنه شبهه بالمرفوع الممنوع من الصرف إذا اضطر إلى صرفه نونه وأبقاه على رفعه، بينما ذهب عيسى إلى أن الراجح فيه النصب؛ لأنه شبهه بالنكرة غير المقصودة، فلما نونه رجع إلى أصله وهو النصب، ورجح ابن بزيزة مذهب عيسى؛ لأن في مذهب سيبويه والخليل مخالفتين سيتضحان من خلال عرض المسألة، وتفصيل الخلاف على النحو الآتي:

ذهب أبو عمرو بن العلاء، ويونس، وعيسى بن عمر، والجرمي(٤): إلى أن الراجح النصب، وينشدون (مطرا) بالنصب يشبهونه بـ(يا رجلًا)، أو

---

(١) الكتاب ٢/٢٠٣.

(٢) سورة الإنسان من آية (٤).

(٣) غاية الأمل ٢/٤٣١-٤٣٢.

(٤) ينظر: أمالي الزجاجي ص٥٣، البديع ١/٣٩٧، شرح الكافية لابن فلاح ٢/٥٠٥، تمهيد القواعد ص٣٥٥٣، همع الهوامع ٣/٤٢.

تشبيهًا بالمضاف؛ لطوله بالتنوين، ويقولون ردّه التنوين إلى أصله؛ لأن الأصل في النداء النصب، فإذا اضطر الشاعر إلى تنوينه نونه وصرفه ورده إلى أصله[١]، وتبعهم المبرد[٢]، ورجحه ابن بزيزة.

وحجتهم: "أن المنادى بمنزلة ما لا ينصرف في موضع الخفض، في أنه مضموم في اللفظ وموضعه نصب، كما أن ما لا ينصرف في موضع الخفض مفتوح وهو في موضع خفض، فكما أن التنوين يرد ما لا ينصرف إلى أصله، كذلك يرد المنادى إلى أصله"[٣]. ولأن البناء إنما كان لشبهه بالمضمر، أو وقوعه موقع (كاف) الخطاب، أو تضمنه معناها، وقد ضعف بالتنوين؛ لأنه من خصائص الأسماء، فرجع إلى أصله من النصب[٤].

ويؤيد وجه النصب قول الشاعر:

ضَرَبَتْ صَدْرَها إليَّ وقالت :. يا عَدِيًّا لقد وَقَتْكَ الأوَاقِي[٥]

ويرى سيبويه أن وجه النصب غير مسموع عن العرب وإن كان له وجه من القياس إذا نُوّن وطال كالنكرة[٦].

---

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٩٢/١.

(٢) المقتضب ٢١٤/٤.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١٩٢/٢.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ٢٧٩/٥.

(٥) البيت من الخفيف، للمهلهل بن ربيعة في: المقتضب ٢١٤/٤، وبلا نسبة في: شرح المفصل لابن يعيش ٣٥١/٥، اللمحة في شرحة الملحة ص٦٠٥.

(٦) الكتاب ٢٠٣/٢.

وذهب الخليل، وسيبويه، والمازني:[١] إلى أن الراجح الضم، وينشدون (مطرا) بالرفع؛ "تشبيهًا بمرفوع ممنوع من الصرف اضطر إلى تنوينه"[٢]، فبقي على لفظه؛ لأن الموجب لبنائه باقٍ، وإنما اضطر إلى التنوين خاصة، فينبغي أن يلحقه ولا يغير، كما يلحق التنوين غيره من المبنيات ولا يغير، فهذه الحركة وإن كانت حركة بناء إلا أنها شبيهة بحركة الإعراب[٣]، والتنوين عارض للضرورة، فلا يعتد به، فيُجْعَل كالمعدوم، فيبقى على ضمه[٤].

قال سيبويه: "فلما لحقه التنوين اضطرارًا لم يغيَّر رفعه، كما لا يغير رفع ما لا ينصرف إذا كان في موضع رفع؛ لأن مطرًا وأشباهه في النداء بمنزلة ما هو في موضع رفع، فكما لا ينتصب ما هو في موضع رفع، كذلك لا ينتصب هذا"[٥].

واختار الزجاجي مذهب الخليل وسيبويه، وعلل له بأن "المنادى المفرد العلم مبنيٌّ على الضم؛ لمضارعته عند الخليل، وأبي عمرو، وأصحابهما للأصوات، وعند غيرهما؛ لوقوعه موقع المضمر، فإذا لحقه التنوين في ضرورة الشعر، فالعلة التي من أجلها بني قائمة بعد، فينون على لفظه؛ لأنا قد رأينا من المبنيات ما هو منون، نحو: إيه وغاق، وما أشبه ذلك، وليس

---

(١) ينظر: شرح الكافية لابن فلاح ٥٠٥/٢، تمهيد القواعد ص٣٥٥٣، همع الهوامع ٤١/٣.

(٢) شرح الكافية الشافية ص١٣٠٣.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٩٣/٢، شرح الجمل لابن الفخار ص٦٨٨.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ٢٧٩/٥.

(٥) الكتاب ٢٠٢/٢-٢٠٣.

بمنزلة ما لا ينصرف أصله الصرف، وكثير من العرب لا يمتنع من صرف شيء في ضرورة شعر ولا غيره إلا أفعل منك، فإذا نون فإنما يرد إلى أصله، والمنادى المفرد العلم لم ينطق به منونًا منصوبًا في غير ضرورة شعر، وهذا بيّنٌ واضح"(١).

ومذهب سيبويه فيه مخالفتان أشار إليهما ابن بزيزة ولم يذكرهما، إحداهما: أنه نون المنادى المبني، والمنادى المبني لا ينون، الثاني: أنه أبقاه على حركة البناء(الضم)، والتنوين لا يلحق حركة البناء إذا اعتبرنا التنوين فيه تنوين تمكين.

ويرى ابن هشام أن التنوين فيه تنوين ضرورة وليس تنوين تمكين؛ لأن تنوين التمكين لا يلحق الاسم المبني(٢).

والفرق بين المذهبين أن الاسم مع الضم مبني ومع النصب معرب(٣).

ويرى ابن مالك: أن "بقاء الضم في العلم أولى من النصب، والنصب في غير العلم أولى من الضم؛ لأن سبب البناء في العلم أقوى منه في اسم الجنس المعين، ولأن نصب العرب العلم المضطر إلى تنوينه قليل، ونصبهم اسم الجنس المضطر إلى تنوينه كثير"(٤)، ولأن النكرة المعينة شبهها بالمضمر أضعف، وهو ما اختاره ابن الصائغ، وناظر الجيش(٥).

---

(١) أمالي الزجاجي ص٥٤.

(٢) مغني اللبيب ٤/٢٨١-٢٨٢.

(٣) ينظر: شرح المكودي على الألفية ٢/٥٩٥.

(٤) شرح الكافية الشافية ص١٣٠٣.

(٥) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٢/٦٠٤، تمهيد القواعد ص٣٥٥٣.

واختار السيوطي عكسه، "وهو اختيار النصب في العلم؛ لعدم الإلباس فيه، والضم في النكرة المعينة؛ لئلا يلتبس بالنكرة غير المقصودة؛ إذ لا فارق حينئذ إلا الحركة؛ لاستوائهما في التنوين"[١].

التعارض والترجيح في المسألة:

التعارض هنا بين قبيحين؛ فتنوين المنادى المبني مع بقائه على حركة الضم أو تغييره بالنصب كلاهما مخالف للسماع والقياس الوارد عن العرب، فهنا اجتمع محذوران، ولا بُدَّ من ارتكاب أحدهما، فيرتكب أقلهما قبحًا، ومذهب سيبويه فيه مخالفتان من جهة أنه نونه وأبقاه على حركة البناء، ومذهب عيسى فيه مخالفة واحدة وهي تنوين المنادى، ولا شك أن مخالفة واحدة أقلُّ ضررًا وقبحًا من مخالفتين؛ لذا فإني أرى أن الراجح من المذهبين هو مذهب عيسى بن عمر ومن تبعه.

المبحث السادس: تعارض المانع والمقتضي

إذا تعارض المانع والمقتضي، يُرَجَّح المانع على المقتضي[٢]، وبيان ذلك في المسألة الآتية:

الفعل المضارع عند اتصاله بنون النسوة بين الإعراب والبناء

الفعلُ المضارع معربٌ بالإجماع، وإنما أعرب؛ لمشابهته للاسم على خلاف بين البصريين والكوفيين[٣] في وجه الشبه بينهما، فإن لحقته نون

(١) همع الهوامع ٣/٤٢-٤٣.

(٢) ينظر: الاقتراح ص١٥١.

(٣) ينظر هذا الخلاف في: همع الهوامع ١/٥٤-٥٥.

الإناث، اجتمع فيه شبهان شبه بالاسم والآخر بالفعل؛ ولذا اختلف النحاة في حكمه من حيث الإعراب والبناء بعد لحاق نون النسوة به، **وقد ذكر ابن بزيزة هذا الخلاف، فقال:** "أما مع نون جماعة المؤنث، ففيه خلاف في موضعين: الأول: هل هو معرب أم مبني؟ والثاني: هل النون اسم فاعلة أو حرف دال على الجمع والفاعل مضمر؟ فالجمهور من النحويين على أنه مبني، وإنما وجب له البناء مع هذه النون؛ لشبهه بالماضي بسكون لامه، فرد إلى أصله، وقدم الشبه اللفظي على المعنوي؛ لأن موجب الإعراب فيه معنوي، وموجب البناء حينئذٍ لفظي، فقدموا اللفظي على المعنوي من حيث كان مرجوعًا إلى أصله، والقائلون بأنه معرب إبقاء له على أصله الشبهي زعموا أن شبهه بالماضي منعه من ظهور الإعراب فيه، فاتفق الفريقان على أن شبهه بالماضي من جهة سكون لامه أثر في الإعراب أثرًا، واختلفوا في تعيين هذا الأثر، فقال الجمهور: رجوعه إلى أصل البناء، وقال قوم: لم يؤثر فيه إلا عدم ظهور الإعراب كما ذكرناه، وكأن الإعراب الشبهي صار في المضارع أصلًا، وليس إبطال مقتضى شبهه الأول الموجب للإعراب بأولى من شبهه بالماضي لسكون اللام، إلا أن علامةَ الإعراب فيه حينئذٍ لم تظهرها العرب قط، فادعاء أنه معربٌ بعلامة غير ظاهرة لا دليل عليه، فكأنه كقولنا: إنه معرب بلا علامة إعراب، وهذا غير متصور مع أن حرف الإعراب القابل له موجود، فالأشبه ما ذهب إليه الجمهور"[1].

ذكر ابن بزيزة خلاف النحاة في الفعل المضارع من حيث الإعراب والبناء عند اتصاله بنون النسوة، كما نبَّه على وجود خلاف في النون من

([1]) غاية الأمل ١/٢٥-٢٦.

حيث الاسمية والحرفية، والذي يعنينا هنا الخلاف في الفعل المضارع من حيث الإعراب والبناء عند اتصاله بهذه النون، وقد ذكر حجة الفريقين، ورجَّح رأي الجمهور القائل بالبناء، والتعارض هنا بين المقتضي، وهو شبهه بالاسم الذي بمقتضاه يوجب الإعراب، والمانع، وهو اتصاله بالنون، والذي يقضي بالبناء، وسيتضح بعد دراسة المسألة كيفية الترجيح بينهما.

فقد ذهب أكثر النحاة[1] وعلى رأسهم سيبويه إلى أن الفعل المضارع عند اتصاله بنون النسوة فإنه يبنى؛ قال سيبويه: "وإذا أردتَ جمعَ المؤنَّث في الفعل المضارع ألحقتَ للعلامة نونًا ... وأسكنتَ ما كان في الواحد حرف الإعراب، كما فعلت ذلك في فَعَلَ حين قلت: فَعَلْت وفَعَلْنَ، فأُسْكِنَ هذا ههنا وبُنِيَ على هذه العلامة، كما أُسْكِنَ فَعَلَ؛ لأنّه فِعلٌ كما أنه فِعْلٌ، وهو متحرَّك كما أنّه متحرك، فليس هذا بأبعد فيها إذا كانت هي وفعَلَ شيئًا واحدًا مِن يَفعَلُ؛ إذ جاز لهم فيها الإعراب حين ضارعت الأسماء وليست باسم ... وفُعل بلام يَفْعَلُ ما فُعل بلام فَعَلَ لما ذكرتُ لك"[2].

يعني عند اتصال الفعل المضارع بنون النسوة تُسَكَّن لامه، ويُبْنَى على هذه العلامة، أي: السكون، كما سكنت لام الفعل الماضي عند اتصاله بها، وبُنِي على السكون، فقد اشترك المضارع والماضي في الفعلية، فلا يُبْعَد أن يُحْمَل المضارع على الماضي في البناء كما حُمِلَ على الاسم في الإعراب، بل حمله على الماضي أولى من حمله على الاسم؛ لاشتراكهما في الفعلية.

---

(1) ينظر: رصف المباني ص٣٣٣، النجم الثاقب٢/٩١٤.

(2) الكتاب ١/٢٠ باختصار.

وقد تبع سيبويه: السيرافي، والعكبري، والشلوبين، وابن الحاجب، وابن عصفور، وابن مالك، والأبذي، والمالقي[١].

واستدلوا على صحة مذهبهم بعدة أمور:

أحدها: أن الفعل المضارع يعرب إذا كان جاريًا على اسم الفاعل في حركاته وسكناته، وبسكون لامه خرج عن شبه اسم الفاعل، واشترك مع الماضي في اتصاله بضمير بارز، فاشترك معه في الحكم[٢]، فوجهُ دخول الإعراب فيه أبعدُ من وجه رجوع البناء إليه؛ لأن شبه المضارع بالماضي شبهٌ قويٌّ، حتى إنه هو، وشبهه بالاسم ليس كذلك؛ إذ الفعل ليس باسم[٣].

الثاني: إذا جاز تشبيه الفعل بالاسم وإخراجه عن أصله من البناء، فالأولى في الفعل المشابه للفعل أن يُرَدّ إلى أصله من البناء، بالإضافة إلى أن هناك داعٍ إلى بنائه، وهو إلزامهم لمحل الإعراب الإسكان؛ لمشابهته، نحو: ضَرَبْن[٤].

الثالث: أنه تعذر إعرابه بالحركات وبالحروف، أما الحركات؛ فلأن اللام قد استحق السكون لأجل النون، كما استحق ما قبل الألف والواو والياء

---

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٥٧/١، اللباب٢٨/٢، شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ص٢٦٦، شرح المقدمة الكافية ص٨٦٣، شرح الجمل ٣٦/١، شرح التسهيل٣٧/١، شرح المقدمة الجزولية للأبذي ١/ ١٢٦، رصف المباني ص٣٣٣.

(٢) ينظر: المغني لابن فلاح ١٣٧/٢.

(٣) ينظر: التذييل ١٣٠/١.

(٤) ينظر: شرح الرضي ٢١/٤.

الحركة، فامتنع إعرابه بالحركة، وأما الحرف، فإنه يؤدي إلى اجتماع نونين، أو ضميرين[١].

والقائلون بالبناء اختلفوا في علة بنائه:

فعلل سيبويه[٢] لبنائه بمشابهته للفعل الماضي؛ لسكون آخره، فحمل عليه في البناء؛ لاشتراكهما في الفعلية، وهو ما علل به ابن بزيزة.

وذكر ابن مالك في علة بنائه أمرين: أحدهما: أنه بني عند اتصاله بنون الإناث؛ لتركيبه معها؛ لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد معنى وحكمًا، فإذا انضم إلى ذلك أن يكون مستحقًّا للاتصال؛ لكونه على حرف واحد، تأكد امتزاجه وجعل مع ما اتصل به شيئًا واحدًا، والثاني: أنه بُنِيَ؛ لنقصان شبهه بالاسم؛ لأنها لا تلحق الأسماء[٣].

وعلل ابن فلاح لبنائه على السكون بالتنبيه على الأصل؛ لأن أصل الأفعال البناء على السكون؛ لأن الضميرَ يرد الشيء إلى أصله[٤].

وذهب ابن درستويه[٥]، والرماني[٦]، والسهيلي[٧]،

---

(١) ينظر: المغني لابن فلاح اليمني ٢/ ١٣٧.

(٢) الكتاب ٢٠/١.

(٣) شرح التسهيل ٣٧/١.

(٤) المغني ٢/ ١٣٧.

(٥) ينظر: التذييل ١٢٩/١، توضيح المقاصد ص٣٠٦، النجم الثاقب ٩١٤/٢، شرح الأشموني ٦٤/١.

(٦) ينظر: شرح المقدمة الجزولية للأبذي ١٢٧/١.

(٧) نتائج الفكر ص١١٠-١١١.

وابن طلحة[١]، إلى أن الفعل المضارع عند اتصاله بنون الإناث يكون معربًا بحركة مقدرة؛ لإلزامهم محله السكون، وهو ما نسبه المالقي إلى الأخفش[٢].

وعللوا لصحة ما ذهبوا إليه بأن الإعراب قد استُحِقَ في المضارع، فلا يعدم إلا بعدمِ موجبه، وبقاء موجبه دليلٌ على أنه معربٌ كما كان قبل النون، إلا أنه كان قبل دخول النون ظاهرًا، ومع دخولها مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرٌ، وإنما منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي للنون التي لحقته، كما عرض في الأسماء المضافة لياء المتكلم، فالتزم كسر أواخرها لأجل ذلك، وجعل الإعراب فيها مقدرًا[٣].

ورُدَّ هذا المذهب بأن الظاهر أن الإعراب في هذا الفعل قد عُدِمَ، فمن ادعى أن فيه إعرابًا يلزمه الدليل، وقد قال ابن بزيزة: "فادعاء أنه معربٌ بعلامة غير ظاهرة لا دليل عليه"[٤]، وأيضا لو تعارض شبهان واستويا، ولم يكن أحدهما أقوى من الآخر لا نبعد أن يكون الذي يرده إلى أصله له مزية على الذي لا يرده إلى أصله، والذي يرده إلى أصله منهما هو الشبه بين الفعلين؛ لأنه يوجب له البناء، والشبه الآخر يوجب له الإعراب، والبناء هو الأصل في الفعل، فالحكم الذي يرده إلى الأصل أولى[٥].

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٢٦٥/١، التذييل ١٢٩/١، توضيح المقاصد ص٣٠٦، المقاصد الشافية ١١١/١، النجم الثاقب ٩١٤/٢، شرح الأشموني ٦٤/١.

(٢) رصف المباني ص٣٣٣.

(٣) ينظر: التذييل ١٢٩/١.

(٤) غاية الأمل ٢٥/١-٢٦.

(٥) ينظر: شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٢٦٦/١.

التعارض والترجيح في المسألة:

التعارض هنا بين المقتضي والمانع، فالمضارع المتصل به نون النسوة وُجِد فيه شبه الاسم المقتضي للإعراب، ومنع منه النون التي هي من خصائص الأفعال، وهنا يقدم المانع على المقتضي، وهو ما تبين لي من خلال دراسة المسألة؛ فقد اجتمع في الفعل المضارع المتصل به نون النسوة شبهان: أحدهما: معنوي، وهو شبهه بالاسم، والآخر: لفظي، وهو شبهه بالفعل، فقدم الشبه اللفظي على المعنوي؛ لأنه الأقوى؛ لاشتراكهما في الفعلية، ولأنه يرده إلى أصله من البناء؛ لأن البناء هو الأصل في الأفعال فأدنى شيء يرده إليه، ولأن الإعراب هنا قد عدم، فمن ادعى أن فيه إعرابًا يلزمه الدليل؛ ولأنه إذا جاز حمل الفعل المضارع على الاسم في الإعراب، فمن باب أولى حمله على الفعل في البناء عند تسكين لامه.

المبحث السابع: تعارض قولين لعالم واحد

إذا ورد عن عالم في مسألة قولان، فإن كان أحدهما مُرْسلًا والآخر مُعَلَّلا، أُخِذَ بالمعلل وأُوِّل المرسل، وإن لم يعلل واحدًا منهما، نظر إلى الأليق بمذهبه والأجرى على قوانينه، فيعتمد، ويُتَأَوَّل الآخر، وإن لم يمكن التأويل، فإن نص في أحدهما على الرجوع عن الآخر علم أنه رأيه والآخر مطروح، وإن لم ينص بُحِثَ عن تاريخهما، وعُمِل بالمتأخر والأول مرجوع عنه، فإن لم يُعْلَم التاريخ وجب سبر المذهبين، والفحص عن حال القولين، فإن كان أحدهما أقوى، نُسِب إليه أنه قوله إحسانًا للظن به وأن الآخر مرجوع عنه، وإن تساويا في القوة، وجب أن يعتقد أنهما رأيان له، وأن

الدواعي إلى تساويهما عند الباحث عنهما هي الدواعي التي دعت القائل بهما إلى أن اعتقد كلا منهما[1].

والمسألة التالية فيما جاء في تعارض القولين لعالم واحد، وعُرِف تاريخ القولين فيها.

الخلاف في (أفعل) الوصف إذا سمي به ثم نُكِّر

يمنع الاسم من الصرف للوصفية ووزن الفعل بشرطين: ألا يكون مؤنثه بالتاء، وأن تكون الوصفية أصلية، ويتحقق الشرطان في الوصف الذي على وزن (أفعل) ومؤنثه (فعلاء) أو(فُعْلى)، نحو: أحمر حمراء، وأفضل فُضْلَى[2]، ويظل الاسم ممنوعًا من الصرف ما دام مشتملًا على العلتين، أو إذا زالت إحداهما وحلت محلها أخرى، كأن يسمى بأفعل (أحمر)، فإنه يمنع من الصرف للعلمية الطارئة مع وزن الفعل، فإذا نُكِّر اختلف فيه هل يعود إلى الوصفية الأصلية، فيمنع من الصرف، أو أن الوصفية زالت بالعلمية، فبقي على علة واحدة، فيصرف؟ هذا محل خلاف، وفي ذلك **يقول ابن بزيزة:** "فإن سميت بأفعل الصفة لم ينصرف في حال التعريف بحال؛ للتعريف والوزن، فإن نكرته فهل يعود إلى أصله من الوصفية، أو يقال: إن الوصفية قد ذهبت عنه بانتقاله إلى باب الأسماء؟ فيه خلاف، فمذهب سيبويه أنه لا ينصرف، قال سيبويه: "إذا صار اسمًا

---

(1) ينظر: الخصائص ١/٢٠٠-٢٠٥، الاقتراح ص١٥٢-١٥٣.

(2) ينظر: المقاصد الشافية٥/٥٩٠-٥٩١.

ثم جعلته نكرة فإنما صيرته إلى حاله إذ كان صفة"[1]، واختلف قول الأخفش[2] فيه، فقال: ينصرف؛ لخروجه عن الوصفية، وهو الذي نقله جمهور النحويين عنه، ونص في الأوسط على أنه لا ينصرف؛ عودًا به إلى أصله، وهو الصحيح.

وسلك ابن خروف[3] وغيره مسلكًا غير مخلص، فخطأ كل من نقل عنه أنه ينصرف، وزعم أن خلاف الأخفش إنما هو في مقتضى القياس لا في المسموع، وأتبعه عليه أبو علي الشلوبين[4]، وقولهما ذلك في غاية من الفساد؛ لأن الخلاف في ذلك ثابت عن الأخفش من رواته المجمع على توثيقهم، كأبي عثمان[5] ونظرائه، والزمخشري[6] وغيره من حذاق المتأخرين المطلعين على كتبه، وقد وقع ذلك عنه في الكتاب، وسند الشيوخ فيه متصل، فغير بعيد أن يختلف قوله في ذلك ولقوله وجه من النظر، بل هو الذي لا يصح غيره لولا مصادمة السماع إن صح فيه السماع، وإلا فالصفة قد ذهبت عنه بالتسمية تعريفًا وتنكيرًا، وصار بالتسمية اسمًا لا حظ للصفة فيه.

---

(1) الكتاب ١٩٨/٣.

(2) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٩٠٩/٢، شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٩٨٣/٣، المقاصد الشافية ٥٩٢/٥.

(3) شرح الجمل ٩٠٩/٢-٩١٠.

(4) شرح المقدمة الجزولية 983/٣.

(5) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤٦٢/٣.

(6) المفصل ص٤٢.

ونقل ابن بابشاذ[1] –وهو مجمع على توثيقه– أن أبا عثمان سأل الأخفش عن أحمر إذا نكر بعد التسمية، فقال: أصرفه؛ لأن الوصف قد زال عنه بالتسمية، فلم أعده إلى أصله، فقال له: فما تصنع بقولك: مررت بنسوة أربع؟ فقال: أصرفه؛ لأن أصله أن يكون عددًا، قال أبو عثمان: فقلت له: ألا فعلت ذلك بأحمر؟ فلم يأت بمقنع، فتخطئة أبي عثمان وغيره من الأثبات خطأ من ابن خروف والشلوبين، مع أن قوله هو مقتضى السياق"[2].

في النص السابق ذكر ابن بزيزة خلاف النحاة في صرف (أفعل) الوصف إذا سمي به ثم نُكِّر، وذكر مذهبي سيبويه والأخفش، وأن للأخفش مذهبين، أحدهما وافق فيه سيبويه والآخر خالفه فيه، وصحح مذهب الأخفش الذي وافق فيه سيبويه، وبين دعوى ابن خروف والشلوبين من أن مذهب الأخفش أنه لا ينصرف، وأن كل من نسب له القول بأنه ينصرف فهو مخطئ، وأن قولهما في غاية من الفساد؛ لأن الخلاف في ذلك ثابتٌ عن الأخفش من رواته المجمع على توثيقهم، بل القول بالصرف أولى من جهة القياس لولا السماع الوارد عن العرب، والتعارض هنا في القولين المنسوبين إلى الأخفش، فأيهما يرجح على الآخر؟ هذا ما سيتضح بعد دراسة المسألة، وتفصيل الخلاف على النحو الآتي:

---

(1) شرح الجمل ص٤٠٢.

(2) غاية الأمل ٢/٥٢٦-٥٢٧.

ذهب الخليل، وسيبويه، وتبعهما أبو عثمان المازني[١]: إلى أن أفعل الوصف إذا سمي به ثم نُكِّرَ فإنه يعود إلى أصله من الوصفية؛ لأنك رددته إلى حال قد كان فيها لا ينصرف، فيبقى على منعه من الصرف، قال سيبويه: "فأحمر إذا كان صفةً بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسمًا، فإذا كان اسمًا ثم جعلته نكرة فإنما صيرَّته إلى حاله إذ كان صفة"[٢].

ووافقهم الفارسي في أحد قوليه؛ حيث قال: "وأحمر لا ينصرف في النكرة؛ لقيام سببين في التنكير وهو الوزن الذي يغلب على الفعل والوصف"[٣].

وصحح ابن بزيزة مذهب الخليل وسيبويه.

وحجتهم من جهة السماع والقياس، أما السماع، فقد أجمع العرب على منعه من الصرف إذا سمي به ثم نُكِّرَ[٤]، وحكي عن العرب أنهم قالوا: (أعرف منهم عشرين أحمرَ) غير منصرف في جماعة رجال اسم كل واحد منهم أحمر[٥].

وأما القياس؛ فلأنه قد اجتمع فيه وزن الفعل وشبهه بأصله، وشبه العلة علة[٦]، فإذا نُكِّر اعتبرت فيه الصفة الأصلية، قياسًا على "أدهم وأرقم"،

---

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣/٤٦١.

(٢) الكتاب ٣/١٩٨.

(٣) الإيضاح ص٢٢٩.

(٤) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد ص٢٠٤.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٣٣.

(٦) ينظر: تمهيد القواعد ص٤٠٤٠.

فإنها نكرات اعتبرت فيها الصفة الأصلية؛ ولأنه يُلْمَحُ فيه الصفة بعد التسمية، بدليل جواز دخول الألف واللام عليه، نحو: (الأحمر)، وجمعه جمع الصفات، كقوله:

أتاني وَعِيدُ الحُوصِ من آلِ جَعْفَرٍ :. فَيَا عَبْدَ عَمْرٍ لو نَهَيْتَ الأحَاوِصَا[1]

وإذا جاءت الصفة مع العلمية، وزال تأثير العلمية خَلَفَهَا تأثير الصفة[2].

وذهب الأخفش –في أحد قوليه– إلى أن أفعل إذا كان وصفًا ثم سُمِّيَ به ثم نُكِّر، فإنه ينصرف؛ لأنه قبل أن يسمّى به كان غير مصروف لاجتماع علتين: وزن الفعل، والصفة، فإذا سمينا به رجلًا، فقد زالت الصفة وخلفتها العلمية، فلا ينصرف أيضًا؛ لاجتماع علتين: وزن الفعل، والتعريف، فإذا نكّرناه وهو اسم زال عنه التعريف، وقد كان زالت عنه الصفة بالتسمية، ففيه علة واحدة وهي وزن الفعل؛ فلذلك صرف[3].

وحجة هذا المذهب من وجهين:

أحدهما: أنه بعد التسمية قد يتجرد من معنى الوصفية مطلقًا، ويبقى اسمًا محضًا بدليل تسمية الأسود بأحمر، والأبيض بأسود، وبالعكس[4].

---

(1) البيت من الطويل، للأعشى في: ديوانه ص ١٤٩، المقاصد الشافية ٤٧٣/٦، وبلا نسبة في: شرح المفصل لابن يعيش٣١١/٣، شرح الكافية لابن فلاح٢٧٧/١.

(2) ينظر: شرح الكافية لابن فلاح ٢٧٦/١–٢٧٧.

(3) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤٦٢/٣، شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٩٨٢/٣.

(4) ينظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٤٦٥/١.

الثاني: أنه لو صح اعتبار الصفة في منع الصرف لصح اعتبارها مع العلمية، قياسًا على اعتبارها في الجمع وفي دخول الألف واللام، ويلزم من هذا منع صرف ما سمى من الصفات، كـ (حارث) و(حاتم) للعلمية والصفة الأصلية، ولم يقل أحد بذلك، فعلم بذلك عدم اعتبار الصفة الأصلية[١].

وهو مردود بأن "منع الصرف يتعلق باللفظ، فالمراد بكون الاسم وصفًا في الأصل أن وضعه لذلك، وحينئذٍ لا يتجرد عن الوصف إلا لمانع، ولو لم تعتبر فيه الصفة لما جمع جمعها، ولما دخل عليه الألف واللام"[٢]، وأما ما مثل به من نحو: (حارث) و (حاتم) "فإنما انصرف؛ لأنه لا يمكن اعتبار تأثير الصفة مع العلمية؛ لتنافيهما"[٣].

ويرى ابن خروف أن كل من نسب إلى الأخفش الصرف، فقد أخطأ[٤]، وقول ابن خروف باطل؛ لما روي أن أبا عثمان المازني سأل الأخفش عن أحمر إذا نُكِّر بعد التسمية، فقال: أصرفه؛ لأن الوصف قد زال عنه بالتسمية، فلم أعده إلى أصله، فقال له: فما تصنع بقولك: مررت بنسوة أربع؟ فقال: أصرفه؛ لأن أصله أن يكون عددًا، قال أبو عثمان: فقلت له: ألا فعلت ذلك بأحمر؟ فلم يأت بمقنع[٥].

---

(١) ينظر: شرح الكافية لابن فلاح ٢٧٧/١، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٤٦٦/١.

(٢) شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٤٦٦/١.

(٣) شرح الكافية لابن فلاح ٢٧٧/١.

(٤) شرح الجمل ٩١٠/٢.

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤٦٢/٣، شرح الجمل لابن بابشاذ ص٤٠٢ حاشية الصبان ٣٩٨/٣-٣٩٩.

وقد قال ابن مالك إن الأخفش خالف سيبويه مدة وتراجع عن مخالفته في كتابه (الأوسط) [1].

والجواب عن سؤال المازني: أن (أربع) "لم يتجرد عن معنى العدد، بخلاف (أحمر)، ولأنه لما كان الأصل هو الصرف، لم يفتقر إلا إلى أدنى شبهة، بخلاف منع الصرف"[2].

وأيد المبرد هذا المذهب، فقال: "أرى إذا سمّي بأحمر وما أشبهه، ثم نُكِّرَ أن ينصرف؛ لأنه امتنع من الصرف في النكرة؛ لأنه نعت، فإذا سمّي به فقد أُزيل عنه باب النعت، فصار بمنزلة (أَفْعَل) الذي لا يكون نعتًا، وهذا قول أبي الحسن الأخفش، ولا أراه يجوز في القياس غيره"[3].

ولكنه رجع عن قوله، فقال: "اعلم أن كل ما لا ينصرف من مذكر أو مؤنث، عربى أَو أعجمى، قلَّت حروفه أو كثرت فى المعرفة، فإنَّه ينصرف فى النكرة، إلا خمسة أَشْيَاء فإنها لا تَنْصَرِف فى معرفة، ولا نكرة، فمنها: ما كان من (أفعل) صفة، نحو: أخضر، وأحمر"[4].

---

(1) شرح الكافية الشافية ص١٤٩٩.

(2) شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٤٦٦/١.

(3) المقتضب ٣١٢/٣.

(4) السابق ٣١٩/٣.

وذهب أبو علي الفارسي[١] –فيما نسب إليه– إلى أنه يجوز فيه الوجهان –الصرف والمنع–، فإن لُحِظَ فيه الوصف منع من الصرف، وإن لُحِظَ فيه أنه انتقل عن الصفة إلى الاسمية صرف.

وقد سبق أن ذكرنا أن الفارسي وافق سيبويه، فلعله قال ذلك في إحدى كتبه المفقودة، ولم يستبعد ناظر الجيش هذا المذهب، معللًا له بأن الاسم أصله الوصف، وقد زال عنه ذلك بالعلمية، فإذا نكِّر كان لنا اعتباران: إن اعتبرنا أصله بأن لحظنا الصفة التي كان عليها منعناه، وإن اعتبرنا حاله الآن صرفناه[٢].

واستدل لهذا المذهب: بأن العرب إذا سمت بالصفة، فتارة تحكم لها بحكم الصفة، وتارة تحكم لها بحكم الأسماء، بدليل أنها لما سمت بـ(أحوص) حكمت له بحكم الصفة، وتارة تجمعه جمع الصفات، كما في قول الشاعر:

أتاني وَعِيدُ الحُوصِ من آلِ جَعْفَرٍ :. فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لو نَهَيْتَ الأحَاوِصَا

فـ"أحوص" صفة لكنه سُمِّيَ به فجمعه جمع الصفات، فقال: وعيد الحوص، وجمعه جمع الأسماء، فقال: "أحاوص"[٣].

ورُدَّ بأنه من قبيل ما لُحِظَ فيه معنى الوصف تارةً، نحو: "العباس"، ولم يلحظ أخرى، نحو: "عباس"[٤].

---

(١) نسبه إليه ابن عصفور، وناظر الجيش. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٣٢، تمهيد القواعد ص٤٠٤١.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ص٤٠٤٢.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٣٢-٣٣٣.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٣٤.

وذهب الفراء وتبعه ابن الأنباري إلى التفصيل، فزعما أن "أحمر" إذا سمي به رجل أحمر لم يصرف لا في المعرفة ولا في النكرة، وإن سمي الأسود مثلًا بـ "أحمر" انصرف في النكرة ولم ينصرف في المعرفة[١].

التعارض والترجيح في المسألة:

١ـ تعارض في هذه المسألة قولان لعالم واحد، وهما قولا الأخفش – الصرف والمنع– في الوصف إذا سُمِّي به ثم نُكِّر، وهنا يرجح قوله الذي وافق سيبويه فيه؛ لأنه المتأخر، كما نص على ذلك ابن مالك، فقال: "وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته، وذكر موافقته أولى؛ لأنها آخر قوليه"[٢].

٢ـ تعارض في هذه المسألة أيضًا الأصل والغالب، فالأصل هو الصرف في الأسماء، والغالب فيما كان على وزن (أفعل) المنع من الصرف، والحمل على الغالب هنا أولى؛ لأن "أفعل من أقوى الأشياء شبهًا بالفعل للزيادة التي في أوله، ولكونه وصفًا، وبتحمله الضمير كالفعل"[٣].

ومن الجدير بالذكر أنه إذا تعارض الأصل والغالب، ففي ترجيح أحدهما على الآخر خلاف بين النحاة[٤]، مما يدل على أن الترجيح بين الأدلة المتعارضة قائمٌ على الاجتهاد.

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد ص٤٠٤١، حاشية الصبان ٣٩٨/٣.

(٢) شرح الكافية الشافية ص١٤٩٩.

(٣) شرح الجمل لابن بابشاذ ص٤٠١.

(٤) ينظر: الاقتراح ص١٤٨–١٤٩.

وأرى أن الأولى بالاتباع ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه من النحاة من أن أفعل إذا سُمِّي به ثم نُكِّر فإنه يظل على منعه من الصرف؛ وذلك للأسباب الآتية:

١- أن (أجمع) ونحوه منصرفٌ باتفاق عند التنكير؛ لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية؛ لكونه بمعنى (كل)، بخلاف (أحمر) فإن معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهر غير خفي[١]، فينبغي أن يمنع من الصرف.

٢- أن القائلين بالصرف، كالأخفش، والمبرد، وأبي علي الفارسي، رجعوا عن قولهم إلى القول بالمنع من الصرف.

٣- أن معظم أدلة النحو والمعول عليها في إثبات الأحكام أيدت هذا المذهب، فالسماع، والإجماع، والقياس، واستصحاب الحال جميعًا قضوا بصحة هذا المذهب.

٤- على الرغم من أن العودة إلى الأصل يكفي فيها أدنى شبهة، والأصل هنا الصرف فإن أصالة الوصفية في(أحمر) سببٌ قوي لمنعه من الصرف.

٥- أنه لولا اعتبار الوصفية في أحمر، لما دخل عليه الألف واللام، ولما جُمِع جمع الصفات.

---

(١) ينظر: الفوائد الضيائية ١/١٤٠.

الفصل الثاني: التعارض والترجيح بين الأدلة الصرفية، ويشتمل على المباحث الآتية:

المبحث الأول: تعارض نقلين، وفيه مسألة:

مد المقصور للضرورة الشعرية.

المبحث الثاني: تعارض قياسين، وفيه مسألتان:

الأولى: أصل كلمة (هناه) ووزنها.

الثانية: نون "زيتون، ورمان" بين الأصالة والزيادة.

المبحث الأول: تعارض نقلين، وفيه مسألة

مد المقصور للضرورة الشعرية

اختلف البصريون والكوفيون في جواز مدّ المقصور للضرورة الشعرية؛ لأنَّه زيادة في الكلمة ولم يُسغ للشاعر أن يزيد أيّ حرفٍ شاء، بخلاف قصْر الممدود فإنه حذف الزائد، والأصل عدم الزيادة(١)، وقد أشار ابن بزيزة إلى هذا الخلاف، فقال: "وخالف الكوفيون أيضًا في مد المقصور، فأجازوه ولم يجزه أصحابنا، واحتج الكوفيون بما أنشده الفراء:

سَيُغْنيني الَّذِي أغْناك عنِّي :. فَلا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِناءُ(٢)

وقال:

يالك مِن تَمْرٍ ومِن شِيشاءِ :. يَنشَبُ في المَسْعَل واللَّهاءِ(٣)

فمد اللهاء، وهو جمع لهاة، ورواه البصريون ولا غَناء ـ بفتح الغين ـ على أنه مصدرٌ ممدود"(٤).

في النص السابق ذكر ابن بزيزة خلاف البصريين والكوفيين في مد المقصور للضرورة، وذكر دليل الكوفيين، وتخريج البصريين لدليلهم،

---

(١) ينظر: اللباب ٩٨/٢.

(٢) البيت من الوافر، بلا نسبة في: ضرائر الشعر ص٤٠، المقاصد الشافية ٤٢٣/٦، المقاصد النحوية ص٢٠٢٥، التصريح ٥٠٥/٢.

(٣) البيت من الرجز، مجهول القائل، في: ضرائر الشعر ص٣٩، تمهيد القواعد ص٤٦٥٢، الاقتراح ص٦٠-٦١.

(٤) غاية الأمل ٧٢٢/٢-٧٢٣.

والتعارض هنا تعارض نقلين في اختلاف الروايتين؛ حيث تعارضت رواية الكوفيين مع رواية البصريين، والراجح منهما سيتضح بعد عرض المسألة.

ذهب البصريون عدا الأخفش[١]: إلى أنه لا يجوز مد المقصور في الضرورة الشعرية؛ لأن المقصور هو الأصل، بدليل أن الألف تكون فيه أصلية وزائدة، والألف لا تكون في الممدود إلا زائدة، والذي يدل على ذلك أيضًا أنه لو لم يُعْلَم الاسم هل هو مقصور أو ممدود، لوجب أن يُلْحَق بالمقصور دون الممدود؛ فدلّ على أنه الأصل، وإذا ثبت أن المقصور هو الأصل، فلو جوّزنا مدّ المقصور لأدّى ذلك إلى أن نردّه إلى غير أصل، وذلك لا يجوز[٢]. ورجح ابن بزيزة رأي البصريين

وذهب الكوفيون والأخفش: إلى أنه يجوز مد المقصور في الضرورة الشعرية[٣]، وهو ما ذهب إليه ابن ولاد، وابن خروف[٤]، واستدلوا بالسماع والقياس، أما السماع، فقد جاء ممدودًا في الشعر، ومنه قول الشاعر:

سَيُغْنيني الَّذِي أغْناك عنِّي :. فَلا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِناءُ

فمدَّ الغناء وهو مقصور، فدل على جوازه.

ومنه قول الآخر:

يالك مِن تَمْرٍ ومِن شِيشاءِ :. يَنشَبُ في المَسْعَل واللَّهاءِ

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢١٢/١، الإنصاف ٢٥٩/٢.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢٦٢/٢، المقاصد الشافية ٤٢٢/٦.

(٣) ينظر: الإنصاف ٢٥٩/٢، المقاصد الشافية ٤٢٢/٦.

(٤) ينظر: ضرائر الشعر ص٤١.

فمدَّ اللهاء وهو مقصور، فدل على جوازه[١].

وقد جاء ما هو أشد من ذلك، وهو مد المقصور في حال السعة، كما في قراءة طلحة: ﴿ يَكَادُ سَنَاء بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ ﴾[٢]، فمد (السنا) وهو مقصور[٣].

وأما القياس، فمن جهة الإجماع على جواز إشباع الحركات في الضرورة، فتصير حروفًا، فإذا كان هذا جائزًا في ضرورة الشعر بالإجماع، جاز أن يشبع الفتحة قبل الألف المقصورة، فتنشأ عنها الألف، فيلتحق بالممدود[٤]؛ إذ لا فرق بين زيادتها في نحو: "منتزح، وكلكل" وبين زيادتها في "اللهى، والغنى"[٥].

ورد البصريون البيت الأول من وجهين: أحدهما: أن البيت رُوِيَ بفتح الغين والمد، فتصير (غَناءً) بمعنى الكفاية، وهي الرواية التي ذكرها ابن بزيزة.

والثاني: على فرض أن الرواية بكسر الغين، فإنها تكون مصدرًا لغانيته، أي: فاخرته بالغِنى، كما ردوا البيت الثاني بأنه مجهول القائل، فلا يجوز الاحتجاج به[٦].

---

(١) ينظر: الإنصاف ٢/٢٥٩-٢٦١.

(٢) سورة النور من آية (٤٣)، والقراءة في: المحتسب ٢/١١٤.

(٣) ينظر: ضرائر الشعر ص ٤٠-٤١، التصريح٢/٥٠٥.

(٤) ينظر: الإنصاف ٢/٢٦١-٢٦٢.

(٥) ينظر: ضرائر الشعر ص٤١.

(٦) ينظر: الإنصاف ٢/٢٦٢-٢٦٣، اللباب٢/٩٩.

وأما القياس على إشباع الحركات فتنشأ عنها الحروف، فردوه بأن "إشباع الحركات هناك يؤدِّي إلى تغيير واحد، وهو زيادة هذه الحروف فقط، وأما ههنا فإنه يؤدي إلى تغييرين: زيادة الألف الأولى، وقلب الثانية همزة، وليس من ضرورة أن يجوز ما يؤدي إلى تغيير واحد أن يجوز ما يؤدي إلى تغييرين أو أكثر من ذلك"(١).

وفصّل الفرّاء: فمنع أن يُمَدّ من المقصور ما لا يجيء في بابه ممدودًا، نحو: فَعْلَى تأنيث فَعْلَان، كـ: سكرى وعطشى، فهذا لا يجوز أن يُمَدّ؛ لأن مذكره سكران وعطشان، وفَعْلَى تأنيث فعلان لا تجيء إلا مقصورة، ويجوز عنده مد "الرّحا"، و "العصا"؛ لأن مثلهما في الأسماء "العطاء"، و "السّماء"، كما منع أن يقصر من الممدود ما لا يجوز أن يجيء في بابه مقصورًا، نحو: "حمراء"، و "صفراء" لا يجوز أن تجيء مقصورة؛ لأن مذكّرها "أفعل"، وإذا كان المذكر "أفعل" لم يكن المؤنث إلا "فعلاء" ممدودة، ويجوز قصر "سماء"، و"دعاء"؛ لأنها إذا قصرت صارت إلى مثال "رحى"، و"هدى"، و"حجى"(٢).

وما ذهب إليه الفراء مردود؛ لأنه قد جاء القصر فيما لم يجئ في بابه مقصورًا، نحو قول الشاعر:

---

(١) الإنصاف ٢/٢٦٤.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/٢١١-٢١٢، الإنصاف ٢/٢٥٩.

ولكنَّما أُهْدِي لِقَيْس هَدِيَّةً :. بِفِيَّ مِنِ اهداها لك الدَّهر إِثْلِبُ[1]

فقصر "إِهْدَاهَا" وهو مصدر أَهْدَى يُهْدِي إهداء، ولا يجيء في بابه مقصورًا؛ لأن نظيره من الصحيح أكرم إكرامًا وأخرج إخراجًا، وما أشبه ذلك[2].

التعارض والترجيح في المسألة:

في هذه المسألة تعارضت رواية الكوفيين، لقول الشاعر:

سَيُغْنيني الَّذِي أغْناك عَنِّي :. فَلا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِناءُ

بكسر غين (الغِناء)، مع رواية البصريين بالفتح.

وأرى أن الراجح رواية الكوفيين؛ لعدة أسباب:

أحدها: أن السماع ورد بمد المقصور في عدة شواهد شعرية، فضلًا عن وروده في حال الاختيار، كما جاء في قراءة طلحة السابق ذكرها.

الثاني: أنه يجوز بالإجماع مد الحركات الثلاث، فليجز مد المقصور بالقياس عليها.

الثالث: أنه لم يروِ أحد من الأئمة الغناء بفتح الغين؛ لأن الشعر سبيله أن يحكى عن الأئمة كما يحكى باللغة، ولا تبطل رواية الأئمة بالظن والحدس[3].

---

(1) البيت من الطويل، لشميت بن زنباع، في: شرح الكتاب للسيرافي ٢١١/١، ضرورة الشعر للسيرافي ص٩٣، المقاصد الشافية ٤٢٢/٦، وبلا نسبة في: الإنصاف ٢٦٥/٢، لسان العرب ٢٤٢/١ مادة(ث ل ب).

(2) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢١١/١-٢١٢، الإنصاف ٢٦٥/٢.

(3) ينظر: المقاصد النحوية ص٢٠٢٥.

الرابع: أن تأويل البصريين لرواية الكسر بأنها مصدر غانيته إذا فاخرته بالغنى عنه، مردود؛ "لأنه قرنه بالفقر؛ فدل ذلك على أنه يريد السعة في المال لا المفاخرة بالغنى عنه"[1]، ويرى ابن هشام أن تخريج البصريين لها على أنها مصدر تعسف[2].

المبحث الثاني: تعارض قياسين، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: أصل كلمة (هناه) ووزنها

كلمة "هناه" يُكْنَى بها عن النكرات كما يُكْنَى بفلان عن الأعلام، ولا تستعمل في غير النداء، لا يجوز: جاءني هناه، ولا مررت بهناه؛ لأنه مما ألزمته العرب النداء، وقد اختلف النحاة في وزن هذه الكلمة وأصلها، وقد ذكر ابن بزيزة بعضًا من هذا الخلاف، فقال: "واختلف النحويون في وزن هذه الكلمة التي فيها هناه، فمذهب جمهور البصريين أنها محذوفة اللام، والألف والهاء زائدتان، وأصله عندهم: هنو، فحذفت لامه على غير قياس، وزيد فيه الألف والهاء كزيادتها في الندبة، وذهب بعض النحويين إلى أن وزنه فعال، والهاء فيه أصل، وهو مما جاءت الفاء فيه واللام من موضع واحد، والصحيح الأول؛ لأن الحمل على الأقل لا داعي له، وذهب بعضهم إلى أن الهاء التي في آخره هاء السكت وحركت، وهو خطأ؛ إذ لا موجب لحركتها"[3].

---

(1) ينظر: ضرائر الشعر ص٤٠، المقاصد النحوية ص٢٠٢٥.

(2) أوضح المسالك ٢٩٧/٤.

(3) غاية الأمل ٤٤٢/٢.

ذكر ابن بزيزة مذهب البصريين، القائلين بأن لام الكلمة محذوف، وأن الألف والهاء زائدتان، وذكر دليلهم القياسي، وذكر مذهب بعض النحويين، القائل بأن الهاء في هناه أصلية، فهو مما اتفقت فيه الفاء واللام، وذكر مذهبًا ثالثًا، القائل بأن الهاء في الكلمة للسكت، وصحح المذهب الأول، وعلل له، وأما عن التعارض في المسألة، فسيتضح بعد عرض المسألة، وهذه المسألة تعددت أقوال النحاة فيها، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

اختلف النحاة في الألف والهاء في كلمة (هناه) ووزنها بناء على اختلافهم في مادتها، وقد اختلفوا في مادة (هناه) على ثلاثة أقوال: أحدها: أن أصل مادتها "هـ. ن. و" ثم اختلف القائلون بهذا إلى عدة مذاهب:

الأول: ذهب الفراء وغيره من الكوفيين، والأخفش إلى أن اللام محذوفة، كما حذفت في: هن، وهنة، والهاء والألف زائدتان، والهاء للسكت والوقف[1]، بدليل قولهم في التثنية: يا هنانيه، وفي الجمع: يا هنوناه، وفي المؤنث: يا هنتاه، ويا هنتانيه، ويا هنانوه، فألحقوه الألف في المفتوح والياء في المكسور والواو في المضموم على حد لحاقها في الندبة وألحقوها هاء السكت، فدلت التثنية والجمع على ذلك[2]، فوزنها: فَعَاه.

ونَسَبَ ابن بزيزة هذا المذهب إلى جمهور البصريين، وصححه.

---

(1) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٣٩/٢، لسان العرب ٣٦٦/١٥، شرح شافية ابن الحاجب ص١١٠، توضيح المقاصد ص١١٠٤.

(2) ينظر: لسان العرب ٣٦٦/١٥.

وهو ما اختاره ابن عصفور، وابن مالك، وناظر الجيش[١]، ونسبه الرضي إلى بعض البصريين[٢]، وعلل ابن عصفور لاختياره بأمرين: أحدهما: أنَّه قد سُمِع له نظير في الشعر، كما في قول الشاعر:

يا مَرحَباهُ بِحِمارِ ناجِيَهْ :. إذا أَتَى قَرَّبتُهُ لِلسَّانِيَهْ[٣]

فكلمة "مرحباه" لحقتها هاء السكت وجاءت بالضم.

ويرى ابن جني أن تحريك هاء السكت في حال الوصل في "مرحباه" ليس على حد الوقف ولا على حد الوصل؛ لأن الوقف يؤذن بأنها ساكنة، فنقول: يا مرحباهْ، والوصل يؤذن بحذفها أصلًا، فنقول: يا مرحبا بحمار ناجية، فثباتها في الوصل متحركة منزلة بين المنزلتين[٤].

الثاني: أن ابن كَيسان قد حكى "أنَّ العرب تقول: "يا هناه" بفتح الهاء الواقعة بعد الألف، وكسرها وضمِّها، فمن كسرها؛ فلأنها هاء السَّكت، فهي في الأصل ساكنة، فالتقت مع الألف، فحرّكت بالكسر على أصل التقاء الساكنين، ومَن حرَّكها بالفتح، فإنه أَتبعَ حركتَها حركةَ ما قبلها، ومن ضمَّ فإنه أجراها مُجرى حرف من الأصل، فضمَّها كما يُضَمُّ آخرُ المنادى، ولو

---

(١) ينظر: الممتع الكبير في التصريف ص٢٦٦، شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٨/٣، تمهيد القواعد ص٣٥٨٩.

(٢) شرح الرضي ٢٦٢/٣.

(٣) البيت من الرجز، بلا نسبة في: شرح الجمل لابن خروف ٧٣٠/٢، الممتع الكبير في التصريف ص٢٦٦، شرح الرضي ٢٦١/٣، التذييل ٣٤٩/١٠، المقاصد الشافية ٤٠٢/٥.

(٤) الخصائص ٣٥٩/٢.

كانت الهاء بدلًا من الواو لم يكن للكسر والفتح وجه، ولوجبَ الضمُّ كسائر المناديات"[١].

الثاني: أن الهاء مبدلة عن الألف المُنقلبة عن الواو في هنوات، وأصله: هناو؛ فقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأن الفاصل غير حصين، فالتقى ألفان؛ فقلبت الألف الثانية هاء على وجه الشذوذ، ولو سُلِكَ بها طريق القياس لقلبت همزة، والألف التي قبل الهاء هي ألف الجمع في هنات جمع هن[٢]، فوزنها: فعال، وهو مذهب ابن جني، واختاره الزمخشري[٣]، ورجحه ابن منظور من وجهين: أحدهما: أن من شريطة قلب الواو ألفًا وقوعها طرفًا بعد ألف زائدة، وقد وقعت هنا، الثاني: أن الهاء إلى الألف أقرب منها إلى الواو، بل هما في الطرفين[٤].

الثالث: أن الهاء بدل من الواو التي هي لام الكلمة، وإنما أبدلت منها؛ لتقاربهما، وإنما لم يثن الاسم عليه، فيقال: يا هناهان؛ لأن البدل قد يخص المكان المخصوص؛ ألا ترى أنهم قالوا: "تالله" و "الله" ولم يلحقوهما المضمر، وقالوا: "هذه" فأبدلوا الهاء من الياء، ولم يثن عليه، فكذلك يكون

---

(١) الممتع الكبير في التصريف ص٢٦٦-٢٦٧.

(٢) ينظر: اللباب ٣٤٥/٢، شرح شافية ابن الحاجب للاستراباذي ١٠٩/١-١١٠.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب ص٥٦١، المفصل ص٣٨٨.

(٤) لسان العرب ٣٦٧/١٥.

قولهم: "يا هناه"[١]، وهو مذهب أكثر البصريين[٢]، فوزنها عندهم: فعال ، وهو ما رجحه الفارسي، وابن يعيش[٣].

واستدلوا بقول الشاعر:

أَرَى ابنَ نِزارٍ قد جَفاني وَمَلَّني :. على هَنَواتٍ شَأنُها مُتَتابِعُ[٤]

فجمع "هنة" على هنوات، فدل على أن لامها واو.

ورُدَّ "بأنه لم يوجد إبدال الهاء من الواو، وبأنه لو كانت بدلًا من واو لوجب فيها الضم ولم يجئ فيها الكسر"[٥].

الرابع: الألف بدل من الواو التي في هَنَوات، والهاء للسكت، ونسب إلى أبي زيد[٦] والأخفش[٧]، ونسبه ركن الدين الاستراباذي إلى البصريين[٨] فالهاء لحقت في الوقف؛ لخفاء الألف، ثم شبهت بالهاء الأصلية، فحركت،

---

(١) ينظر: المسائل الحلبيات ص٣٤٧-٣٤٨.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد ص١١٠٤.

(٣) ينظر: الحلبيات ص٣٤٧-٣٤٨ ، شرح المفصل ٤٠٢/٥.

(٤) البيت من الطويل، بلا نسبة في: سر صناعة الإعراب ص١٥١، شرح التصريف للثمانيني ص٣٥٨، شرح الجمل لابن بابشاذ ص٣٢٤.

(٥) تمهيد القواعد ص٣٥٨٩.

(٦) ينظر: اللباب ٣٤٥/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٤٠٢/٥، الممتع الكبير في التصريف ص٢٦٦.

(٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٠٢/٥.

(٨) شرح شافية ابن الحاجب ١١٠/١.

فهو من باب إجراء الوصل مجرى الوقف المختص بالضرورة[١] . فوزنها: فعله

وردَّ بأن هذا شاذٌّ لا يُحفظ له نظير[٢]، وبجواز تحريكها في السعة، وهاءُ السكت والوقف لا يجوز تحريكُها في السعة، وأجيب عنه بأنها "إنما حُرِّكتْ لمَّا وصلت؛ تشبيها لهاء السكت بهاء الضمير"[٣].

الخامس: أن الهاء بدل من الهمزة، والهمزة بدل من الواو، فالهاء بدل من بدل، وقد نسبه ابن الشجري إلى جماعة من البصريين، وصوبه[٤]، ووزنها: فَعَال.

السادس: أن أصله: "هَناوٌ"، فقلبوا الواو ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقلبوا من الألف همزة؛ لتطرفها إثر ألف زائدة، فقالوا: "هَناء" ثمّ قلبوا من الهمزة هاء، فقالوا: "يا هَناهُ"، كما قالوا في أرقت: هرقت، نسبه الثمانيني إلى بعض النحاة ورجحه، واختاره ابن الفخار[٥]، ووزنها: فعال.

وردَّ كونها بدلًا بأن العرب لم تقل في تثنيته إلا يا هنان، ولو كانت بدلًا، لقيل: يا هناهان، ويا هنتاهان، ويا هناهون، ويا هنتاهات. وهذا شيء لم يسمع من العرب[٦].

---

(١) ينظر: الممتع الكبير في التصريف ص٢٦٦.

(٢) السابق.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب للاستراباذي ١/١١٠.

(٤) الأمالي ٢/٣٣٨، ينظر: شرح الجمل لابن الفخار ص٧١٣.

(٥) ينظر: شرح التصريف ص٢٣٦، شرح الجمل ص ٧١٣.

(٦) ينظر: تمهيد القواعد ص٣٥٩٠.

وأجيب بأن "العرب قد تستغني فيما فيه لغتان بتثنية أخصر اللفظين، كقولهم في تثنية سواء: سيان"[1].

السابع: يرى أبو البقاء العكبري أن هَنْ أُضِيفَ إلى ياء المتكلم، فصار: هَنِي، ثم نادى فأبدل من الكسرة فتحة ومن الياء ألفًا، كما فعلوا في "غلام"، وألحق في آخره الهاء للوقف، فصار: "يا هناه"، كما قيل: يا غلاماه[2].

الثامن: أن الألف والهاء زائدتان، على حد زيادة الهمزة في (أحمر)؛ إذ أصله: هنواه تحركت الواو وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، فحذفت لالتقاء الساكنين، أو حذفت لام الكلمة أولًا، وزيد في بناء الكلمة الألف والهاء[3]، فوزنه: فعاه.

القول الثاني: أن أصلها "ه ن ه" فالهاء أصلية وليست بدلًا، من باب (سلس)، ولامها تستوي فيها الواو والهاء، كـ"سنة"[4]، وهو مذهب أبي زيد[5]، وهو ضعيف؛ لقلّةِ باب "سَلِسَ"[6]، و "بأنهم حين نادوه ضموا الهاء

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٨/٣.

(2) اللباب ٣٤٥/٢.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب ص٢٢٠٩، توضيح المقاصد ص١١٠٤.

(4) ينظر: شرح الكافية لابن فلاح ٥٧٢/٢.

(5) ينظر: ارتشاف الضرب ص٢٢٠٩، توضيح المقاصد ص١١٠٤، تمهيد القواعد ص٣٥٨٨.

(6) ينظر: شرح الجمل لابن بابشاذ ص٣٢٤، شرح المفصل لابن يعيش ٤٠٣/٥، الممتع الكبير في التصريف ص٢٦٦.

وكسروها، ولو كانت أصلًا لكان الاسم مبنيًّا على الضم ولم يكن فيه الكسر "[1].

القول الثالث: أن أصل مادته "ه ن ن" بدليل ما حكاه أبو الخطاب من قولهم في التثنية: يا هنانان، يريد: يا هنان[2].

التعارض والترجيح في المسألة:

التعارض هنا بين قياسين، فمذهب الكوفيين وبعض البصريين أن لام الكلمة محذوفة، وأن الألف والهاء زائدتان، وقد قاسوا زيادتهما على الاسم المندوب، ومذهب أبي زيد والأخفش وبعض من البصريين أن الألف بدل من اللام والهاء للسكت؛ لأن الهاء لما لحقت في الوقف قيست على الهاء الأصلية أو هاء الضمير، فحركت، وقياس المذهب الأول يؤيده السماع، وهو قولهم في التثنية: يا هنانيه، وفي الجمع: يا هنوناه، وفي المؤنث: يا هنتاه، ويا هنتانيه، ويا هنانوه، فيرجح المذهب الذي يؤيده السماع على المذهب الذي يعتمد على القياس فقط، أما المذهب الثالث الذي ذكره ابن بزيزة والذي ينص على أن الهاء أصلية، فهو ضعيف؛ لقلة باب سلس؛ ولأنه عارٍ من الدليل.

ولذا فإني أرى أن الراجح مذهب الكوفيين وبعض البصريين؛ لاختصاص الألف والهاء بالنداء، ويؤيده أيضًا التثنية والجمع؛ لأننا لو قلنا بأن الهاء بدلٌ من لام الكلمة، لوجب الحاق علامة التثنية والجمع بعدها، فوجب أن نقول في التثنية: هناهان، وفي الجمع: هناهون، وهذا غير

---

(1) تمهيد القواعد ص٣٥٨٩.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب ص٢٢١٠، توضيح المقاصد ص١١٠٤.

مسموع عن العرب، ولو قلنا بأن الألف والهاء زائداتان والهاء للسكت؛ لوجب الحاق علامة التثنية قبلهما؛ لأن هاء السكت لا تكون إلا آخرًا، فنقول في التثنية: هنانيه، وفي الجمع: هنوناه، وهو المسموع عن العرب.

المسألة الثانية: نون "زيتون، ورمان" بين الأصالة والزيادة

اختلف النحاة في نون "زيتون، ورمان" من حيث الأصالة والزيادة، وقد حكى ابن بزيزة هذا الخلاف، فقال: "وأما "رمان"، فالنون فيه أصلية عند الأخفش، ووزنه عنده فُعَّال، قال: وقد جاءت الأشجار على فُعَّال كثيرًا، وكذلك نون زيتون أصلية، وحكى عنهم الأخفش: أرض زتنة وأرض رمنة، إذا كانت كثيرة الزيتون والرمان، فهذا الاشتقاق يدل على الأصالة، وأما سيبويه، فسأل الخليل عنه، فقال: لا أصرفه وأحمله على الأكثر؛ إذ لم يكن له معنى يعرف، يعني: أنه لما لم يعلم له اشتقاق حمله على أنه فعلان؛ لأنه الأكثر"[1].

في النص السابق ذكر ابن بزيزة خلاف سيبويه والأخفش في نون "رمان"، دون أن يرجح أحدهما، مبيّنًا مذهب سيبويه الذي اعتمد فيه على الغالب في الألف والنون، فحكم على نون "رمان" بالزيادة؛ لأنه الغالب فيها، بينما اعتمد الأخفش على الاشتقاق في الحكم على نونها بالأصالة، وهو الأساس الذي اعتمد عليه في الحكم على نون "زيتون" بالأصالة، وسنبين حكم كل منهما على حدة.

(1) غاية الأمل ٢/٥٣٦.

أولًا: رمان:

النون الواقعةُ آخر الكلمة بعد ألف زائدة يُقضى عليها بالزيادة فيما لم يُعرف له اشتقاقٌ ولا تصريفٌ؛ لكثرة تبيُّنها زائدةً فيما عُرف اشتقاقُه أو تصريفه، فيُحمَلُ ما لا يُعرف على الأكثر، وذلك بشرطَينِ:

أحدهما: أن يكون ما قبل الألف أكثرَ من حرفين أصليَّين؛ إذ لو كان قبلها حرفان خاصَّةً، لوجب القضاء بأصالة النون؛ إذ لا بُدَّ من الفاء والعين واللَّام، نحو: سِنان، فالنون فيها أصلية.

والآخَر: ألَّا تكون الكلمة من باب "جَنجان"، فإنه ينبغي أن تجعل النون فيه أصليَّة؛ إذ لو كانت نونه زائدة، لكان من باب "سَلس وقلق" مما فاؤه ولامه من جنس واحد، وذلك قليل جدًّا، وإن جعلت النون أصليَّةً كانت من باب الرُّباعيّ المضعَّف، نحو: صَلصَلتُ وقَلقَلتُ، وذلك باب واسع.

وبعض النحاة اشترط أيضًا ألَّا يكونَ ما قبل الألف مضاعفًا، فيما قبلَ الألف فيه ثلاثة أحرف، وألا يكون مع ذلك مضموم الأول اسمًا لنبات، نحو: رمان[1]، وهذا الشرط محل الخلاف.

فمذهب الخليل وسيبويه أن النون في (رمان) زائدة؛ لكثرة زيادة النون في نحو ذلك، واشتقاقه عندهما من الرم[2]، ووزنه "فُعلان"؛ ولذا فهي ممنوعة

---

(1) ينظر: الممتع الكبير في التصريف ص١٧١-١٧٣ بتصرف واختصار.

(2) الرَّمُّ: إِصلاح مَا فَسَدَ ولَمُّ مَا تَفَرَّقَ . ينظر: لسان العرب ٢٥٢/١٢ مادة(ر م م).

من الصرف، وقد سأل سيبويه الخليل عن رمان، فقال: "لا أصرفه، وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف"[١].

ومعنى قول سيبويه: "إنه إذا سمي به لم يصرفه في المعرفة؛ لأنه لا يدري من أي شيءٍ اشتقاقه، فحمله على الأكثر، والأكثر زيادة الألف والنون"[٢] . وهو ما عليه ابن عصفور[٣].

ويدل على زيادتها ما جاء في الحديث: "أن قومًا من العرب أتوا رسول الله –صلى الله عليه وسلم– فقال لهم: من أنتم؟ فقالوا: نحن بنو غيَّان، فقال لهم: بل أنتم بنو رشدان"[٤]، أفلا تراه –عليه السلام– كيف تكرّه لهم هذا الاسم؛ لأنه جعله من الغيّ، ولم يأخذه من الغَين، وهي السحاب؟ فقد دل هذا من مذاهب العرب على أنه إذا جاءك مضاعَفٌ في آخره ألف ونون، نحو: "رمان" فسبيلك أن تحكم فيه بزيادة النون إِلَّا أن يقوم دليل على أنَّ النون أصليَّة[٥].

ويشهد لمذهب الخليل وسيبويه استعمال الأصل المحمول عليه في اللغة؛ إذ الرمّ معروف في كلامهم، والرمن لا يكاد يعرف[٦].

---

(١) الكتاب ٢١٨/٣.

(٢) الأصول٨٦/٢.

(٣) شرح الجمل ٣٤٦/٢.

(٤) الوارد في الحديث لفظ "مغوية": "وسمَّى بني مُغوِيَة بني رِشْدة" ولم يرد لفظ "غيان". ينظر: سنن أبي داود ٣١١/٧ رقم(٤٩٥٦) باب "في تغيير الاسم القبيح".

(٥) ينظر: المنصف ١٣٤/١، الممتع الكبير في التصريف ص١٧٢–١٧٣.

(٦) ينظر: المرتجل ص٨٨.

وذهب بعض النحويين، ومنهم الأخفش[١]، وابن مالك، وأبو حيان، والمرادي، والسمين الحلبي[٢] إلى أن الألف والنون في (رمان) أصليان، واشتقاقها من الرمن، ولذا فهي مصروفة عندهم؛ "لأن الألف والنون إنما تكثر زيادتهما في الجموع والمصادر"[٣]، ولأن فُعَّالًا في النبات أكثر، نحو: "جُمَّار" و"عُنَّاب"، ويدل على أصالة النون أيضًا الاشتقاق، فقد حكى أبو الحسن الأخفش: "أرض مرمنة" إذا أنبتت الرمان، ولو كانت النون زائدة، لقالوا: مرمة[٤].

وعلى الرغم من أن ابن عصفور رد مذهب الأخفش وصحح مذهب الخليل وسيبويه بأن زيادة الألف والنون في "فعلان" أكثر من مجيء أسماء النبات على فُعَّال، فما جاء من أسماء النبات على غير وزن "فُعَّال" لا ينضبط كثرةً، وإن كان "فُعَّال" قد كثر واطّرد[٥]، فإنه أرجع الحكم في ذلك إلى الاشتقاق، فإذا "ثبت ما حكي من كلامهم: "أرض مرمنة" ثبت أن رمانا "فُعَّال"[٦].

---

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤٨٣/٣، الإيضاح العضدي ص٢٣٣، اللباب ٥١٨/١، شرح المفصل لابن يعيش١٨٧/١، توضيح المقاصد ص١٢٠٦.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ص ٢٠٤٥، ارتشاف الضرب ص٢١٠، توضيح المقاصد ص١٥٤٢، الدرّ المصون ٧٨/٥-٧٩.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٤٨٣/٣.

(٤) ينظر: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ص٣٠٧، توضيح المقاصد ص١٥٤٢، تمهيد القواعد ص٣٩٩٢.

(٥) الممتع الكبير في التصريف ص١٧٣.

(٦) شرح الجمل ٣٤٦/٢.

وذهب ابن جني إلى أن نون "رمان" يحتمل أن تكون زائدةً، وأن تكون أصليَّةً وأحدُ المضعَّفينِ زائدٌ، ويتساوى الأمران عنده؛ لكثرة زيادة الألف والنون في الآخر، وكثرة زيادة أحد المضعَّفين[١].

ثانيا: زيتون

ذهب ابن كيسان أو ابن دريد أحد الرجلين، كما قال ابن جني[٢] إلى أن نون "زيتون" أصلية، فوزنها: فيعول، كـ"قيصوم"، فليست النون زائدة؛ لأنهم قد قالوا: أرضٌ زَتِنةٌ، أي: فيها زيتون، وأيضًا لو جُعلت النون زائدة، لكان وزن الكلمة "فَعْلُونًا"، وذلك بناء لم يستقرَّ في كلامهم[٣]، وهو ما عليه ابن عصفور، وابن مالك، والسمين الحلبي[٤].

وذهب أكثر النحاة إلى أنه مشتق من الزيت[٥]، فالنون زائدة، ووزنه فعلون، ونسب إلى أبي علي[٦]، ويرى ابن السراج، وابن جني أنه من الأبنية التي فاتت سيبويه[٧]، ورد هذا المذهب السمين الحلبي بـ: أنهما "مادّتان

(١) ينظر: المنصف ١٣٤/١، الممتع الكبير في التصريف ص١٧٢.

(٢) الخصائص ٢٠٣/٣.

(٣) ينظر: الممتع الكبير في التصريف ص٩٠.

(٤) ينظر: الممتع الكبير في التصريف ص٩٠، شرح الكافية الشافية ص١٩٩، الدرّ المصون ٧٨/٥.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ص١٩٩.

(٦) ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة ٢٩٢/١.

(٧) ينظر: الأصول ٢٢٥/٣، الخصائص ٢٠٣/٣.

متغايرتان؛ وإن كان الزّيت معتصرًا منه، ويقال: زَاتَ طعامه: أي: جعل فيه زيتاً، وزَاتَ رأسه، أي: دَهَنَه به"[١].

ويرى الشاطبي أنَّ نون "زيتون" تحتمل الأصالة والزيادة، وكلاهما دليله قوي، فالأول من الاشتقاق والثاني من التصريف[٢].

وذهب الزجاج[٣] إلى أنه جمع لـ (زَيْت)، كما تقول: زيدٌ وزيدون، ويأبى أن يكون من الأبنية التي فاتت سيبويه؛ لأنه لا يجعل سيبويه أغفل إلا ثلاثة أبنية: درداقس، وشمنصير، وهندلع[٤].

التعارض والترجيح في المسألة:

التعارض في "رمان" تعارض بين قياسين؛ فالقياس في أسماء النبات أن تكون على وزن فُعَّال في الغالب، وهذا يقضي بأصالة النون، والقياس في أن كل ألف ونون سبقت بثلاثة أحرف يحكم على نونها بالزيادة، ولكن القياس الأول يؤيده شبهة الاشتقاق، وهو السماع فيما حكاه الأخفش من قولهم: "أرض مرمنة"، فوجب الأخذ بالقياس الذي يؤيده شبهة الاشتقاق، فيحكم على نونها بالأصالة، وأما من حيث صرف الكلمة ومنعها من الصرف، فيمكن أن يقال إن التعارض هنا بين الأصل وهو الصرف، مع

---

(١) الدرّ المصون ٧٨/٥.

(٢) المقاصد الشافية ٤٦٨/٨.

(٣) ينظر: رسالة الملائكة ص٢٥٣-٢٥٤.

(٤) الدرداقِس: عظم يفصل بين الرأس والعنق لسان العرب ٨١/٦ مادة(د رد ق س)، الشمنصير: جبل من جبال هذيل معروف، لسان العرب ٤٣٠/٤ مادة(ش م ص ر)، الهندلع: بقلة، لسان العرب٣٦٩/٨ مادة(هـ د ل ع).

الغالب وهو أن الغالب فيما فيه الألف والنون المنع من الصرف، وهنا يؤخذ بالأصل، وإذا أخذنا بالأصل وصرفنا الكلمة حُكِمَ على نونها بالأصالة.

وأما "زيتون"، فقد تعارض فيها السماع الوارد عن العرب في قولهم: "أرضٌ زَتِنةٌ"، والذي يقضي بأصالة النون، مع عدم السماع وهو وزن"فَعْلُون"، إذا أخذنا برأي الزجاج الذي قال فيه إن سيبويه لم يفوته إلا ثلاثة أوزان ليس من بينها هذه الكلمة، فلم يسمع في كلامهم "فعلون"، وهنا يؤخذ بالسماع الوارد عن العرب، ويمكن أن يقال: إن نون "زيتون" تعارض فيها مجرد الاحتمال للأصل والظاهر، فيحكم على نونها بالأصالة ولو قام دليل على زيادتها لحكم به.

والذي يتبين لي أن النون في "رمان"، و"زيتون" أصلية؛ لورود الاشتقاق؛ لأنّه إذا تردّد الوزن بين أن يكون على زنة ما ثبت في كلامهم، وبين أن يكون على خلافه فحمله على ما ثبت في كلامهم هو الوجه[1].

والذي يقوي أصالة النون في "رمان" أن النحاة يرون أنه إذا كان في آخر الاسم ألف ونون، وقبلها ثلاثة أحرف حكم عليهما بالزيادة، حتى يقوم الدليل من اشتقاق، أو غيره على أن النون أصلية[2]، وقد قام الدليل هنا من الاشتقاق على أصالة النون؛ "يُقَال لمنبت الرُّمان: مَرْمَنة إِذَا كَثُرَ فيه أصوله"[3].

([1]) ينظر: الكناش ٣٢٢/١.

([2]) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤٨٣/٣، تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ص٣٠٧.

([3]) لسان العرب١٨٧/١٣ مادة (ر م ن).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير الخلق سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم)، وعلى آله، وصحبه الطيبين الطاهرين، وبعد:

فبعد دراسة التعارض والترجيح بين الأدلة النحوية والصرفية، دراسة تطبيقية في "غاية الأمل في شرح الجمل لابن بزيزة، تجلت النتائج الآتية:

١ـ أكدت الدراسة العلاقة الوثيقة بين أصول النحو وأصول الفقه، وأن النحاة ألفوا في أصول النحو على غرار أصول الفقه، ويدل على ذلك التشابه في الأدلة والمصطلحات، وأن التعارض والترجيح في أصول النحو صورة من صور التشابه بين العلمين.

٢ـ أوضحت الدراسة أن التعارض يختلف باختلاف نوع الدليل من حيث كونه سماعيًّا أو قياسيًّا، وبناء على اختلاف نوع الدليل تختلف طريقة دفع الدليل المتعارض.

٣ـ بينت الدراسة أن رأي النحوي قد يكون سببًا في التعارض؛ لأنه قد يرد عن العالم الواحد في المسألة الواحدة قولان، ولكل قول دليله الذي يعارض دليل القول الآخر، ويرجع ذلك إلى التطور الفكري للنحاة؛ ولأن اللغة بطبيعتها متطورة غير مستقرة الوضع، ومن أمثلة ذلك: مسألة "الخلاف في (أفعل) الوصف إذا سمي به ثم نُكِّر"، فقد تعارض في هذه المسألة قولان لعالم واحد، وهما قولا الأخفش –الصرف والمنع– في الوصف إذا سمي به ثم نُكِّرَ.

٤ـ أثبتت الدراسة أن الشبه اللفظي يقدم على الشبه المعنوي، كما في مسألة "الفعل المضارع عند اتصاله بنون النسوة بين الإعراب والبناء"؛ فقد اجتمع في الفعل المضارع المتصل به نون النسوة شبهان: أحدهما: معنوي، وهو شبهه بالاسم، والآخر: لفظي، وهو شبهه بالفعل، فقدم الشبه اللفظي على المعنوي، فبني الفعل مع نون النسوة.

وكذلك يرجح العامل اللفظي على العامل المعنوي، كما في مسألة "إلغاء العامل المتقدم في باب (ظنَّ) وأخواتها"، فقد اجتمع عامل الرفع المعنوي مع عامل النصب اللفظي، فَغُلِّبَ اللفظي على المعنوي.

٥ـ بينت الدراسة أن المسألة الواحدة قد يرد فيها أكثر من صورة من صور التعارض، كما في مسألة "الخلاف في (أفعل) الوصف إذا سمي به ثم نُكِّر"، فقد تعارض فيها قولان لعالم واحد ـ كما سبق ذكره ـ، وتعارض فيها أيضًا الأصل والغالب، فالأصل هو الصرف في الأسماء، والغالب فيما كان على وزن (أفعل) المنع من الصرف، وكما في مسألة "نون "زيتون، ورمان" بين الأصالة والزيادة"، فقد تعارض فيها قياسان، كما تعارض في "رمان" الأصل وهو الصرف، مع الغالب وهو أن الغالب فيما فيه الألف والنون المنع من الصرف.

٦ـ على الرغم من أن النحاة وضعوا أسسًا وضوابطَ معينة للترجيح بين الأدلة المتعارضة، فإن بعض هذه الضوابط كان أيضًا محل خلاف بين النحاة، كما في تعارض الأصل والغالب، مما يدل على أن الترجيح بين الأدلة المتعارضة عملية اجتهادية، فقد يكون الراجح عند الباحث مرجوحًا عند غيره، وقد ظهر ذلك جليًّا في مسألتي "الخلاف في (أفعل) الوصف إذا سمي به ثم نُكِّر"، و"نون "زيتون، ورمان" بين الأصالة والزيادة"، ففي المسألة

الأولى تَرَجَّحَ فيها الغالب على الأصل، وفي المسألة الثانية تَرَجَّحَ فيها الأصل على الغالب.

٧ـ أثبتت الدراسة أن التعارض بين الروايتين لا يعني رفض إحداهما، بل تقبل الروايتين، وترجح الرواية التي يعضدها دليل آخر من القياس، ولا يُقاس على الرواية المرجوحة، كما في مسألة " الخلاف في معنى الفاء في قول الشاعر:

قِفَا نَبكِ من ذكرى حبيبٍ ومَنْزِلِ :. بِسَقْطِ اللِّوى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ".

٨ـ كشفت الدراسة كيفية الترجيح بين الأدلة المتعارضة وفق الضوابط التي وضعها النحاة، وبيان ذلك على النحو الآتي:

ـ إذا تعارض المانع والمقتضي قدم المانع على المقتضي، كما في مسألة "الفعل المضارع عند اتصاله بنون النسوة بين الإعراب والبناء".

ـ إذا تعارض قياسان وأحدهما يؤيده السماع، قدم القياس الذي يؤيده السماع على القياس الآخر، كما في مسألتي "الخلاف في جمع (حمزة، وطلحة) بالواو والنون"، و"أصل كلمة (هناه) ووزنها".

ـ إذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما، والترجيح يكون في الإسناد أو في المتن، والترجيح في المتن أن يكون أحد النقلين على وفق القياس والآخر على خلافه، فيرجح الموافق للقياس على الآخر، كما في مسألتي " إلغاء العامل المتقدم في باب (ظنَّ) وأخواتها"، و"الخلاف في معنى الفاء في قول الشاعر:

قفا نَبكِ من ذكرى حبيبٍ ومَنْزِلِ :. بِسَقْطِ اللِّوى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ".

ـ إذا تعارض قبيحان، قدم ما هو أقلّ قبحًا وأخفّ ضررًا على الآخر، كما في مسألتي "إلغاء العامل المتقدم في باب (ظنَّ) وأخواتها"، و"أولى الوجهين في تنوين المنادى المبني في حال الضرورة".

ـ إذا تعارض قياس مع السماع المخالف للقواعد، أخذ بالقياس وما ورد مسموعًا يقتصر فيه على السماع، ولا يقاس عليه، كما في مسألة "الخلاف في جواز ترخيم المضاف".

ـ إذا تعارض قولان لعالم واحد، وأحدهما متأخر قدم المتأخر على المتقدم، كما في مسألة "الخلاف في (أفعل) الوصف إذا سمي به ثم نُكِّر".

ـ إذا تعارضت لغتان، يجوز الأخذ بكلتا اللغتين، كما في مسألة "خبر (لا) النافية للجنس بين الإثبات والحذف".

وختامًا أسأل الله التوفيق والسداد، وأن يجعل عملي خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ثبت المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تأليف: عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق الدكتور/ طارق الجنابي. مكتبة النهضة العربية، الطبعة: الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الأبذي ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية، رسالة دكتوراة، إعداد/ سعد حمدان محمد الغامدي، إشراف أ د/ محمد إبراهيم البنا، ١٤٠٥.
- ابن فلاح النحوي مع تحقيق كتابه الموسوم بـ "المغني" رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في النحو والصرف، من الطالب:عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي، سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية، مع تحقيق كتابه شرح الجمل، رسالة دكتوراة، إعداد: حماد بن محمد حامد الثمالي. جامعة أم القرى ١٤٠٩- ١٤١٠هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح دكتور/ عثمان رجب محمد، مراجعة دكتور/ رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تأليف: برهان الدين إبراهيم بن القيم الجوزية، تحقيق د/ محمد بن عوض بن محمد السهلي.أضواء السلف، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للإمام الشوكاني، تحقيق: أبي حفص سامي بن العربي، قدم له: عبدد الله بن عبد الرحمن السعد، د/ سعد بن ناصر الشتري، دار الفضيلة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

- الأزهية في علم الحروف، تأليف علي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي.١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
- الإصباح في شرح الاقتراح، محمود فجال، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ -١٩٨٩م.
- الأصول دراسة إيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، نحو، فقه، بلاغة، للدكتور/ تمام حسان، عالم الكتب، ١٤٢٠-٢٠٠٠م.
- أصول السرخسي، للإمام/ أبي بكر محمد بن أحمد السرخسي، ت(٤٩٠هـ)، حققه/ أبو الوفا الأفغاني، عنيت بنشره لجنة إحياء المعارف النعمانية، بحيدر آباد ـ الهند.
- أصول الفقه الإسلامي، وهبه الزحيلي، دار الفكر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- أصول الفقه، للشيخ محمد الخضري، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، الطبعة: السادسة، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.
- أصول الفقه، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
- الأعلام، تأليف: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م.
- الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو، تأليف: أبي البركات الأنباري، قدم لهما وعنى بتحقيقهما: سعيد الأفغاني. مطبعة: الجامعة السورية،١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م.

- الاقتراح في أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية.دار البيروتي، الطبعة: الثانية ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.
- أمالي ابن الشجري لهبة الله بن علي الحسني العلوي، مكتبة الخانجي، الطبعة: الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
- الأمالي، للزجاجي، بشرح/ أحمد الشنقيطي، المطبعة المحمودية بمصر، الطبعة: الثانية، ١٣٥٤ـ ١٩٣٥م.
- الإمام المازري، منشورات لجنة البعث الثقافي الافريقي، ملتزم الطبع والتوزيع، دار الكتب الشرقية تونس.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، تأليف: الوزير جمال الدين القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد، لأبي العباس أحمد بن ولاد التميمي، دراسة وتحقيق د/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤١٦هـ–١٩٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لكمال الدين أبي البركات الأنباري، ومعه كتاب الإنتصاف من الإنصاف، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد.دار الطلائع.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف: محمد محيى الدين عبد الحميد.المكتبة العصرية . صيدا . بيروت.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م.

- البديع في علم العربية لأبي السعادات مجد الدين بن الأثير، الجزء الأول تحقيق ودراسة: د/ فتحي أحمد علي الدين، الطبعة: الأولى١٤٢١هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة: الأولى.
- البلغة في تراجم أئمة أهل النحو واللغة، تصنيف: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: محمد المصري، طبعة منقحة وموسعة: حسان أحمد راتب المصري، دار سعد الدين دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
- تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: عبد الصبور شاهين، راجعه: محمد حماسة عبد اللطيف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١ م.
- تاريخ مدينة دمشق، للحافظ أبي القاسم المعروف بابن عساكر، تحقيق: محب الدين أبي سعيد العمروي، دار الفكر، ١٤١٦هـ -١٩٩٦م.
- التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله الصيمري، تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، الطبعة: الأولى١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تأليف: ابن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق د/ عباس مصطفى الصالحي.دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، حققه الدكتور/ حسن الهنداوي.دار القلم ـ دمشق.

- تراجم المؤلفين التونسيين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٨٢، الطبعة الثانية ١٩٩٤، بيروت–لبنان.
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود. منشورات: محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية بيروت . لبنان. الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- التعريفات الفقهية، تأليف: محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق د/ عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تأليف: محمد بدر الدين الدماميني، تحقيق د/ محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدي.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، دراسة وتحقيق أ.د/ علي محمد فاخر، أ.د/ جابر محمد البراجة، أ.د/ إبراهيم جمعة العجمي، أ.د/ جابر السيد مبارك، أ.د/ علي السنوسي محمد، أ.د/ محمد راغب نزال.دار السلام، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان. دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- جامع الدروس العربية موسوعة في ثلاثة أجزاء، للشيخ مصطفى الغلاييني، تحقيق/ مجدي فتحي السيد، دار التوفيقية للتراث.
- الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، أ/ محمد نديم فاضل.دار الكتب العلمية.بيروت.لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

- حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد.المكتبة التوفيقية.
- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار. المكتبة العلمية.دار الكتب المصرية.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تأليف: السمين الحلبي، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط. دار القلم . دمشق.
- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن صالح الفوزان، دار المسلم للنشر والتوزيع.
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق: د. محمد حسين. مكتبة الآداب بالجماميزت.
- ديوان امرئ القيس، بشرح: محمد بن إبراهيم بن محمد الحضرمي، قدم له وحققه د/ أنور أبو سويلم، د/ علي، وساعد في تحقيقه د/ علي الشوملي، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩١م.
- ديوان ذي الرمة، شرح الإمام أبي نصر الباهلي، رواية الإمام أبي العباس ثعلب، حققه وقدم له وعلق عليه د/ عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ-١٩٨٢، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له أ/ علي حسن فاعور.دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره، صنعة/ يحيى بن مدرك الطائي، رواية/ هشام بن محمد الكلبي، دراسة وتحقيق الدكتور/ عادل سليمان جمال، الناشر/ مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

- ديوان طفيل الغنوي، شرح الأصمعي، تحقيق: حسان فلاح أوغلي، دار صادر بيروت، الطبعة: الأولى ١٩٩٧.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق وشرح د/ محمد يوسف نجم، دار صادر – بيروت.
- ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، لأبي محمد عبد العزيز الكتاني، تحقيق د/عبد الله بن أحمد بن سلمان الحمد، دار العاصمة – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، لابن الطراوة، تحقيق د/ حاتم صالح الضامن، الطبعة: الثانية، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
- رسالة الملائكة، لأبي العلاء التنوخي المعري، تحقيق: محمد سليم الجندي، دار صادر – بيروت، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق دكتور/ حسن هنداوي.
- سفر السعادة وسفير الإفادة، لعلم الدين السخاوي، حققه وعلق عليه ووضع فهارسه: د/ محمد أحمد الدالي، قدم له د/ شاكر الفخام، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى، دمشق ١٤٠٣هـ– ١٩٨٣، الطبعة الثانية، بيروت، ١٤١٥هـ– ١٩٩٥م.
- سلم الوصول إلى طبقات الفحول، لحاجي خليفة، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور، مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، ٢٠١٠ م.

- سنن أبي داود، حققه وضبط نصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، طبعة خاصة، ٢٠٠٩م- ١٤٣٠هـ.
- السنن الكبرى للبيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- سير أعلام النبلاء، تصنيف: شمس الدين الذهبي، حققه: شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- شجرة النور الذكية في طبقات المالكية، لمحمد بن قاسم مخلوف، ت(١٣٦٠هـ)، خرج حواشيه وعلق عليه: عبد المجيد خيالي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العربية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد شهاب الدين أبي الفلاح الحنبلي الدمشقي، أشرف على تحقيقه وخرج أحاديثه: عبد الفتاح الأرناؤوط، وحققه وعلق عليه: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير .دمشق .بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، تأليف/ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي الصالح، تحقيق وتعليق د/ عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف: محمد محيى الدين عبد الحميد.دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تأليف: ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود.دار الكتب العلمية.بيروت.لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح أشعار الهذليين، لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، حققه: عبد الستار أحمد فراج، راجعه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني.
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك، المسمى: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، حققه: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. المكتبة الأزهرية للتراث.
- شرح ألفية ابن معط لأبي جعفر الرعيني، السفر الأول تحقيق ودراسة: حسن محمد عبد الرحمن أحمد. رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م. والسفر السابع تحقيق ودراسة: عبد الله بن عمر حاج إبراهيم. رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- شرح ألفية ابن معطي، تحقيق ودراسة الدكتور/ علي موسى الشوملي. مكتبة الخرنجي، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد، الدكتور/ محمد بدوي المختون .هجر، الطبعة الأولى١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح التصريف للثمانيني، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

- شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، تأليف: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الطبعة الأولى.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، قدم له ووضع هوامشه: فواز الشعار، إشراف الدكتور/ إميل بديع يعقوب. دارالكتب العلمية . بيروت . لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
- شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن خروف الإشبيلي، تحقيق ودراسة من الأول حتى نهاية باب المخاطبة: د/ سلوى محمد عمر عرب. ١٤١٨هـ.
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات: جامعة قاريونس بنغازي.الطبعة: الثانية، ١٩٩٦م.
- شرح السنة، للإمام البغوي، تحقيق: محمد زهير الشاويش، شعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، بديء فيها ١٣٩٠ وانتهت ١٤٠٠بدمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ– ١٩٨٣م بيروت.
- شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين، تحقيق د/ عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة)، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولي ١٤٢٥ هـ– ٢٠٠٤م.
- شرح شذور الذهب، تأليف: محمد بن عبد المنعم الجوجري، دراسة وتحقيق د/ نواف جزاء الحارثي، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.

- شرح العضد، لعبد الرحمن الإيجي، على مختصر المنتهى الأصولي، لابن الحاجب، ضبطه ووضع حواشيه: فادي نصيف، طارق يحيى، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه وقدم له الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي. دار المأمون للتراث، الطبعة: الأولى١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- شرح الكافية في النحو لمنصور بن فلاح اليمني، تحقيق ودراسة: نصار بن محمد بن حسين حميد الدين، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في النحو والصرف،١٤٢١– ١٤٢٢هـ.
- شرح كتاب الجمل للزجاجي، تأليف: طاهر بن أحمد بن بابشاذ، دراسة وتحقيق: حسين علي لفته السعدي، رسالة دكتوراة، ٢٠٠٣.
- شرح كتاب الحدود في النحو، لأبي عبد الله الفاكهي، تحقيق د/ المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي. دار الكتب العلمية. بيروت . لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل للزمخشرى، تأليف: موفق الدين أبي البقاء بن يعيش، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور/ إميل بديع يعقوب. منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية. بيروت . لبنان،الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

- شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين، درسه وحققه د/ تركي بن سهو بن نزال العتيبي.مكتبة الرشد . الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لمصنفها:جمال الدين أبي عمرو عثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد.مكتبة: نزار مصطفى الباني، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، لأبي زيد عبد الرحمن المكودي، تحقيق د/ فاطمة الراجحي، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
- شرح ملا جامي الفوائد الضيائية، للمولى عبد الرحمن بن أحمد نور الدين الجامي، على متن الكافية في النحو، لابن الحاجب، ويليه حواشي وتعليقات، للشيخ علي رضا بن عثمان الدوللي، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، والأستاذ علي محمد مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٣٠هـ -٢٠٠٩م.
- شعر الأحوص الأنصاري، جمع وتحقيق د/ إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس بغداد، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس، مطبعة المؤيد، ١٣٢٨هـ- ١٩١٠م.
- صحيح البخاري، طبعة جديدة مضبوطة ومصححة ومفهرسة، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين النيلي، تحقيق: محسن بن سالم العميري.جامعة أم القرى، الطبعة الأولى.

- ضرائر الشعر لابن عصفور الاشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة الأولى ١٩٨٠ م.
- ضرورة الشعر، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق د/ رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.
- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة: الثانية.
- غاية الأمل في شرح الجمل لابن بزيزة، رسالة دكتوراة، إعداد الطالب السوداني/ محمد غالب عبد الرحمن، مبعوث جامعة أم درمان الإسلامية. كلية دار العلوم، جامعة القاهرة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
- فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية، للشنقيطي، شرح الشيخ/ أحمد بن عمر الحازمي، مكتبة الأسدي ـ مكة المكرمة.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، دكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تأليف أبي البقاء العكبري، تحقيق ودراسة: عبد الرحمن السليمان العثيمين، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير بإشراف الدكتور: أحمد مكي الأنصاري. ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م.
- كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة : الثالثة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- كشف الأسرار، للبزدوي، تأليف: عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري، دار الكتاب العربي.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، عنى بتصحيحه وطبعه: محمد شرف الدين، ورفعت بيلكه الكليسى. دار إحياء التراث العربي. بيروت.لبنان.
- الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء الكفوي، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه: د/ عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- الكُنَّاش في النحو والتصريف لأبي الفداء، دراسة وتحقيق د/ جودة مبروك محمد.مكتبة الآداب، الطبعة: الثانية ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات. دار الفكر المعاصر. بيروت . لبنان، دار الفكر. دمشق. سورية، الطبعة: الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين بن منظور، دار صادر . بيروت.
- اللمحة في شرح الملحة، تأليف: محمد بن الحسن الصايغ، دراسة وتحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- اللمع في العربية، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د/ سميح أبو مغلي. دار مجدلاوي ١٩٨٨م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، والدكتور/ عبد الحليم النجار، والدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي. ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

- المدارس النحوية، تأليف د/ شوقي ضيف، الطبعة: السابعة، دار المعارف.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: للدكتور/ مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٧٧هـ، ١٩٥٨م.
- المرتجل لابن الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، مطبعة محمد علي صبيح بميدان الأزهر.
- المسائل الحلبيات، صنعة: أبي علي الفارسي، تقديم وتحقيق د/ حسن هنداوي. دار القلم، دار المنارة، الطبعة: الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المسائل العسكريات في النحو العربي لأبي علي النحوي، دراسة وتحقيق أ.د/ علي جابر المنصوري.الطبعة: الثانية ٢٠٠٢م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح: عبد اللطيف محمد الخطيب. الطبعة: الأولى الكويت ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- المفصل في علم اللغة العربية، تصنيف: أبي القاسم الزمخشري، دراسة وتحقيق: الدكتور/ فخر صالح قدارة. دار عمار، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق أ.د/ محمد إبراهيم البنا، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تأليف بدر الدين العيني، تحقيق أد/ علي محمد فاخر، أد/ أحمد محمد توفيق السوداني، د/ عبد العزيز محمد فاخر.دار السلام، الطبعة: الأولى ١٤٣١هـ . ٢٠١٠م.
- المقتضب، صنعة: أبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة.القاهرة ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.
- المقدمة الجزولية في النحو، تصنيف: أبي موسى عيسى الجزولي، تحقيق وشرح د/ شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه د/ حامد أحمد نيل، د/ فتحي محمد أحمد جمعة.
- الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور الاشبيلي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م.
- من أسرار اللغة، للدكتور/ إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة، الطبعة السادسة، ١٩٧٨م.
- المنصف شرح أبي الفتح عثمان بن جني، لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين. الطبعة: الأولى ١٢٧٣هـ.
- المنهاج في شرح جمل الزجاجي، ليحيى بن حمزة العلوي، دراسة وتحقيق د/ هادي عبد الله ناجي.مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

- موسوعة القواعد الفقهية، تأليف/ محمد صدقي بن أحمد أبو الحارث الغزي، مكتبة: التوبة، دار ابن حزم.
- الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، جمع وإعداد: وليد بن أحمد الحسين الزبيدي، إياد بن عبد اللطيف القيسي، مصطفى بن قحطان الحبيب، بشير بن جواد القيسي، عماد بن محمد البغدادي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السهيلي، حققه وعلق عليه: الشيخ عادل عبد الموجود، الشيخ علي معوض محمد. دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب للإمام المهدي، دراسة وتحقيق: الدكتور/ محمد جمعة حسن نبعة. مركز النهاري للطباعة . صنعاء.الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، تأليف: عباس حسن، الطبعة الثالثة، دار المعارف بمصر.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، ت(٥٧٧هـ)، قام بتحقيقه دكتور/ إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، دراسة وتحقيق أ/رشيد بلحبيب، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا التنبكتي، عناية وتقديم: د/عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب طرابلس، الطبعة الثانية ٢٠٠٠م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق وشرح: الدكتور/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة،١٤١٣هـ . ١٩٩٢م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، حققه د/ إحسان عباس. دار صادر. بيروت.